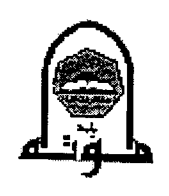


جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

مؤتمرات القمة العربية والموقف الأردني من القضايا العربية (1990-2004)

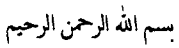
إعداد الطالب
عمّـــــار جازي علي الأذينات

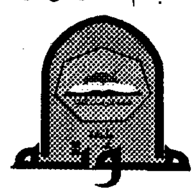
إشراف
الدكتور محمد حمد مصطفى القطاطشة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسـات العليـــــــا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجـة الماجستيـر
في العلاقـات الدوليـة قسـم العلـوم السياسيـــة

جامعة مؤتة، 2008

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة





MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عمار جازي الاذينات الموسومة بـــ:

مؤتمرات القمة العربية والموقف الأردني من القضايا العربية (1990-2004)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
د. محمد حمد القطاطشة		2008/05/15	مشرفاً ورئيسا
د. احمود علي أبو سليم		2008/05/15	عضواً
د. صداح أحمد الحباشنة		2008/05/15	عضواً
د. هاني عبدالكريم أخو رشيدة		2008/05/15	عضواً



عميد الدراسات العليا

أ.د. حسام الدين المبيضين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الإلكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهـداء

إلى صاحب الفضل بعد الله عليّ ، والـــدي

إلى نبع المحبـــة والحنـــان ، والـــدتي

وإلى جميع إخوتـــي ، وكل من ساهم معي في إعداد هذه الدراســـة

أهدي خلاصـــــة جهدي

عمّار جازي علي الأذينـــات

الشكـــر والتقديـــر

الشكر أولاً وأخيراً لله رب العالمين، الذي منحنا الصحة والوقت ، وهيـــأ لنـــا السّبل وأفرغ علينا نعمة الصبر.

ثم لأستاذي الفاضل الدكتور محمد القطاطشة الذي ساهم من خلال توجيهاتـــه في إخراج هذه الدراسة إلى حيّز الوجود، والشكر موصول أيضاً إلى أعضاء لجنـــة المناقشة الكرام الذين تكبّدوا عناء السفر والقراءة، والذين كان لهم الدور في إثـــراء هذه الدراسة من خلال ملاحظاتهم القيّمة.

عمّار جازي علي الأذينـــات

فهرس المحتويات

قائمة الجـــــداول

قائمـــة الأشكـــــال

قائمـــة الملاحـــق

الملخّــص

مؤتمرات القمة العربية والموقف الأردني من القضايا العربية (1990-2004)

عمّار جازي علي الأذينــات

جامعة مؤتــة، 2008

تتناول هذه الدراسة الموقف الأردني في مؤتمرات القمة العربية خلال الفترة 1990 - 2004 باعتبار أن الأردن دولة فاعلة في النظام الإقليمي العربي.

ولذا جاءت الدراسة في أربعة فصول وعلى النحو الآتي:

الفصل الأول تحدث عن أهداف ومشكلة وفرضية الدراسة، بالإضافة إلــى الإطــار النظري والدراسات السابقة.

واقتصر الفصل الثاني على نشأة جامعة الدول العربية وعلاقتهــا بالنظــام الإقليمــي العربي، كما تحدّثت فيه عن مسيرة مؤتمرات القمة العربية.

والفصل الثالث تعرّضت فيه إلى دور الأردن في تشكيلات النظام الإقليمــي العربــي وعلاقته بجامعة الدول العربية ، وسياسته الخارجية على المستوى العربي.

أما الفصل الرابع والأخير؛ فقد تناول أهم المؤتمرات التي كان للأردن دور فاعل فيه وذلك في الفترة ما قبل عام 1990، أما الفترة ما بعد 1990 فاستعرضــت فيهــا جميــ مؤتمرات القمة مبيناً الموقف الأردني فيها إزاء أهم القضايا والتي حصرتها في قضــيتير رئيستين هما القضية الفلسطينية والقضية العراقية.

أما التّوصيات التي أراها مناسبة لزيادة تفعيل الموقف الأردني في مــؤتمرات القمــ فهي:

1. الاستمرار في تبني النهج العربي والمشاركة في مؤتمرات القمة في أعلى مستوى تمثيل.
2. التعاون مع أبرز الدول العربية لتجنّب المنافسة معها.
3. اقتراح آليات لتفعيل العمل العربي وإلزام الدول بما يصدر مــن قــرارات عــ مؤتمرات القمة العربية.

Abstract

Arab Summits and the Jordanian Position on Arab Cases 1990-2004

Ammar jaziAli Al-athainat

Mu'tah University, 2008

This study addresses the Jordanian position in the Arab summit conferences during the period 1990 - 2004, in which Jordan is a significant actors in the Arab regional order.

The study came into four chapters, as follows:

Chapter I a dress the purpose of the study hypothesis, the theoretical framework and previous studies.

Chapter II discusses the emergence of the Arab League States and its relationship with the Arab regional system, which also a dress the march of the Arab summit conferences.

In Chapter III I exposed to the role of Jordan in the Arab regional system configurations and its relationship to the Arab League, and its foreign policy at the Arab level.

The fourth chapter; has addressed the role of Jordan in the period before in 1990 Arab summits.

The period after 1990 reviewed the all summits showing the Jordanian position at the most important issues that kept the two major issues of the Palestinian cause and the Iraqi issue.

The recommendations, which I think are appropriate to enhance the activation of the Jordanian position in the summits are:

1. Continue to adopt the approaches and participation in the Arab summit at the highest level of representation.
2. Highlighted cooperation with the Arab countries in order to avoid competition with them.
3. Propose mechanisms to activate the Arab action and oblige States issued resolutions on the Arab summit conferences.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

لاشك أن العالم العربي كان ولايزال يعاني من العديد من التحديات والصعوبات التي أعاقت من إمكانية العمل المشترك بين أعضائه، والتي كان لها أشد الأثر في إضعاف موقفه والعمل على توسيع الفجوة بين أنظمته، انطلاقا من سياسة فرق تسد ومروراً بزرع الكيان الصهيوني في قلبه، والمحاولات العديدة والمتكررة التي ساهمت في هدم أركان التعاون والعمل الجماعي المنظم بين الدول المنتمية له.

ومن منطلق الإيمان بأهمية العمل العربي المشترك ، فقد كانت هناك العديد من النداءات التي ظهرت بشكل واضح وجلي، والتي كانت تدعو للوحدة العربية وضرورة التعاون الفعلي من أجل مواجهة التحديات المشتركة وخلق كيان عربي يحتل مكانة بارزة في سلم القوى العالمي.

وقد كان للأردن دوره الواضح في دعم المواقف العربية والحرص على جمع الكلمة وتشجيع كل ما من شأنه تقوية الموقف العربي، وذلك منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921 ، والتي أطلق عليها في بدايتها اسم حكومة الشرق العربي انطلاقا من الإيمان بالوحدة العربية.

ويُظهر لنا الموقف الأردني – من خلال تتبع مساره – إصرارا على ضرورة العمل العربي المشترك والتمسك به، فقد كان للأردن دوره البارز في الدفاع عن الحقوق العربية في فلسطين، من خلال ما قدمه من تضحيات مستمرة في سبيل هذه القضية وكذلك من خلال مشاركته في تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 وقد كان للأردن دورٌ فعال في العديد من المجالات التي تسعى إلى بلورة العمل العربي المشترك، وإيجاد صيغ التعاون في مختلف المجالات من خلال مشاركته في اتفاقية الدفاع المشترك عام 1950 وإعلان الوحدة بين الضفتين عام 1950 ودعمه لمواقف الدول العربية في نزاعاتها الخارجية ، وقد تمثّل ذلك في دعم الأردن لمصر أثناء العدوان الثلاثي عام 1956 والمشاركة في حرب عام 1967 ودعم الموقف

العراقي أثناء الحرب العراقية الإيرانية ؛ وذلك على الرغم من الإمكانات المتواضعة بالإضافة إلى الضغوط والتحديات التي كان يواجهها نتيجة لهذه المواقف.

وقد جاء التزام الأردن بالمشاركة المستمرة في مؤتمرات القمة العربيـــة منـــذ إنشائها كدليل على حرصه وتشجيعه للعمل العربي ، وضـــرورة توجيـــه الموقـــف العربي لمواجهة الأخطار التي تحيط به، ونشير هنا إلى أن الأردن كان مـــن أكثـــر الدول التزاما في تنفيذ واحترام القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء علـــى مـــؤتمرات القمـــة العربية والموقف الأردني من القضايا العربية في الفترة منذ 1990م ولغايـــة عـــام 2004م.

2.1 إشكالية الدراسة

تتلخص إشكالية هذه الدراسة في صعوبة القدرة على تحديد مدى التوافق بـــين القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية وبين المصالح المحلية للأردن، فـــي ضوء تزايد المخاطر والأحداث التي تؤثر على المنطقة العربيـــة، والتـــي تتطلـــب مرونة عالية في أداء الدور، الأمر الذي قد يدفع بنا إلى تبني توجه يمثل المصـــلحة العربية، مما يسبب أحياناً ضغوطاً خارجية، بما ينعكس سلباً على الدور الذي يقـــوم به الأردن.

3.1 أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح موقف الأردن في مـــؤتمرات القمـــة العربيـــة اعتباراً من عام 1990م ولغاية عام 2004م مع الإشارة هنا إلى أن مؤتمرات القمة العربية قد شهدت انقطاعا في فترة التسعينات كنتيجة للظروف القائمة والمحيطة في النظام العربي بمجمله، بينما شهدت الفترة منذ عـــام 2000م ولغايـــة عـــام 2004م تواصلاً مستمراً في انعقاد مؤتمرات القمة العربية بشكل سنوي، ولعل هـــذا يبشـــر بمستقبل أفضل للعمل العربي ستنعكس آثاره على النظام العربـــي إذا مـــا اســـتغل بصورة مناسبة وطبقت قراراته بوجه صحيح.

4.1 أهمية الدراسة.

أصبحت دبلوماسية القمة جزءاً رئيساً في السياسة الخارجية، كونها تعتبر أداة من أدواتها التنفيذية، كما أن الدبلوماسية التقليدية قد تضاءل دورها مع ضرورة اتخاذ القرارات السريعة والحاسمة، حيث أصبح دور الدبلوماسيين التقليديين يقتصر على الاستشارة والمتابعة والتمهيد لمؤتمرات القمة.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى توضيح دور الأردن كإحدى الدول المهمة في النظام الإقليمي العربي، وذلك في أهم وأعلى منبر من منابر العمل العربي المشترك، حيث شكل الاهتمام بالقضايا العربية بُعداً واضحاً في السياسة الخارجية للأردن منذ تأسيسه، إذ اضطلع الأردن بدور هام في المنطقة العربية باعتباره أحد دول الطوق أو المواجهة.

كما شهد الدور الذي نهض به تعاظماً ملحوظاً في مختلف المجالات المرتبطة بالقضايا العربية، وعليه فإن هذه الدراسة ستحاول أن تبين ماهية الموقف الذي قام به الأردن، وتوضيح النهج الذي اعتمده في مختلف القمم العربية، لا سيما وأنه كان من أكثر الدول العربية التزاما في مؤتمرات القمة العربية من حيث الحضور والامتثال للقرارات الصادرة عن هذه المؤتمرات.

5.1 الإطار النظري.

تأتي المشاركة المستمرة للأردن في مختلف جوانب العمل العربي انطلاقا من ارتباطه المباشر في أغلب الأحداث التي تعرض لها النظام العربي بمجمله، حيث كان له دورٌ محوري ورئيس في مواجهة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والتي تعتبر قضية العرب الأولى منذ بدايتها.

وقد كان للدور الذي قام به الأردن أثره الواضح في مسيرة العمل العربي المشترك حيث كان له حضوره المميز في الجامعة العربية التي ساهم في إنشائها مع مجموعة من الدول العربية كما جاءت مشاركاته في القمم العربية على أعلى المستويات منذ ما يمكن أن نعتبره المؤتمر الأول في أنشاص عام 1946.

ويُظهر لنا الحضور الدائم والمستمر لمختلف القمم العربية - العادية منها والطارئة- اهتماما بالغاً من جانب الأردن بما ينعكس إيجاباً على المصالح العربية، كما يعكس لنا أهمية الدور الذي يلعبه الأردن على مستوى النظام العربي، حيث اعتُبرت في معظم الدراسات إحدى دول القلب في النظام الإقليمي العربي (مطر وهلال،1986) على الرغم من تواضع إمكاناتها المالية والاقتصادية مقارنة بغيرها من الدول العربية.

ولعل المشاركة الفعالة للأردن في مؤتمرات القمة العربية التي تمثل أعلى سلطة على مستوى الجامعة العربية تشكل دليلا على حرص الأردن على إيجاد صيغة لحل القضايا العربية، وتحقيق التضامن العربي الإقليمي والسعي نحو المحافظة على الإطار التنظيمي للدول العربية والمتمثل في جامعة الدول العربية، وقد شكل هذا التوجه بعداً واضحاً في السياسة الخارجية الأردنية برز من خلال المواقف الأردنية حيال مختلف الأزمات التي عصفت بالنظام العربي وخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

وبما أن مؤتمرات القمة تشكل أهم السلطات في جامعة الدول العربية، فإن المشاركة فيها تمثل أهم وسيلة لمعالجة المشكلات والتحديات التي تعترض النظام الإقليمي العربي، وذلك باعتبارها أعلى سلطة لاتخاذ القرار في النظام العربي(مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية،2004) " فلا يمكن أن تُقبل اجتماعات رؤساء الوزارات أو وزراء الخارجية كبديل لاجتماعات رؤساء الدول أنفسهم دون سواهم" (فضه، 1991، ص10) وستحاول هذه الدراسة أن تتتبع موقف الأردن في مؤتمرات القمة العربية ومدى تأثيرها في القرارات الصادرة عنها وطبيعة التعامل الذي انتهجه الأردن في مؤتمرات القمة العربية بالإضافة إلى تحديد ماهية الدور الذي قام به في مؤتمرات القمة العربية ومدى قدرته على التعامل مع مؤسسة القمة بما يتفق مع إمكانياته ومصالحه وبما يتناسب مع الظروف الدولية والإقليمية السائدة.

وللتّوصل إلى ذلك؛ فقد عمدت الدراسة إلى استخدام عدة مناهج على رأسها منهج نظرية النظم، باعتبار أن جامعة الدول العربية هي منظمة إقليمية تعبر عن نظام إقليمي محدد يعتبر فرع من النظام الدولي، وهذا النظام الإقليمي يحتوي على

وحدات تتفاعل فيما بينها على النحو الذي يؤدي في المحصلة إلى نتائج تتوقف بالطبع على طبيعة المدخلات، كما سيتم استخدام بعض المناهج الأخرى التي تتطلبها طبيعة هذه الدراسة والمتمثلة في المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي بما يتفق مع متطلبات هذه الدراسة ويؤدي في النهاية إلى التوصل إلى النتائج المطلوبة منها.

6.1 تعريف المفاهيم.

1. مؤتمرات القمة العربية.

لم يُشر ميثاق جامعة الدول العربية الصادر عام 1945م إلى مؤتمرات القمة العربية كجزء من الهيكل التنظيمي للجامعة ولم ينص عل ضرورة انعقاد أي من الاجتماعات أو المؤتمرات العاملة تحت مظلتها على مستوى القمة (مركز الخليج،2004)، غير أن طبيعة التحديات والمخاطر التي واجهها النظام العربي قد تطلبت العمل على أعلى المستويات ، وقد أشار ميثاق الجامعة على أن " يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة فيها دون تحديد لمستوى التمثيل في هذا المجلس " (مركز الخليج، 2004، ص9) ونظراً لعدم تحديد مستوى ممثلي الدول الأعضاء " فإن مؤتمرات القمة للملوك والرؤساء العرب قد اعتبرت دورات للمجلس على هذا المستوى" (عبد المنعم، 1986، ص9) وتتمثل أهمية مؤتمرات القمة فيما يلي:

أولاً: إن القمة تساعد على إنجاز مشاريع ليس باستطاعة مجلس الجامعة إنجازها.

ثانياً: إن الدول الأعضاء ترفض الاعتراف بسيادة الجامعة عليها، ولهذا حرصت هذه الدول على استقلاليتها وعدم السماح بالتدخل في شؤونها الداخلية ، وهذا ما أكده ميثاق الجامعة العربية، ولهذا السبب فإن مؤتمر القمة يلتئم ضمن إطار الجامعة حفاظاً على تلك الاستقلالية (فضه، 1991).

ويمكن القول أن مؤتمر أنشاص عام 1946م قد شكل نقطة البداية بالنسبة لعقد مؤتمرات القمة، غير أن هنالك من يرى أن مؤتمر القاهرة عام 1964م، قد شكل

بداية مؤتمرات القمة شبه المنظمة حيث كانت أول قمة تقرر مبدأ دورية الانعقاد كما أن هذه القمة نفسها أظهرت " واقعية أكبر تجاه إضفاء الطابع المؤسسي على هذه المؤتمرات وذلك بتبنيها آلية لمتابعة قرارات القمة، تمثلت في إنشاء لجنة لهذا الهدف تجتمع مرة كل أربعة أشهر على مستوى رؤساء الوزارات أو نواب الرؤساء" (مركز الخليج، 2004،ص10).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بداية مؤتمرات القمة قد تزامنت مع بدايات التهديد التي واجهتها الأمة العربية، وذلك في أعقاب تزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين كما أن طبيعة هذه المؤتمرات تعكس لنا مدى اقترانها مع الأزمات التي تُلمّ بالنظام العربي فمن بين أربعة وعشرين مؤتمراً في القرن الماضي كان هنالك اثنا عشر مؤتمراً طارئاً، وهذا يشير إلى أن معظم المؤتمرات التي عقدت كانت استثنائية ولمواجهة تحديات وتهديدات طارئة، كما أن مبدأ دورية الانعقاد قد تعرض للتعطيل في فترات متعددة، حيث عُقد في الفترة ما بين 1964م ولغاية الغزو العراقي للكويت عام 1990 م واحد وعشرون اجتماعا وهذا يشير إلى أن مؤتمر القمة لم يعقد في عدة سنوات متفرقة.

كما أن الفترة منذ عام 1990م ولغاية عام 2000م جُمّدت فيها مؤتمرات القمة ولم يعقد سوى اجتماعين غير عاديين الأول في عام 1996م وذلك بعد وصول نتانياهو إلى السلطة في إسرائيل، والثاني في عام 2000م في أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى، ولم يكن من بين هذه الاجتماعات سالفة الذكر ما نص على ضرورة عقد القمة بشكل دوري سوى ثلاثة عشر اجتماعاً " كما لم يتم الالتزام بهذا النص إلا في ستة اجتماعات فقط من أصل الثلاثة عشر اجتماع " (مركز الخليج، 2004، ص 13) ويشير هذا إلى ضعف الالتزام بعقد القمة العربية بشكل دوري ومنتظم.

ولا يمكننا الحديث عن انتظام فعلي وملموس لمؤتمرات القمة العربية إلا بعد عقد قمة القاهرة عام 2000م، والتي شكلت تحولاً مهماً في تطور مؤتمرات القمة العربية حيث قامت بإجراء تعديل في ميثاق الجامعة العربية يحدد الوضع القانوني لمؤتمرات القمة، واعتمدت ملحقاً خاصاً مرتبطاً بالانعقاد الدوري لمجلس الجامعة على مستوى القمة، واعتبرته جزءاً مكملاً للميثاق، وبذلك تكون مؤتمرات القمة قد تحولت من

حيث الشكل – على الأقل – إلى مؤسسة فعلية ودائمة من مؤسسات الجامعة بل وأعلى سلطة فيها (مركز الخليج، 2004) .

ونظراً للصلاحيات الواسعة لقادة الدول العربية وقدرتهم على اتخاذ القرار، فقد شكل هذا تطوراً إيجابياً تنعكس آثاره على مؤسسات النظام الإقليمي العربي، ويؤدي إلى زيادة فاعلية العمل العربي المشترك إذا كانت القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة تصب في مصلحة النظام الإقليمي العربي، إذ إن مشاركة رئيس الدولة يضعه في موقع تحمل المسؤولية المباشرة، كما أنه لا يستطيع التراجع عن مواقفه أمام الرأي العام، وبالتالي يؤدي ذلك إلى نوع من الالتزام بقرارات القمم مما يؤدي إلى تطور العمل العربي وزيادة التجانس بين أعضائه.

2. النظام الإقليمي العربي.

مفهوم النظام الإقليمي بمعناه العلمي وكمستوى لتحليل العلاقات الدولية، هو مفهوم حديث لم تتداوله الدراسات إلا في الستينات والسبعينات، وهو من المفاهيم التحليلية "التي تحاول التمييز بين ما هو كلي وما هو جزئي " (عبدالله، 1993،ص 27) أريد منه تحديد العلاقة بين النظام بأبعاده الدولية والوحدات المتفرعة عنه بأبعادها الإقليمية، حيث بدأ الباحثون في محاولة إيجاد تعريف لهذا المفهوم الحديث نسبياً وأخذ كل منهم في اعتماد معايير معينة للتوصل إلى ما يتضمنه مفهوم النظام الإقليمي.

وبشكل عام؛ فإنه يمكننا القول أن هناك اتفاق عام على أن أهم عناصر النظام الإقليمي هي:

1. أنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة.
2. أنه يشتمل على ثلاث دول على الأقل.
3. لاتوجد أي من الدول العظمى بين الوحدات المكونة له، وذلك لأن وجود إحداها يربطه بالنظام الدولي مباشرة.
4. إن وحدات النظام الإقليمي تدخل في شبكة معقّدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام (مطر و هلال،1986).

وقد عرف أبو ديّة (1990، ص47) النظام الإقليمي بأنه "نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما، تحدد على أساس جغرافي "، كما عرفه آخرون بأنه "نوع من العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الدول التي تقع داخل إقليم واحد" (فهمي،1999، ص22).

ولابد من الإشارة هنا إلى أن العامل الجغرافي يلعب دوراً هاماً في تحديد النظام الإقليمي بصورة أساسية، بالإضافة إلى ضرورة توافر القومية الموحدة وما يتبع ذلك من عوامل قد تتمثل في وحدة العقيدة، واللغة، والثقافة، والتركيب الإثني والتاريخ المشترك، والتي تسهم جميعها في توحيد الشعوب في الدول الواقعة داخل النظام الإقليمي والتي بدورها تؤدي إلى خلق وعي مشترك حول طبيعة التهديدات التي تتعرض لها، أو طبيعة المصالح التي ينبغي عليها تحقيقها.

ويذهب رأي آخر إلى أن " الجماعة الإقليمية يلزمها توفر شروط التجانس والتضامن بين شعوبها ووحدة الجنس والثقافة فضلاً عن وجود تنظيم خاص لأعضاء تلك الجماعة " (فهمي،1999، ص 24).

ومن الجدير بالذكر أن الأنظمة الإقليمية قد حققت حضوراً بارزاً في العلاقات الدولية ولعبت دوراً هاماً في طبيعة تحديد العلاقات بين الدول بشكل عام.

وفي ضوء ما سبق فإنه يمكننا القول أن النظام الإقليمي العربي هو نظام إقليمي تتوافر فيه أغلب العناصر المكونة للنظام الإقليمي إن لم تكن جميعها، حيث تتوافر فيه الوحدة الجغرافية والتشابه في التركيب العرقي، كما أن أغلبية شعوبه تدين بالديانة الإسلامية وتشترك في العادات والتقاليد والتاريخ أي أنه " يتمتع بخصوصية الوحدة المكانية والقومية والدينية " (النوايسة،2001، ص 33).

كما يرتبط الوطن العربي بالعديد من المصالح والأهداف المشتركة التي تنعكس على مختلف مكوناته، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يمكننا ملاحظة عنصر التماثل والتجانس بين الدول المكونة للنظام الإقليمي العربي وهو ما يعني أن النظام الإقليمي العربي هو نظام فعلي تتحقق فيه شروط النظام الإقليمي التي وردت في أغلب الدراسات المرتبطة بهذا الموضوع.

وأخيراً؛ فإن النظام الإقليمي العربي ليس إشارة إلى إقليم جغرافي فقط وإنما يعكس توجهاً سياسياً نظامياً مستنداً إلى تجانس ثقافي وحضاري " وبذلك يبدو المفهوم أكثر حيوية لتصفية التجزؤ إلى دول مستقلة ذات سيادة، ولاستبعاد دول أخرى في المنطقة من الدخول في النظام الذي يمكن أن يوجد في هذه البقعة من الأرض" (فهمي، 1999،ص 29).

3. القوميّة العربيّة.

يتبادر إلى الذهن عادة عند سماع مصطلح القومية وجود مجتمع بشري يشعر فيه الأفراد بالاتحاد سواء بروابط مادية أو معنوية، وقد عرف بعض الكتاب القومية بأنها " مشتقة من القوم، أي الأمة وهي بهذا المعنى تعني حب القوم، أي حب الأمة "(حمادي،1994، ص 224) أو أنها " ارتباط الفرد بجماعة من البشر تعرف بإسم الأمة " (الحصري،1957، ص 8).

كما عرفها آخرون بأنها الولاء للجماعة، ولذا فهي "عاطفة تؤثر فيها عوامل كثيرة منها رباط الدم ثم رباط العقيدة ثم رباط اللغة "(مهنا،1996، ص 47).

أما بالنسبة للقومية العربية، فقد بدأت تظهر بشكل واضح كنتيجة لظهور محفزات سلبية داخلية أو خارجية، تمثلت الداخلية منها في الشعور بالتخلف وفقدان الحرية والظلم الاجتماعي، كما تمثلت الخارجية منها في ظهور الاستعمار والصهيونية وقبلها السيطرة العثمانية على المنطقة العربية، ويشير بعض الكتاب إلى أن القومية العربية لم تظهر معالمها بشكل واضح إلا مع بدايات النهضة الأوروبية، حيث لم تكن القومية في عصر الجاهلية بارزة بشكل يذكر، وكثيراً ما تحالفت القبائل العربية مع قوى خارجية ضد بعضها كما كان الحال مثلا بين الغساسنة والمناذرة ويمكن أن نصف الوضع العربي أو الحياة العربية في تلك الفترة بأنها كانت أقواميّة وليست قوميّة (اليساوي، 1996).

وكنتيجة لاستمرار المحفزات الداخلية والخارجية السابقة الذكر، برزت القومية كرباط معنوي يجمع بين أفراد الأمة العربية الذين يخضعون لنفس الظروف وبالتالي فإن تشابه هذه الظروف قد ولد شعورا موحدا بين أفراد الأمة الذين تجمع بينهم

روابط مادية ومعنوية كبيرة جدا كالوحدة في التاريخ واللغة والأرض والمصالح والآمال.

وهنا؛ فإنني لا أشير إلى أن طبيعة المحفزات أو الضغوطات الخارجية هي التي خلقت ما يسمى بالقومية العربية ولكنني أشير إلى أن هذه المحفزات قد أدت إلى إبراز ما يسمى بالقومية كنتيجة للإحساس بالخطر أو التخلف أو غير ذلك من عوامل، فكثيرا ما سمعنا نداءات بالقومية العربية كنتيجة للشعور بالظلم والإضطهاد من قبل القوى الخارجية.

وفي رأيي كباحث، أرى أن القومية العربية ما هي إلا رباط وثيق وخفي في نفس الوقت، أي أنه شعور معنوي يولد مع الفرد العربي ولادة بحكم إنتمائه، ويجعله مرتبطا بأمته بحكم اشتراكه معها في اللغة والعادات والتقاليد والتاريخ وغير ذلك من عوامل مشتركة، ويفرض عليه ضرورة الالتزام بمصالح هذه الأمة واحترام معتقداتها والتفاعل مع جميع ما تتعرض له أمته من أحداث سواء كانت سلبية أو إيجابية، ولذا فإننا نجد أغلب الدول العربية إن لم تكن جميعها تنص في دساتيرها وقوانينها الأساسية على أن شعبها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية كنتيجة لشعور القومية الذي يربط بينها.

7.1 الدراسات السابقة.

في الحقيقة أنني لم أعثر على أي دراسة تفصيلية مرتبطة بموضوع الدراسة بشكل مباشر، غير أن هنالك بعض الدراسات التي تطرقت إلى دراسة هذا الموضوع من جهات مختلفة سيتم إجمالها بما يلي:

أجرى الكفارنة (1992) دراسة بعنوان "الأردن في النظام الإقليمي العربي".

وقد قسم الباحث دراسته إلى أربع فصول بالإضافة إلى فصل تمهيدي تضمن التعريف بالنظام الإقليمي العربي وتاريخ تشكيله وتناول في فصله الأول السياسة الخارجية الأردنية، من حيث المكونات والمميزات وماهية الفكر السياسي الأردني ومراحله ودور الأحزاب السياسية والمتغيرات التي تحكم السياسة الخارجية الأردنية كالمتغير الجغرافي والسكاني والاقتصادي والعسكري.

أما الفصل الثاني فقد تناول الأردن في التفاعلات السياسية للنظام الإقليمي العربي في ظل شعار الوحدة العربية وشعار التضامن، وأضاف إلى التقسيمات التي وضعها طومسون بالنسبة لمراكز الدول في النظام الإقليمي العربي ثلاثة مراحل بدأت من حيث انتهى طومسون أي منذ عام 1976 ولغاية عام 1990.

وتم في الفصل الثالث دراسة دور الأردن في تشكيلات النظام الإقليمي العربي موضحا فيه علاقة الأردن بجامعة الدول العربية ووظيفة جامعة الدول العربية في النظام الإقليمي العربي وأهم المشاكل التي تواجهها، ثم انتقل لدراسة مجلس التعاون العربي لكون الأردن عضوا مؤسّساً في هذا المجلس.

وتناول الفصل الرابع والأخير واقع ومستقبل الدور الأردني في النظام الإقليمي العربي مع التركيز على دور القيادة السياسية الأردنية، وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج التاريخي والتحليلي للوصول إلى النتائج، بالاعتماد على الفترة الزمنية المعنية في هذه الدراسة، وخلُص إلى وضع توصياته المتمثلة في ضرورة استمرار الأردن في تطبيق النهج الديمقراطي ليصبح الدولة الأبرز أو النموذج في النظام الإقليمي العربي وضرورة التحالف مع إحدى الدول المنافسة على قيادة النظام الإقليمي العربي.

وأجرى البلاونة (2001) دراسة بعنوان "الأردن ورئاسة القمة العربية: التحديات والآفاق".

وقد ركز الباحث فيها على دراسة قمة عمان عام 2001م، واستهل دراسته في تتبع دورية انعقاد القمة العربية حيث أشار إلى أن مؤتمر القاهرة عام 2000م قد شكل تحولاً إيجابياً على مستوى التضامن العربي، وتناول أسباب القصور في الجامعة العربية ووضع تصوراته التي دعت إلى تفعيل دور الجامعة العربية في مختلف المجالات، ثم انتقل الباحث إلى مناقشة قمة عمان 2001م من حيث دلالات الانعقاد، وتحديد النتائج المترتبة على قمة عمان وتحليل الدور الأردني في هذه القمة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم التحديات التي واجهت الأردن كرئيس للقمة والمتمثلة في:

1. الحفاظ على دورية القمة.

2. بناء قواعد مؤسسية للعمل العربي.

3. بناء وتطوير هيكلية الأمانة العامة.

هذا بالإضافة إلى ما تفرضه رئاسة القمة من أعباء داخلية وخارجية تتمثل في توجيه أجهزة الجامعة العربية والتحضير للقمة العربية التالية وتشكيل لجان المتابعة والسعي لإنجاحها.

وأنهى الباحث فصله الأخير بالحديث عن تحديد متطلبات وآليات مواجهة التحديات على الصعيدين العربي والأردني.

وفي دراسة لجامعة الحسين بن طلال (2004) بعنوان "الحسين بن طلال والنظام الإقليمي العربي".

وهي عبارة عن سلسلة من البحوث الصادرة عن جامعة الحسين بن طلال والمعنية بالثقافة الوطنية الأردنية ببُعديها المحلي الأردني والقومي العربي.

وتمثلت هذه الدراسة بمجموعة من الأوراق البحثية التي تقدم بها مجموعة من الباحثين المشاركين في مؤتمر دراسات فكر الحسين بن طلال وتراثه، وقسّمت الدراسة إلى عدة موضوعات كان الأول منها بعنوان الملك حسين وجامعة الدول العربية للباحث " أوجيني تنوري " استعرض فيه الباحث علاقة الحسين بجامعة الدول العربية منذ البداية موضحا الدور الذي قام به تجاهها وأهم القضايا التي كانت مطروحة على جامعة الدول العربية ودور الملك الحسين في هذه القضايا.

أما الموضوع الثاني فقد حمل عنوان الحسين بن طلال ودور الأردن في النظام الإقليمي العربي للباحث " محمود عليمات " تتبع فيه الباحث دور الحسين في المساهمة في تحسين موقع الأردن بالنسبة للنظام الإقليمي العربي عبر الفترات الزمنية المختلفة.

كما حمل الموضوع الثالث عنوان البيان المشترك بين الأسد والحسين عام 1975 ونتائجة القومية، وجاء الموضوع الذي يليه بعنوان الحسين ومبدأ وحدة الصف العربي للباحث " عبد القادر الطورة " وضح فيه الباحث أهم المواقف والأحداث التي قام بها الملك الحسين والتي كانت بدورها تساهم في وحدة الصف العربي معتمدا على دراسة أهم الأحداث في المنطقة العربية.

وجاء الموضوع الخامس باسم الحسين ومؤسسة القمة العربية للباحث " بكر المجالي" استعرض فيه الباحث بدايات القمة العربية وأسباب انعقادها، كما سلّط الضوء على أهم القمم العربية التي ناقشت موضوعات حاسمة مبرزا دور الملك الحسين فيها وركز على توضيح دور الحسين في القمة العربية واهتمامه بها من خلال خطاباته وتصريحاته، كما قسم مسيرة القمة العربية حسب فترات زمنية منفصلة اعتمادا على الأحداث البارزة في المنطقة العربية، واستطاع تغطية الفترة الزمنية الممتدة منذ عام 1946 ولغاية عام 1996.

أما فيما يتعلق بهذه الدراسة فإنها ستسعى جاهدة للإضافة إلى ما سبقها من دراسات وذلك من خلال معالجة نقاط القصور أو الضعف في تغطية بعض الجوانب، سيما وأن هذه الدراسات لم تتناول الموضوع بصورة مباشرة كما أنها لم تُغطّ الفترة الزمنية المطلوبة، وذلك من خلال الاطلاع وتتبع الأحداث ورصد التحولات والتطورات المرتبطة بتطور الموقف الأردني في مؤتمرات القمة العربية.

8.1 فرضية الدراسة وأسئلتها.

تفترض الدراسة أن هنالك تعاظُم في الدور الذي يمارسه الأردن في مؤتمرات القمة العربية وتسعى للإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. هل استطاع الأردن أن يتعامل مع مؤتمرات القمة العربية بما يتلائم مع مصالحه؟
2. هل للأردن موقفاً فاعلاً في مؤتمرات القمة العربية؟
3. ما مدى تأثير القيادة الأردنية في الدور الذي يضطلع به الأردن في مؤتمرات القمة العربية؟

الفصل الثاني
جامعة الدول العربية

1.2 تمهيد

إن فكرة التنظيم الدولي قد بقيت تراود العديد من الفلاسفة والمفكــرين لفتــرات طويلة، غير أنها لم تظهر بصورة فعليّة إلا في بدايات القرن التاسع عشر مع نهايــة الحروب النابليونية، حيث بدأ العالم " يشهد أولى المحاولات الجدّية العمليــة لإقامــة تنظيمات دولية " (المجذوب،1996، ص 39)، والتي تجاوزت في محاولاتها الميدان السياسي لتصل إلى ميادين الاقتصاد والثقافة والتجارة والمواصلات وغيرها ولعــل هذه المحاولات قد شكلت نقطة البداية لإيجاد تنظيم دولي يندرج في إطاره العديد من دول العالم.

وفي مطلع القرن العشرين؛ بدأت فكرة التنظيم الدولي تتجســد بصــورة أكثــر وضوحاً مع ظهور أول منظمة دولية تمثلت في عصبة الأمم، والتي يمكن اعتبارهــا أول منظمة دولية تأخذ الطابع الدولي، وإن كانت قد اشتملت على عدد محدود مــن الدول ناهيك عن ظروف إنشائها وسيطرة مجموعة من الدول عليها بالإضافة الــى فشلها في العديد من المهام التي أوكلت لها.

وباندلاع الحرب العالمية الثانية؛ انهارت عصبة الأمم ودخل العالم في مرحلــة جديدة اتسمت بالصراع وازدادت الحاجة إلــى إرســاء قواعــد التنظــيم الــدولي خصوصا بعد الخسائر الكبيرة التي بدأت تنجم عن الحرب العالمية الثانية، ويمكــن القول هنا إن إنشاء عصبة الأمم قد شكل ركيزة أساسية جعلت العــالم يتجــه نحــو ضرورة إيجاد منظمة دولية للسيطرة على حالات النزاع والحروب وتعمــل علــى توفير الأمن والسلم العالميين، وتبرز لنا المحاولات العديدة التي مرت بهــا منظمــة الأمم المتحدة إصرارا كبيرا على ضرورة إنشاء منظمة دولية تكون قــادرة علــى ممارسة مهامها.

وما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، حتــى ظهــرت هيئــة الأمــم المتحدة كمنظمة دولية تقبل في عضويتها جميع دول العالم إذا مــا انطبقــت عليهــا

الشروط اللازمة، وبذلك أصبحت قواعد التنظيم الدولي قد استقرت بعد أن كانت تستند في الماضي إلى العُرف " وخصوصا منذ عام 1945 نتيجة لازدياد عدد المنظمات الدولية وتشابه القواعد المكتوبة التي تخضع لها " (المجذوب، 1996، ص53) كما ساهمت محكمة العدل الدولية فيما بعد من خلال آرائها الاستشارية في إيضاح قانون التنظيم الدولي وتحديد عناصره.

ومع تزايد أعداد المنظمات وتنوع مهامها، أخذ بعضها صفة العالمية وأخذ بعضها الآخر صفة الإقليمية، وهنا لابد من توضيح الفارق بين المنظمة العالمية والمنظمة الإقليمية باعتبار أن كل منهما يأخذ صفة معينة تختلف عن الأخرى، وباختصار فإن المنظمة العالمية "هي التي يمكن أن تضم في عضويتها كافة دول الجماعة الدولية "(الدقاق، 1990، ص 143) مثل منظمة الأمم المتحدة.

أما المنظمة الإقليمية فهي التي " تضم عددا محدودا من الدول يرتبطون بعضهم ببعض برابطة معينة على خلاف في تحديد هذه الرابطة " (الدقاق، 1990،ص143) أو هي تلك " المنظمة الجزئية التي لاتضم في عضويتها إلا عدداً من الدول نظراً لوجود رابطة تضامن محدّدة تجمع فيما بينها " (الرشدان، 1998،ص 10).

وعليه فإن هنالك عدة عناصر يجب توافرها لقيام المنظمة الإقليمية وهي:

أ. أن تنشأ بموجب اتفاق دولي له صفة الاستمرار والدوام.

ب. الجوار الجغرافي.

ج. أن يجمع بين أعضاء المنظمة العديد من مظاهر التضامن المستندة إلى وحدة الجنس أو الثقافة أو اللغة أو التاريخ المشترك.

التوافق بين أهداف المنظمة الإقليمية وأهداف منظمة الأمم المتحدة (الفار، 1990).

وفي ضوء ذلك؛ فإنه يمكن القول إن جامعة الدول العربية تعتبر منظمة إقليمية تتوافر فيها جميع العناصر اللازمة لقيام المنظمة الإقليمية، وبصورة قد لا تتوافر في أي منظمة إقليمية أخرى.

2.2 جامعة الدول العربية

سنتناول في هذا المبحث نشأة جامعة الدول العربية من حيث الفكرة والظـروف وأسباب النشأة، وذلك بعد إعطاء صورة شاملة لأوضاع العالم العربي فـي الفتـرة التي تزامنت مع نشوء جامعة الدول العربية.

1.2.2 أوضاع العالم العربي قبيل إنشاء جامعة الدول العربية

لقد شهد الوطن العربي في الفترة السابقة لإنشاء جامعة الدول العربية سـيطرة استعمارية على أغلب بلدانه، حيث خضعت معظم البلدان العربية إلى أنواع مختلفـة من الاستعمار الذي مارسته مجموعة الدول الأوروبية الاستعمارية وعلـى رأسـها بريطانيا وفرنسا، اللتان كان لهما النصيب الأعظم من البلدان العربية، ففي الوقـت الذي كان فيه العرب يأملون بالخلاص من الحكم العثماني ويسعون إلى الوحدة بشتى الوسائل، كانت بريطانيا وفرنسا تعقدان الاتفاقات السـرية لتقسـيم التركـة بينهمـا وتعطي وعودها بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وما إن انتهت الثورة العربية الكبرى حتى اتّضحت للعرب حقيقة ونوايا الدول الإستعمارية التي كان على رأسـها تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في (سايكس بيكو) و(سان ريمو) وتنفيذ وعد بريطانيا لليهود الذي أطلق عليه وعد بلفور، والذي هو لا شك يمثل الخطر الأكبر والأكثـر تـأثيرا على الأمة العربية بمجملها.

ومن الجدير بالذكر؛ أن الثورة العربية الكبرى لم تكن لتأتي في الأصل لولا نمو المشاعر القومية لدى العرب بعد انتهاج الدولة العثمانية لسياسـة التتريـك، التـي حاولت تطبيقها في الوطن العربي، ولعل ظهور العديد من المفكرين والأدباء العرب كان له الدّور في تأجيج المشاعر القومية والدعوة إلـى توحيـد الصـف العربـي والنهوض بالأمة العربية، وأيا كان الأمر، فالمهم هنا هو أن مسألة تحقيق الاستقلال والوحدة العربية لم يكتب لها النجاح على الرغم من طرد العثمانيين وبسط السيطرة العربية، إذ إن الدول الاستعمارية كانت قد أنهت ترتيباتها فيما يتعلق بتقسيم المنطقة العربية وإعادة السيطرة عليها من جديد.

وهنا اصطدمت المشاعر القومية العربية بالمخططات الاستعمارية التي استطاعت فرض إرادتها والقضاء على حلم الوحدة العربية أو الدولة العربية الموحدة وبصرف النظر عما تم في تلك الفترة، فالمهم هنا هو نضوج الفكر القومي العربي ووصوله إلى مراحل متقدمة من المطالبة بالوحدة وضرورة تحرير البلاد العربية الأمر الذي أدّى في النهاية الى مقاومة الاستعمار الأوروبي بشتى الوسائل والسّبل وانتهى به المطاف إلى حصول البلاد العربية على استقلالها بعد فترة من الاستعمار حيث بدأت الدول العربية تحصل على استقلالها واحدة بعد الأخرى، ثم بدأت مرحلة الاستقلال تتسع لتشمل مختلف الدول العربية وخصوصاً في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية.

وعلى الرغم من أن الاستعمار قد أدى الى تمزيق الوطن العربي وعمل على اصطناع الحدود بين أقطاره، غير أن ذلك لا يعني القضاء على قوميته الواحدة وعلى روابطه الكثيرة التي تجمع بين أقطاره وتجعل منه كيانا متميزا عن غيره.

2.2.2 نشأة جامعة الدول العربية

إن دراسة أي منظمة يتطلب منا توضيح وتحديد العوامل الرئيسة أو المساعدة التي ساهمت في إنشاء هذه المنظمة، وهذا ما سيتم تسليط الضوء عليه بغية الوصول إلى تصور حقيقي لنشأة جامعة الدول العربية.

في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا ترزح تحت وطأة الحرب العالمية الثانية، كانت الأماني العربية تنحو باتجاه الخلاص من السيطرة الاستعمارية على هذه المنطقة بشتى الوسائل والسبل، وقد جاءت ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق بمثابة إنذار أخير قد أوحى لبريطانيا " بضرورة الالتفات الى الأماني القومية للعرب" (الدقاق ، 1990، ص607)، ذلك أن تجاهل هذه الرغبة من قبل بريطانيا قد يؤجج روح العداوة ضدها، ويزعزع استقرارها ونفوذها في البلاد العربية، ولم تظهر فكرة إنشاء جامعة الدول العربية إلا في أعقاب هذه الثورة، أي أن تزايد التيار القومي العربي والظروف التي كانت تعيشها بريطانيا في تلك الفترة كان لهما الدور الأبرز في ظهور فكرة إنشاء جامعة الدول العربية ووصولها إلى مرحلة التطبيق الفعلي،

ويذكر عبدالمنعم (1986) أن فكرة إقامة تنظيم عربي واحد يجمع شمل حكومات البلادالعربية داخله لم تتبلور، أو تتضح معالمها إلا خلال الحرب العالمية الثانية فقط.

ويمكن أن نشير هنا إلى أن وجود جامعة الدول العربية يرجع إلى تفاعل عدة عوامل تتمثل فيما يلي:

أولاً: التيار القومي العربي، وبروز الحركات السياسية الدّاعية إلى الوحدة العربية.

ثانياً: التّوازنات والحساسيات السياسية بين الدول العربية، والتي أدت إلى أن تتسم العلاقات العربية ـ العربية في هذا الوقت المبكر بمزيج من الشك المتبادل والتحفظ تجاه نوايا الأطراف الأخرى (مطر وآخرون، 1993)

ثالثاً: وجود دور دولي مؤثر، إذ إن التفاعلات التي تمت بين الدول العربية لم تكن بمعزل عن الوضع الدولي والقوى المسيطرة عليه (مطر وآخرون، 1993).

وتجدر الإشارة إلى أن هنالك رأيان في نشأة جامعة الدول العربية؛ يعتنق الرأي الأول منهما مفهوم الوحدة العربية، أي أن جامعة الدول العربية قد جاءت نتيجة للجهود العربية والتفاعلات بين الدول العربية " وشعورها بضرورة توحيد خططها السياسية والاقتصادية تمهيداً لتحقيق الوحدة العربية الكبرى "(شكري، 1975، ص9-10) الأمر الذي نتج عنه إنشاء جامعة الدول العربية بحكم تمتع المنطقة العربية بخصائص فريدة تجمع بين أطرافه.

أما الرأي الثاني، فيذهب إلى أن نشأة جامعة الدول العربية تعود في الأصل إلى بريطانيا التي كانت تسيطر على المنطقة العربية في تلك الفترة، ويذهب إلى أنها هي التي أوحت بهذه الفكرة لإجهاض الوحدة الحقيقية في الوطن العربي (عطار، 1999) وذلك من خلال خلق كيان ضعيف لايرقى إلى مستوى تحقيق الوحدة العربية التي يطمح لها العرب.

ويرى الباحث أنه لا يمكننا أن نرجع نشأة جامعة الدول العربية إلى أي من الآراء السابقة بشكل منفرد، أي أن النشأة تعود إلى تفاعل هذين الرأيين مع بعضهما في آن واحد، بمعنى أن بريطانيا قد أوجدت فكرة جامعة الدول العربية كوسيلة

للحفاظ على أهدافها في المنطقة العربية، الأمر الذي كــان متوافقــا مــع الآمــال والتطلعات العربية، وبذلك تكون نشأة جامعة الدول العربية قد جاءت بريطانية من حيث الفكرة وعربية من حيث الجهود، إذ إن فكرة التجمع العربي كانت مستقرة في ضمير الشعب العربي بما كان يُعبّر عنه يومئذ بالوحدة العربية، والتي كان قيامهــا أمرا محتوما سواء أوعزت بذلك بريطانيا أو وقفت ضده (رضوان،1982) وبــذلك بدأ النظام العربي يفصح عن إرادته في إنشاء جامعة الدول العربية لتكــون إطــارا تنظيميا لأطرافه تتفاعل في داخله العلاقات العربية، وليكون مقدمة لمزيد من الوحدة بين أطرافه، إذ إن جامعة الدول العربية "ليست تنظيم إقليمي وحسب ولكنها تنظــيم إقليمي قومي " (هلال،1982، ص 27).

وقد أنشأت جامعة الدول العربية بعد إجراء العديد من المشاورات بين مجموعة من الدول العربية وهي المملكة العربية السعودية ومصر والأردن وسوريا ولبنــان والعراق واليمن، ونتج عن هذه المشاورات تشكيل لجنة تحضــيرية عرفــت باســم اللجنة الفرعية السياسية والتي أعدت بروتوكول الإسكندرية " والذي أدخــل عليــه بعض التعديلات وأصبح يعــرف فيمــا بعــد بميثــاق جامعــة الــدول العربيــة" (عطار،1999، ص 25-26).

وفي الثاني والعشرين من شهر آذار 1945 تم التوقيع على ميثاق جامعة الــدول العربية " الذي جاء تعبيرا صادقا لطموح وآمال وتطلعات العرب في تحقيق الوحــدة العربية "(عطار، 1999، ص26).

وقد أنشئ الميثاق الجامعة على أساس أنها منظمة اقليمية تقوم علــى التعــاون الاختياري والتنسيق بين الدول العربية الأعضاء فيها على أساس المساواة واحتــرام استقلال الدول الأعضاء وسيادتها (الرشدان،1998)، ويمكن أن نعتبــر أن إنشــاء جامعة الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية يمثل " أول خطوة جدية في إرســاء المشروع القومي الوحدوي "(الجاسور،2001، ص37) كما تعتبر جامعــة الــدول العربية أقدم منظمة إقليمية في عصر الأمم المتحدة وهي من بواكير التطبيق العملي لفكرة التنظيم الدولي (الرشدان، 1998).

3.2.2 أهداف جامعة الدول العربية ومبادئها

إن الاطلاع على نصوص ميثاق جامعة الدول العربية يبرز لنا أن إنشاءها كان بقصد تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي كانت تسعى في مجموعها إلى تحقيق المزيد من الوحدة بين أطراف النظام العربي وإيجاد صيغة للتعاون في مختلف المجالات، ويمكن أن نحدد أهم أهداف جامعة الدول العربية من خلال ميثاقها فيما يلي:

أولا: تحقيق التعاون العربي في المسائل السياسية. (المادة الثانية)

ثانيا: صيانة استقلال الدول العربية. (المادة الثانية)

ثالثا: المحافظة على السلام والأمن العربيين.(المادتين الخامسة والسادسة)

رابعا: تحقيق التعاون العربي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة الثانية).

خامسا: النظر في مصالح البلاد العربية بصفة عامة. (ملحق الميثاق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في جامعة الدول العربية).

ويمكن أن نستخلص مجموعة المبادئ التي تقوم عليها جامعة الدول العربية من خلال العديد من نصوص ميثاقها وهي على النحو الآتي:

أولا: مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.

ثانيا: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

ثالثا: مبدأ منع اللجوء إلى القوة لفض المنازعات العربية.

رابعا: مبدأ الدفاع المشترك.

4.2.2 الشخصيّة القانونية لجامعة الدول العربية

تمتلك جامعة الدول العربية شخصية قانونية دولية مستقلة ومنفصلة عن إرادات أعضائها، وتمتلك الأهلية الكاملة في اكتساب الأموال الثابتة والمنقولة والتصرف فيها، وأهلية التعاقد الثقافي من اتفاقية حصانات وامتيازات جامعة الدول العربية (سبأ، 2006)، ويمكن أن نلمس الشخصية القانونية لجامعة الدول العربية في الميادين التالية:

أولا: صلاتها بأشخاص القانون الدولي الأخرى والتي تتجلى في:

أ. حق تبادل التمثيل.

ب. حق إبرام الاتفاقات الدولية.

ج. الحق في المزايا والحصانات.

ثانيا: في صلاتها بدولة معينة

إذ يمكن لجامعة الدول العربية أن تتصرف بأموالها الثابتة والمنقولة بموجب اتفاقية امتيازاتها وحصاناتها وقوانين دولة المقر، أو أي دولة عضو لها فيها مكاتب أو فروع.... ولها كذلك أن تتعاقد مع هذه الدولة في ظل قانونها الداخلي لاستئجار أو شراء ما يلزمها من أدوات وتجهيزات أو لنقل موظفيها وأموالها(شكري، 1973).

ثالثا: في صلاتها بذاتها كمؤسسة.

فمن حقها أن تُنظّم بما تراه مناسبا المركز القانوني لفروعها وموظفيها، وأن تصدر ما تراه من نظم ولوائح وقرارات كالأنظمة الداخلية لمجلس الجامعة ولجانها ولائحة شؤون الموظفين واللائحة المالية وغيرها.

5.2.2 المجالس الوزارية.

ساهمت الجامعة العربية في إنشاء العديد من المجالس الوزارية العربية والتي سعت من خلالها إلى زيادة التعاون العربي في مختلف المجالات ومن أهم المجالس الوزارية ما يلي:

مجلس وزراء الداخلية العرب.

مجلس وزراء الصحة العرب.

مجلس وزراء التعمير والإسكان العرب.

مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

مجلس وزراء العدل العرب.

مجلس وزراء النقل العرب.

مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب.

مجلس وزراء الاقتصاد والمالية العرب.

مجلس وزراء البيئة.

مجلس وزراء التربية والتعليم.

مجلس وزراء الزراعه.

مجلس وزراء الإعلام

6.2.2 المنظمات العربية المتخصصة

إن إدراك جامعة الدول العربية لحقيقة تشعب العلاقات العربية وعدم كفاية أجهزة الجامعة للنهوض بمسؤولياتها، قد دفعها إلى إنشاء منظمات ذات طابع فني متخصص تساعدها في تعميق العمل العربي المشترك وهي:

اتحاد البريد العربي 1946 " الذي عُدّل نظامه عام 1972 "(الحديثي، 2001 أ، ص 28).

اتحاد الإذاعات العربية 1955.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية 1961.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1964.

منظمة العمل العربية 1965.

مجلس الوحدة الاقتصادية 1965.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 1968.

المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة 1968.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية 1970.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 1970.

الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي 1971.

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا 1973.

صندوق النقد العربي 1975.

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا 1975.

الهيئة العربية للاتصالات الفضائية 1976.

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين 1978.

الهيئة العربية للطاقة الذرية 1988.

7.2.2 البنيان التنظيمي لجامعة الدول العربية (الهيئات الأصلية)

إن هيكل جامعة الدول العربية من حيث الأصل يتكون من ثلاثة أجهزة رئيسة كما نص على ذلك ميثاقها، وهي مجلس الجامعة، واللجان الفنية، والأمانة العامة.

1.7.2.2 مجلس الجامعة.

وهو الجهاز الرئيس والأكثر أهمية في الجامعة ويتكون من ممثلي الدول الأعضاء جميعاً (ميثاق جامعة الدول العربية المادة الثالثة)، ولم يحدّد الميثاق مستوى التّمثيل في المجلس " وقد حدث كثيرا أن انعقد على مستوى الوزراء -وزراء الخارجية- أو غيرهم بحسب المواد المدرجة على جدول أعماله " (شكري،1975، ص 39).

ويمكن أن نعتبر مؤتمرات القمة المتقطعة التي شهدتها العلاقات العربية اجتماعات لمجلس الجامعة على مستوى رؤساء الدول، نظرا لأن هذه الاجتماعات لا تشكّل هيئة أخرى في الجامعة.

كما أن الميثاق لم يحدد عدد مندوبي كل دولة وترك الأمر لكل دولة تباشره على النحو الذي تراه مناسبا، كما يعقد المجلس دورتين اعتياديتين في العام " وله أن يعقد دورات استثنائية بناء على اقتراح عضوين من أعضاء الجامعة " (الحديثي ، 2001 ب، ص146) والأصل أن يجتمع المجلس في القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية، غير أنه يجوز انعقاده في أي مكان آخر، حيث يقوم الأمين العام بتوجيه الدعوة للانعقاد، ويعتبر النصاب القانوني قائما بحضور أكثرية الأعضاء ويتم التناوب على رئاسة المجلس حسب الترتيب الهجائي للدول.

أما بالنسبة للتّصويت في المجلس؛ فإنه يعتمد قاعدة الإجماع وما يتخذ من قرارات بالأغلبية لا يكون ملزماً إلا لمن يقبلها، غير أن هنالك أمورا يكتفى بالتصويت عليها بأغلبية الثلثين مثل اختيار الأمين العام (ميثاق الجامعة المادة الثانية

عشرة) أو مسألة تعديل الميثاق (ميثاق الجامعة المادة التاسعة عشرة) وبالأكثرية البسيطة كالمسائل المتعلقة بالميزانية وشؤون الموظفين (الحديثي، 2001 ب، ص 147).

ويمتاز مجلس الجامعة بأنه يمنح للدول شمولية الإرادة؛ أي أنه يشكل جهازا تُمثّل فيه جميع الدول الأعضاء، وهذا مانجده في جميع المنظمات الدولية، إذ أن هذا الجهاز عادة ما يعبّر عن إرادة المنظمة أكثر من غيره من الأجهزة الأخرى كالجمعية العامة مثلا في هيئة الأمم المتحدة، كما من ميزاته تحقيق مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء باختلاف مساحتها أو مركزها أو أي اعتبارات أخرى.

2.7.2.2 اللّجان الفنية.

اللجان الفنية هي أجهزة متخصصة لها مهام محددة، ينحصر عملها في وضع قواعد تحدد أوجه التعاون ومداه، وتعمل على إعداد مشروعات اتفاقيات تُعرض على المجلس للنظر فيها، حيث قرّرت المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية تأليف لجان خاصة لتساعد في تحقيق أوجه التعاون العربي، وهي في الواقع غيرمحددة بالاسم، فالمادة الثانية من الميثاق وصفت أوجه التعاون بين الدول الأعضاء وجاءت المادة الرابعة من الميثاق التي دعت إلى تشكيل لجان خاصة بنفس الشؤون التي أشارت إليها المادة الثانية من الميثاق، وهي بذلك لم تحدد بالاسم كما لم يحدد الميثاق مركزها على وجه الدقة، ولذا دأب مجلس الجامعة على استحداث لجان وإلغاء أخرى دون أن يلجأ الى تعديل الميثاق، ويمكن أن نصنف عمل هذه اللجان بأنه عمل استشاري خالص لكون المجلس له الحرية في تناول مشروعاتها أو تعديلها أو حتى حذفها.

3.7.2.2 الأمانة العامة.

نصّت المادة الثانية عشرة من ميثاق جامعة الدول العربية على أن يكون لها أمانة عامة دائمة، والأمانة العامة في الأصل هي جهاز إداري ضروري في أي منظمة دولية بصرف النظر عن طبيعتها، إذ " لا يمكن تصور منظمة دولية دون

أمانة عامة، حيث إن الأمانة العامة هي معيار التمييز بين المنظمة الدولية والمؤتمر الدولي " (الحديثي، 2011 ب، ص 156).

وتضم الأمانة العامة للجامعة الأمين العام وعدد من الأمناء المساعدين وعدد من المستشارين والموظفين الرئيسين والثانويين، ويتم تعيين الأمين العام بقرار من المجلس بأغلبية ثلثي الأعضاء ولمدة خمسة سنوات قابلة للتجديد.

ومن مهمات الأمين العام دعوة المجلس للانعقاد، وإعداد مشروع ميزانية الجامعة وعرضها على المجلس، كما تتولى الأمانة العامة تحضير أعمال المجلس واللجان ومتابعة ما يصدر عنها من قرارات و توصيات.

وعلى الرغم من عدم النص على إسناد دور سياسي للأمين العام – إذا ما استثنينا ما ورد في المادة العشرين من النظام الداخلي لمجلس الجامعة والتي فوضت الأمين العام بتوجيه نظر المجلس أو الدول الأعضاء إلى أي مسألة يرى أنها قد تسيء للعلاقات القائمة بين الدول الأعضاء أو بينها وبين الدول الأخرى – إلا أن الأمين العام بوصفه شخصية سياسية كثيرا ما قام بأدوار سياسية كالتوسط في النزاعات والتوفيق بين وجهات النظر، وذلك يعود بالطبع إلى شخصيته وامكاناته الذاتية ومدى نشاطه، وهذا يختلف باختلاف الأمين العام الذي يشغل المنصب، ومن الأمثلة على ذلك قيام الأمين العام بدور الوساطة في النزاع العراقي الكويتي عام 1961 بتكليف من مجلس الجامعة والقيام بدور فعال بين اليمن الشمالي والجنوبي عام 1972 (السيد، 1997).

ولم يحدد ميثاق الجامعة مواصفات أو جنسية الأمين العام للجامعة، ومن الجدير بالذكر أن أغلب الأمناء العامين الذين تولّوا هذا المنصب يحملون الجنسية المصرية باستثناء الشاذلي القليبي الذي يحمل الجنسية التونسية، وكان اختياره خاضعا لظروف معينة تمثلت في تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية عام 1979.

3.2 النظام الإقليمي العربي وجامعة الدول العربية.

يرى البعض أن النظام الإقليمي العربي قد ارتبط في نشأته بقيام جامعة الدول العربية عام 1945، ويعزون ذلك إلى أن هذه المرحلة هي التي عملت على إرساء

قواعد وسلوكيات أعضاء النظام، وبمعنى آخر يجعلون من جامعة الدول العربية إطارا قام على إثره النظام الإقليمي العربي.

بينما يرى فريق آخر أن جامعة الدول العربية هي إحدى ثمار النظام الإقليمي العربي التي كان يفتقر لها، والتي كانت تبرز ملامحها في الآمال والتطلعات الظاهرة لدى المفكرين والمثقفين والزعماء العرب في تلك الفترة.

ويرى الباحث أن النظام الإقليمي العربي هو حقيقة تاريخية أعم وأشمل من جامعة الدول العربية، وقد نشأ نتيجة تفاعل العديد من العوامل التي افتقرت إليها النظم الإقليمية الأخرى، حيث عاشت شعوبه بصفة دائمة على أرضها لمئات السنين وتحدثت لغة واحدة ودان غالبيتها بالعقيدة نفسها، فضلا عن وحدة التاريخ وبالتالي " فإن وجود الشعب العربي وتفاعله سبق قرار الدول السبع – التي وقعت على ميثاق جامعة الدول العربية – لأن تتفاعل في إطار منظمة إقليمية "(مطر وهلال، 1986، ص69).

ولم يكن إنشاء أي منظمة دولية إلا استجابة لوجود نظام دولي بصرف النظر عن مستوى تماسك ذلك النظام أو هشاشته، فالمنظمة لا تنشأ من فراغ أو لمجرد الرغبة إذ يتوجب توافر العديد من العوامل التي لابد أن تكون متوافرة مسبقا قبل بدء الإنشاء، وهذا يقودنا إلى ان إنشاء جامعة الدول العربية كمنظمة اقليمية، قد جاء استجابة لوجود النظام الإقليمي العربي الذي كان يموج بالتفاعلات والمؤثرات المحلية والخارجية، إذ نشط النظام الإقليمي العربي في التعبيرعن ذاته في تلك المرحلة " حيث بدأت الأطراف العربية ذات النفوذ الأكبر تفرض دورها لبلورة المواقف التوحيدية رغم افتقار النظام العربي للقوة الذاتية الكافية لضمان استقلال حركته بسبب خضوع معظم أجزائه بشكل أو بآخر لاحتلال أجنبي وتقليص حركتها بسبب القيود العسكرية وحالة التبعيّة الاقتصادية والنفوذ السياسي الأجنبي في المنطقة"(فهمي، 1999، ص33) .

وعلى الرغم من أن النظام العربي أشمل من الجامعة العربية، كما أن العديد من التفاعلات السياسية العربية قد تمّت في خارجها، ولكن مع ذلك تبقى الجامعة العربية من الناحية التنظيمية جزءا من النظام، إذ إنها التنظيم الإقليمي الذي يضم

جميع الأقطار أعضاء النظام، كونها تعكس سياسيات وتطلعات ومصالح هذه البلدان وفضلا عن هذا فالجامعة العربية " تمثل الرّمز القومي وأهداف الأمة العربية على الرغم من كل المحاولات ــ ومن بينها محاولات الآباء المؤسسين ــ لحرمانها هذه الصفة "(مطر و هلال، 1983 ب، ص70) أو يمكن أن نصفها بأنها " الرمز السياسي والتعبير القانوني الدولي للهوية العربية " (حتي،2005، ص 86).

ويمكن القول هنا؛ أن قيام جامعة الدول العربية قد أضاف مدخلا جديدا إلى النظام العربي، حيث أصبحت طرفا من أطرافه تؤثر في خصائص النظام وسياساته وتوجهاته ومعطياته وتفاعلاته، ذلك أن قيام الجامعة هو بمثابة إقرار من قبل أعضاء النظام العربي بضرورة التنسيق والتشاور في جميع مجالات العمل العربي وعلى كافة الأصعدة؛ وهو اعتراف ضمني من الدول المؤسسة للجامعة بأنها تنتمي إلى نظام دولي واحد سواء كان قومياً أم إقليمياً، وإن الممارسات والسياسات الحكومية يجب أن تتجه صوب تعزيز هذا النظام وتطويره وزيادة فاعليته.

وقد أدّت جامعة الدول العربية العديد من الوظائف في إطار النظام العربي، حيث تتحدد وظيفة أي منظمة بتوليها قيادة تنظيم العلاقات الدولية القائمة بين أطراف النظام، والنهوض بمسؤولياته والارتقاء به إلى مستوى متقدم تتطلع إليه أطراف النظام (الحديثي، 2001 ب)، وقد كان لها دورها في إحباط المساعي الأمريكية لإخراج بعض الدول العربية من تفاعلات النظام عند طرح مشروع حلف بغداد (مطر، 1992)، كما تم في رحابها عقد القمم العربية التي استجمعت شمل الأمة العربية في ظروف عصيبة، ويمكن القول إنه على الرغم من الموانع القانونية والعراقيل السياسية التي تواجه جامعة الدول العربية "استطاعت ولاشك أن تحقق درجة معقولة من التكيف والمواءمة مع الظروف العربية والدولية المتطورة بالنسبة لدورها في مجال التسوية السلمية للمنازعات " (الرشيدي، 1984، ص 152-153).

وفي الخلاصة فإن ما يراه الباحث؛ هو أن وجود النظام يكون سابقا لنشوء المنظمة ذلك أن النظام قد يتواجد دون أن يكون له منظمة إقليمية تمثله، في حين لا

يمكن أن تنشأ منظمة اقليمية دون أن يكون لها نظاما معينا تمثلــه، ويتضـــح ذلــك بصورة جلية في العلاقة بين النظام الإقليمي العربي وجامعة الدول العربية.

4.2 جامعة الدول العربية والعمل العربي المشترك

"يتوقف نجاح أي منظمة دولية وبالذات تلك التي يفترض فيها التعبير عن نظام قومي على مدى نجاحها في السيطرة على عوامل التشتت البنيوية أو الهيكلية الكامنة في النظام " (نافعه، 1984، ص 247)، فمقياس النجاح إذاً لا يكمن فـــي الوصـــول إلى آليات وطرق تكفل إيجاد الحلول الكاملة والمناسبة لجميع التناقضات التي توجــد في النظام، وكذلك فإنه لا يمكن أن تترك المنظمة مختلف التناقضـــات دون الســـعي إلى إيجاد صيغ تتوافق معها، فالفاعلية تتوقف إلى حد كبير على قدرة المنظمة على تجميد التناقضات أو منع تفاقمها أو محاولة التقريب بينها، وهذا بحد ذاته كاف كدليل على فاعلية المنظمة، ولايعني وجود المنظمة أننا قد نتجاوز الخلافات بشكل كامــل، أو أننا سنجد الحلول الجذرية التي تتناسب مع جميع أطــراف النظـــام إذ لا يحتـــاج العمل الإقليمي إلى وفاق تام وتطابق في المصالح والمواقف والأهداف بشكل مطلق.

والجامعة العربية شأنها في ذلك شأن غيرها من المنظمات، فهي تســـعى فـــي حدود قدراتها إلى محاولة إيجاد الحلول وطرح صيغ التعاون في ضوء ما يتوفر لها من إمكانات وما تخضع له من ظروف، وذلك حسب طبيعة النظام القائم والظـــروف التي تمر بها أو الفترة الزمنية التي تعيشها، فهي ثمرة من ثمار النظام العربي وهي صدى للتفاعلات التي تدور بين أطرافه، ولذا فإن الجامعة العربية " استطاعت مـــن خلال ذبذبات الصعود والهبوط في العمل العربـــي المشـــترك أن ترســـخ تميزهـــا الإيجابي كمؤسسة عن مواقف الأعضاء على اختلاف درجات ســـلبيات وإيجابيـــات تلك المواقف في ســـلم العمـــل العربـــي المشـــترك"(الفرزلـــي، 1982، ص 123) واستطاعت أن تجعل من التواصل العربي هدفا رئيسا لها، فالعمل العربي المشترك هو الغاية من قيامها.

وبما أن الجامعة العربية تعتبر منظمة قومية مرتبطة عضويا بأهـــداف النظـــام وأزماته وتفاعلاته سواء كانت داخلية أو خارجية، فإنه مـــن الطبيعـــي أن تخضـــع

لجميع المؤثرات التي يتعرض لها أعضاء النظام بصرف النظر عن طبيعة ومصدر هذه التأثيرات، وذلك باعتبارها تمثل الكل العربي وبوصفها محصلة التوجهات السياسية العربية؛ ومن هنا فإن " إحباط مهامها يعطل بالفعل العمل العربي المشترك ويؤثر مباشرة على فاعلية النظام وعلى أهدافه وطموحاته " (مطر وهلال، 1986،ص141) فالجامعة العربية تمثل مرآة تعكس حالة النظام العربي " فقوّتها أو ضعفها إقليميا ودوليا هو محصلة نهائية لقوة أو ضعف النظام الإقليمي العربي"(الكفارنه، 1992، ص 124)، أي أن العلاقة بين فاعلية الجامعة والنظام الإقليمي العربي هي علاقة طردية، فكلما ازداد ضعف النظام الإقليمي العربي أدى ذلك إلى ضعف فاعلية الجامعة العربية، وكلما ازداد تماسك النظام العربي ازدادت فاعلية الجامعة العربية، فما هي إلا انعكاس صادق وأمين لإرادات الدول العربية " تقوى ويشتد ساعدها إذا ما أرادت الدول العربية ذلك، والعكس صحيح " (السيد، 1997، ص8).

وتجدر الإشارة هنا؛ إلى أن الجامعة العربية تعد أكثر المنظمات الإقليمية تأثرا بالبيئة الدولية، وذلك يعود للعديد من الأسباب التي يأتي في مقدمتها عقيدة النظام الذي تنتمي إليه، بالإضافة إلى إمكانيات هذا النظام وموارده وقدراته القومية وغير ذلك من اعتبارات، ولعل هذا ما جعلها تتعرض إلى تصارع العديد من الإرادات منذ نشأتها، فإرادة الفكر القومي تحتم عليها ألا تصدر قرارات متناقضة مع عقيدة النظام العربي، وإرادة الدول تفرض عليها قيودا في مدى قدرتها على التعبير عن الفكر القومي، والتدخلات الخارجية تتواصل من البيئة الدولية للتأثير في التوازنات والتحالفات العربية (السماك، 1992).

ولعل من العوامل الهامة التي أدت إلى انحسار العمل العربي المشترك في إطار الجامعة، هو إغفال ميثاقها النص صراحة على إقامة نوع من الوحدة العربية أو إقامة اتحاد فيدرالي أو كونفدرالي على الأقل، كما لم يؤكد ميثاقها صراحة على احترام حقوق الإنسان العربي، ولم تلزم الدول العربية بتوحيد سياساتها الخارجية بالإضافة طبعاً إلى " ضعف صيغة الالتزام بتنفيذ القرارات التي تصدر عن مجلس

الجامعة، بتبني الإجماع أساسا لالتزام جميع الدول الأعضاء بالقرارات " (علي، 2004، ص17).

ومن الجدير بالذكر أن الجامعة العربية قد واجهت – وهي في مهدها – ظروفا محيطة وأزمة كبيرة تمثلت في قيام الدولة العبرية " إسرائيل " ثم ما تلاها من هزيمة عسكرية للدول العربية، الأمر الذي أدى الى " زرع المرارة في نفوس العرب، والألغام المتفجرة في طريق الجامعة العربية " (المجدوب، 1995، ص 103) وعلى الرغم من ذلك فقد أسهمت الجامعة العربية بدور بارز في هذه القضية، حيث يمكن أن نعتبر أن إنجازها الأساسي هو وضعها للقضية الفلسطينية في إطارها القومي منذ اللحظات الأولى (نافعه، 1984)، ولا يمكن إنكار دورها في هذه القضية، كما لا يمكن تجاهل دورها في قضايا الاستقلال الوطني والتسوية السلمية للمنازعات العربية.

وهكذا فإن وجود الجامعة العربية لا يكفي لتحقيق الاندماج الكامل بين أعضاء النظام الإقليمي العربي؛ وإنما يمكننا القول بأنها تؤدي وظيفة هامة في تنظيم العلاقات أو يمكن اعتبارها " أداة العرب الجماعية لتطوير العلاقات العربية الدولية " (القرعي،1982، ص 210–211).

كما ساهمت أيضا في توفير المناخ المناسب للقادة العرب في عرض آرائهم ووجهات نظرهم، ووفرت منبرا للسّاسة والدبلوماسيين، استطاعوا من خلاله مناقشة شؤونهم ومحاولة إيجاد الحلول لها، إذ إن مجرد الوجود التنظيمي للجامعة يخلق نوعاً من التفاعل، وذلك من خلال اللقاءات التي تتم في إطارها، أو من خلال مختلف الفعاليات المرتبطة بها، والتي بدورها تنعكس على النظام بأشكال متنوعة.

وعلى الرغم من حالات التعثر والإحباط التي واجهت العمل العربي المشترك فإنه يمكن القول أن الجامعة العربية كانت تجربة مفيدة لها آثارها على المنطقة العربية فقد كان استمرارها تعبيرا عن التمسك بأهداف الوحدة العربية، وربما لو لم تستمر الجامعة لكان الوضع أسوأ مما هو عليه الآن من حالات التشرذم والتجزئة واليأس.

ويعكس لنا استمرار الجامعة حاجة البلاد العربية إليها، حيث تعتبر بالنسبة للدول العربية مصدراً للمساندة الدولية في المحافل الخارجية، وأداة للتنسيق بين أطرافها ولذا" فإن وجود الجامعة العربية اليوم مع العمل على بعث الروح فيها يعتبر من أهم المهام القومية خاصة في مواجهة الطروحات الإسرائيلية والأمريكية والشرق أوسطية " (الحمش، 1995، ص 93).

وهنا أريد أن أشير الى أن بعث الروح في جامعة الدول العربية يرتبط بشكل أساسي في تطوير ميثاق الجامعة على نحو يعكس التزاما دقيقا من قبل الدول الأعضاء وبما يتناسب مع تطورات الحياة الدولية المحيطة، ونحن إذا أردنا أن نناقش ميثاق جامعة الدول العربية الذي صدر قبل أكثر من ستة عقود، فإنه يمكننا أن نلتمس لواضعي الميثاق عذراً كبيراً، وهو أنهم مهما أوتوا من سعة أفق لا يمكنهم أن يتنبؤا بالمستجدات والظروف التي ستطرأ مستقبلا، وبالتالي فإنهم لا يمكنهم صياغة ميثاق يكون صالحا لكل زمان ومكان، وعليه فإن من المفروض أن يخضع ميثاق الجامعة للتطوير والتعديل حسب الظروف والمستجدات، إذ ليس من المعقول أن تسير الجامعة العربية وفق ميثاق نشأ في بيئة مختلفة تماما عن البيئة الدولية الحالية.

وعلى الرغم مما قد توصف به الجامعة من ضعف ووهن، فإنه يمكن القول بأنها استطاعت أن تتكيف مع مجمل التغيرات الحادة والخطيرة التي حدثت في المنطقة العربية، فقد ازداد أعضاءها ليصل الى إثنتين وعشرين دولة بدلا من سبع دول عند إنشائها، كما انها توائمت مع التغيرات الكبيرة التي طرأت على أنظمة الحكم "كما تكيّفت مع حالات متباينة من الوفاق العربي والحرب الباردة العربية، التي بلغت أحيانا حد القتال المسلح، واستطاعت الجامعة أن تنجو في كل هذه الظروف من احتمالات الانقسام أو البعثرة التنظيمية أو الفقد الدائم لأحد أعضائها " (مطر وهلال، 1983، ص145).

ويرى الباحث بأننا لا نستطيع أن نتصور العالم العربي بدون الجامعة العربية التي ما زالت تمثل الحد الأدنى لرمز الوحدة العربية، ولو افترضنا جدلاً أن الجامعة العربية قد اختفت بحلول كيان آخر أو لظروف معينة، فإن النتائج المترتبة على

ذلك ستكون وخيمة بالنسبة للوطن العربي، وسوف تنحصر في أمـــرين، الأول يتمثل في تقطيع أوصال الكيان العربي إلى كيانات صغيرة ومن ثـــم ينفـــرط عقـــد التجمع العربي، والثاني تحقيق المقترحات الرامية إلى ذوبان الأمة العربية في كيان غير عربي ذي هوية متعددة القوميات قد تضم دولا مثل إسرائيل أو تركيا أو غيرها وهذا ما يسهل تطبيق فكرة الشرق أوسطية التي يتم النداء بها حاليا.

5.2 مؤتمرات القمة العربية.

تتجه أغلب الآراء إلى اعتبار أن مؤتمرات القمة العربيـــة هـــي عبـــارة عـــن اجتماعات لمجلس الجامعة على مستوى رؤساء الدول، وهي ليست جهازا جديدا من أجهزة الجامعة العربية، حيث إن ميثاق الجامعة لم يحدد مستوى التمثيل في مجلـــس الجامعة مما أجاز عقد المجلس على مستوى القمة.

والسؤال الذي يتبادر إلينا مباشرة هو لماذا لجأ العرب إلى صيغة القمة العربية؟ أو ماهي الأسباب الكامنة وراء عملية اللجوء إلى عقد مؤتمر القمة العربية؟

أشار الكاتب محافظة (مركز الريادة، 1997) إلى أن هنالك سببان رئيسان وراء صيغة عقد القمة العربية وهي:

أولا: عجز الجامعة العربية التي كانت أو يفتـــرض أن تكـــون الأداة الرئيســـة الفاعلة في العمل العربي المشترك.

ثانيا: طبيعة الأنظمة العربية؛ حيث تتركز السلطة في يد شخص واحد وبالتالي فإن جميع القرارات المتخذة على مستوى رئاسة الوزراء أو وزراء الخارجية لـــيس لها قيمة ما دام رئيس الدولة لا يوافق عليها.

ويرى الباحث أن الأسباب المدرجة سابقا هي الأقرب إلى الدقة، مـــع التركيـــز على السبب الثاني المرتبط بطبيعة الأنظمة العربية، فالقرارات التي قد تتخذ من قبل الوزراء مثلاً، لا تلزم رؤساء الدول وليس هنالك من طريقـــة أو وســـيلة قانونيـــة تستطيع إلزام رؤساء الدول بهذه القرارات، أما إذا كانت القرارات ناتجة من رؤساء الدول أنفسهم فإن ذلك يخلق نوعا من الالتزام الأدبي، ويجعل من الصـــعب علـــيهم

التراجع عن قراراتهم ومواقفهم، كما أنهم باستطاعتهم تنفيذ هذه القرارات بيسر وسهولة، وذلك لتركز السلطة في أيديهم وقدرتهم على ممارستها.

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن مؤتمرات القمة العربية تنطوي على قدر كبير من الإيجابية لقدرتها على التغلب على الصعوبات والعقبات التي تواجهها بحكم مستوى التمثيل فيها، غير أن هنالك جانب سلبي وهو أنه في حالة فشل مؤتمر القمة في معالجة قضية ما، فإن من الصعب معالجة هذه القضية في مستوى تمثيل أقل "خاصة إذا لعبت الكرامة أو الكبرياء في مواجهة الأشقاء دورا غير سوي بصرف النظرعن المصلحة الوطنية والقومية" (الموافي، 1981، ص69).

وقد شكّلت مؤتمرات القمة منذ بدايتها السلطة العليا في الجامعة العربية، ولعبت دورا هاما في النظام العربي، كان له الأثر العميق في مجال العمل العربي المشترك، الأمر الذي يجعلنا نجزم بأن مؤتمرات القمة العربية هي أفضل الخيارات المتاحة للأمة العربية إذ " لم تتمكن الأمة من إفراز بديل لها مهما كان مستوى ذلك البديل الذي لم يفرز أصلا... ولم يكن هناك عمل يوازي عمل القمة على المستوى العربي الشامل " (مركز الريادة، 1997، ص12).

ويرجع تاريخ عقد مؤتمرات القمة العربية إلى بدايات تأسيس جامعة الدول العربية ومع تزايد التهديدات الناجمة عن زيادة الهجرة اليهودية الى فلسطين، حيث عقدت أول قمة عربية والتي أطلق عليها قمة أنشاص في عام 1946، ولم تعقد أي قمة عربية إلا بعد مرور ما يقارب عشر سنوات من قمة أنشاص، وذلك عندما عقدت قمة بيروت عام 1956 على إثر العدوان الثلاثي على مصر.

ومن خلال استقراء مؤتمرات القمة العربية تبرز لنا ملاحظتان هامتان هما:

أولا: أن مؤتمرات القمة العربية قد جاءت كردة فعل على وجود تهديدات تتعلق بالنظام العربي، ولذلك نرى نسبة عالية من المؤتمرات كانت مؤتمرات طارئة وخصوصا في الفترة ما قبل عام 2000م.

ثانيا: إن مؤتمرات القمة العربية لم تأخذ صفة الإستمرارية المنتظمة قبل عقد مؤتمر قمة الأقصى في القاهرة عام 2000 م، أي أنها لم تعقد بصفة دورية محددة ومتفق عليها في الزمان والمكان، كما أنها شهدت انقطاعا لفترات طويلة بسبب واقع

العلاقات العربية الذي اتسم بالتوتر في أغلب الأحيان ، حيث كانت مسألة تحديد موعد القمة العربية مثار مناقشات عديدة، وقد حدد موعد الانعقاد الدوري الأول في قمة الجزائر عام 1973 في شهر أكتوبر من كل عام، غير أن هذا الموعد لم يتم الالتزام به (القرعي، 1998).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن بعض الكتاب قد استثنى من مؤتمرات القمة مؤتمر أنشاص 1946 ومؤتمر بيروت 1956، واعتبر أن بداية المؤتمرات تعود إلى مؤتمر القاهرة عام 1964، وذلك بحجة أن هذين المؤتمرين -مؤتمر أنشاص وبيروت- قد جاءا في وقت كانت فيه الدول العربية تابعة لإرادة الدول الاستعمارية رسمياً أو شكلياً، كما أنه لم يتم في هذين المؤتمرين الاتفاق على ضرورة عقد مؤتمرات القمة العربية؛ ولكننا هنا سنجمل هذين المؤتمرين في عداد مؤتمرات القمة، وذلك باعتبارهما يمثلان نقطة الانطلاق لاجتماع القادة العرب واللّبنة الأساسية التي سارت عليها مؤتمرات القمة فيما بعد، وسيتم فيما يلي استعراض مؤتمرات القمة العربية من خلال جدول توضيحي يتم فيه بيان اسم المؤتمر ومكان وتاريخ انعقاده بالإضافة إلى نوع المؤتمر.

جدول رقم (1)

مؤتمرات القمة العربية

إسم المؤتمر	مكان الإنعقاد	تاريخ الإنعقاد	نوع المؤتمر
قمة أنشاص	الإسكندرية	1946/5/28	طارئ
قمة بيروت	بيروت	1956/11/13	عادي
مؤتمر القمة الأول	القاهرة	1964/1/13	عادي
مؤتمر القمة الثاني	الإسكندرية	1964/9/5	عادي
مؤتمر القمة الثالث	الدار البيضاء	1965/9/13	عادي
مؤتمر القمة الرابع	الخرطوم	1967/8/29	عادي
مؤتمر القمة الخامس	الرباط	1969/12/23	عادي
مؤتمر القمة السادس	القاهرة	1970/9/27	طارئ
مؤتمر القمة السابع	الجزائر	1973/11/26	عادي
مؤتمر القمة الثامن	الرباط	1974/11/26	عادي
مؤتمر القمة التاسع	الرياض	1976/10/16	طارئ
مؤتمر القمة العاشر	القاهرة	1976/10/25	عادي
مؤتمر القمة الحادي عشر	بغداد	1978/11/2	عادي
مؤتمر القمة الثاني عشر	تونس	1979/11/20	عادي
مؤتمر القمة الثالث عشر	عمان	1980/11/25	عادي
مؤتمر القمة الرابع عشر	فاس	1981/11/25	عادي
مؤتمر القمة الخامس عشر	فاس	1982/9/6	طارئ
مؤتمر القمة السادس عشر	الدار البيضاء	1985/8/7	طارئ
مؤتمر القمة السابع عشر	عمان	1987/11/8	طارئ
مؤتمر القمة الثامن عشر	الجزائر	1988/6/7	طارئ
مؤتمر القمة التاسع عشر	الدار البيضاء	1989/5/23	طارئ
مؤتمر القمة العشرون	بغداد	1990/5/28	طارئ
مؤتمر القمة الحادي والعشرون	القاهرة	1990/8/9	طارئ
مؤتمر القمة الثاني والعشرون	القاهرة	1996/6/21	طارئ
مؤتمر القمة الثالث والعشرون	القاهرة	2000/10/23	طارئ
مؤتمر القمة الرابع والعشرون	عمان	2001/3/28	عادي
مؤتمر القمة الخامس والعشرون	بيروت	2002/3/28	عادي
مؤتمر القمة السادس والعشرون	شرم الشيخ	2003/3/1	عادي
مؤتمر القمة السابع والعشرون	تونس	2004/5/22	عادي

يلاحظ من الجدول السابق أن مجموع المؤتمرات التي تم عقدها لغاية عام 2004 هو تسعة وعشرون مؤتمراً –مع مؤتمر أنشاص وبيروت– منها خمسة وعشرون مؤتمر امتدت منذ عام 1946 ولغاية عام 2000، وقد كان من بين هذه المؤتمرات الخمسة والعشرون أحد عشر مؤتمرا طارئا، وأربعة عشر مؤتمرا عاديا ويلاحظ أيضا أن مؤتمر أنشاص الذي يمكن اعتباره المؤتمر الأول أو الخطوة الأولى هو مؤتمر طارئ، كما شهدت السنوات من عام 1982 (قمة فاس) ولغاية عام 2000 (قمة القاهرة) انعقاد تسعة مؤتمرات متتالية كانت لها صفة المؤتمرات الطارئة، وهنا أشير إلى نوعيّة المؤتمرات باعتبار أن المؤتمرات العادية تشكل أساس مؤتمرات القمة العربية بينما تشكل المؤتمرات الطارئة الاستثناء أو هكذا يجب أن تكون.

ومن الملاحظات الرئيسة والجوهرية هو أن عقد مؤتمرات القمة العربية بشكل منتظم ودوري لم يترجم على أرض الواقع إلا بعد عقد قمة القاهرة عام 2000 والتي تم الاتفاق فيها على ضرورة عقد مؤتمر قمة عربية بشكل سنوي في الدول العربية، وحسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، مما أدى إلى انعقاد مؤتمر القمة بشكل دوري منذ عام 2000 ولغاية عام 2004 على الرغم من الظروف بالغة الصعوبة التي مر بها النظام العربي؛ وهنا لابد من الإشارة إلى أن انعقاد القمة بانتظام قد جاء خطوة طيبة تساهم في رفع مستوى العمل العربي المشترك، كما تعمل على إحياء روح التضامن العربي الذي قد تكون له آثاره المستقبلية على المنطقة العربية برمتها.

وسأضع هنا ملخصاً لمجمل ما بحثته القمم العربية منذ انطلاقتها:

1. قمة أنشاص 1946، وشاركت فيها الدول السبع المؤسسة للجامعة وكان على رأس القضايا المطروحة القضية الفلسطينية ومسألة عروبة فلسطين والهجرة اليهودية، وقد كانت هذه القمة في عهد الملك عبدالله الأول، حيث كان أول من أجاب الدعوة التي وجهها الملك فاروق لعقد مؤتمر قمة من أجل فلسطين.
2. قمة بيروت 1956، على إثر العدوان الثلاثي على مصر، وطالبت القمة بالانسحاب الفوري وغير المشروط لقوات الإحتلال من مصر وأعلنت دعمها

لكفاح الشعب الجزائري من أجل الاستقلال، وشاركت فيها تسع دول عربية من بينها الأردن الذي وضع قواته تحت إمرة القيادة المصرية في موقف عبّر فيه عن التزامه بالتضامن العربي، والمساهمة في صيانة استقلال دولة عربية عضو في جامعة الدول العربية (جامعة الحسين، 2004).

3. قمة القاهرة في كانون الثاني 1964، وعقدت لاتخاذ موقف عربي مشترك إزاء مشاريع إسرائيل في تحويل مياه نهر الأردن " وأنشأت القيادة العربية العليا الموحدة وأوكلت إلى أحمد الشقيري أمر تنظيم الشعب الفلسطيني حيث أعلن الشقيري عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 " (عبدالله،1996، ص6).

4. قمة الإسكندرية في أيلول 1964، والتي جاءت لبحث الوسائل اللازمة من أجل استغلال الروافد العربية التي تصب في نهر الأردن، ووسائل الدفاع اللازمة لمنع إسرائيل من استغلالها، كما أقرت القمة قرار منظمة التحرير الفلسطينية بإنشاء جيش تحرير فلسطين.

5. قمة الدار البيضاء 1965، " وتم خلالها وضع ميثاق للتضامن العربي عُرف باسم ميثاق الدار البيضاء " (عبدالله، 1996، ص7) كما قررت القمة" قيام منظمة التحرير الفلسطينية بالاتصال بالدول العربية المعنية للتفاهم على الإجراءات اللازمة لتوفير الحرية الكاملة للتنظيم الشعبي لأبناء فلسطين ولإجراء انتخابات عامة مباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني " (أحمد،1982، ص198) كما طالب المؤتمر بتصفية القواعد الأجنبية وتأييد نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية.

6. قمة الخرطوم 1967، وقد جاءت بعد الهزيمة العربية في حزيران وقد حضرتها الدول العربية باستثناء سوريا، حيث تبنت هذه القمة " اللاءات الثلاث وهي لا للإعتراف ولا للتفاوض ولا للصلح، وقررت القمة استئناف ضخ النفط لتوفير الموارد المالية، كما تم التوصل إلى اتفاق بين السعودية ومصر على إنهاء الحرب في اليمن.

7. قمة الرباط 1969، وشاركت فيها أربع عشرة دولة عربية، وعقدت لوضع استراتيجية عربية موحدة لمواجهة اسرائيل، وقد أدت الخلافات الكبيرة التي ظهرت في القمة إلى عدم إصدار قرارات أو بيان ختامي، كما " تميزت هذه القمة بمنح منظمة التحرير الفلسطينية ولأول مرة حق التصويت " (عبدالله، 1996، ص7).

8. قمة القاهرة 1970، وقد عقدت على أثر الاشتباكات العنيفة في الأردن بين الجيش الأردني وحركات المقاومة الفلسطينية التي كانت في الأردن، وقد قاطعها العديد من الدول العربية مثل سوريا والجزائر والعراق والمغرب، وانتهت بعقد مصالحة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات والملك حسين ملك الأردن، ولم تُدرج هذه القمة في سجلات جامعة الدول العربية، وذلك لأنها كانت على شكل مشاورات بين الرؤساء ولم يعقد فيها جلسات عامة؛ ومن هنا فإن بعض الباحثين تجاهل هذه القمة من مجموع القمم العربية، ويرى الباحث هنا ضرورة اعتبارها إحدى القمم الهامة، وذلك لكونها انتهت بتحقيق تصالح عربي أدى إلى فض الاشتباكات بين الجيش الأردني والحركات الفلسطينية، مما يعتبر إنجازا لم تحققه العديد من مؤتمرات القمة الأخرى المدرجة في سجلات جامعة الدول العربية.

9. قمة الجزائر 1973، وقد جاءت بعد حرب تشرين الأول، وحضرها ست عشرة دولة عربية، واعترفت القمة بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، كما وضعت هذه القمة لأول مرة شروطا للسلام مع إسرائيل تمثلت بإعادة الأراضي العربية التي أحتلت عام 1967 وإقرار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ولم يشترك الملك الحسين بشكل شخصي في هذا المؤتمر، حيث كان يرى إن مصر ومعها بعض الدول العربية تريد فرض منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للفلسطينيين، ولم يكن مقتنعاً بأن هذا القرار سيكون له قابلية من قبل الفلسطينيين المقيمين في الأردن (الموسى، 1998).

10. قمة الرباط 1974، وشاركت فيها جميع الدول العربية ومن بينها الصومال التي تشارك لأول مرة في تاريخ القمم العربية، وخلصت القمة إلى وضع قرار وافق عليه الأردن تمثل في تكريس منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

11. قمة الرياض في تشرين الأول 1976، وهي قمة مصغّرة لم يحضرها سوى ست دول عربية هي السعودية والأردن وسوريا ومصر والكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكانت مخصصة لبحث أزمة لبنان وقررت وقف إطلاق النار في جميع الأراضي اللبنانية " وتعتبر من أطول القمم العربية حيث استمرت 13 يوما " (سبأ، 2006، ص45).

12. قمة القاهرة في تشرين أول 1976، وقد حضر هذه القمة أربع عشرة دولة عربية وكُرست لاستكمال بحث الأزمة اللبنانية التي بدأت من قمة الرياض السداسية وفيها تمت الموافقة على قرارات قمة الرياض والترحيب بها، كما دعت القمة إلى المساهمة في إعادة إعمار لبنان ومناشدة العالم إدانة العدوان الإسرائيلي، وكان الملك الحسين أول من لبى الدعوة إلى هذا المؤتمر.

13. قمة بغداد 1978، وقد جاءت بناء على طلب من العراق على أثر توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد، وحضر هذه القمة عشر دول عربية من بينها منظمة التحرير القلسطينية، وفيها أكد المؤتمرون على رفض اتفاقية كامب ديفيد وضرورة توحيد الجهود العربية، وحظرت على الدول العربية عقد صلح منفرد مع إسرائيل كما نتج عنها نقل مقر الجامعة العربية، وتعليق عضوية مصر، والتأكيد على ضرورة تطبيق قوانين المقاطعة على إسرائيل، وقد تعهدت مجموعة من الدول العربية بتقديم دعم كبير إلى كل من سوريا والأردن وفلسطين، كما أكد المؤتمر على ضرورة التمسك بنظام المقاطعة (أحمد، 1982).

14. قمة تونس 1979، وفيها تجددت الإدانة لاتفاقية كامب ديفيد واقتصر جدول أعمالها على الوضع في لبنان والصراع العربي الإسرائيلي، كما صدر عنها قرارات تتعلق بمعارضة نقل العاصمة الإسرائيلية إلى القدس، واستمرار مقاطعة

النظام المصري، وقد قدمت في هذه القمة مجموعة من أوراق العمل من بينها ورقة عمل أردنية تضمنت ترسيخ مبدأ العمل العربي المشترك في جميع المجالات وتقوية العلاقات العربية الجماعية من خلال إزالة العوائق أمام تنفيذ الاتفاقيات الجماعية القائمة (جامعة الحسين، 2004).

15. قمة عمان 1980، وقد شارك فيها خمسة عشرة دولة عربية، وقرروا فيها استمرار مقاومة اتفاقية كامب ديفيد واستمرار مقاطعة النظام المصري ورفض أي تسوية مع إسرائيل لا تتضمن الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية وإدانة الإعتداء الإسرائيلي على لبنان.
16. قمة فاس 1981، وشاركت فيها جميع الدول العربية باستثناء مصر، وهي أقصر قمة عربية حيث أنها لم تستمر سوى خمس ساعات، وذلك على إثر رفض سوريا لخطة الملك فهد المتعلقة بحل أزمة الشرق الأوسط، الأمر الذي تطلب تعليق أعمال القمة واستئنافها في وقت لاحق تحاشياً للخلافات بين الدول العربية.
17. قمة فاس 1982، وشارك فيها تسع عشرة دولة عربية وفيها تم الاعتراف ضمنيا بوجود إسرائيل كما طالبت القمة بانسحاب إسرائيل من أراضي 1967 وإزالة جميع المستوطنات التي أنشأت بعد هذا التاريخ، ونادت بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، واستمرار الإدانة للعدوان الإسرائيلي على الشعبين الفلسطيني واللبناني، ودعت القمة إلى ضرورة التزام كل من العراق وإيران بقرارات مجلس الأمن، وتغيب عن هذه القمة كل من مصر وليبيا، وقد كان للأردن دور واضح في هذه القمة، حيث سجل الملك الحسين موقفا بارزا حول الموضوع اللبناني ودعا إلى ضرورة إيجاد إتفاق عربي لإبعاد لبنان عن الاختلافات والشروع في حوار بين الفئات اللبنانية المتصارعة وتأكيد سيادة لبنان على أرضه.
18. قمة الدار البيضاء 1985، وقد تطرّقت هذه القمة إلى موضوع الإرهاب حيث ندّدت بجميع أنواع الإرهاب ومصادره، وطالبت برفع الحصار الذي تفرضه ميليشيات حركة أمل على المخيمات الفلسطينية في لبنان، ودعت إلى تأليف

لجنتين لتنقية الأجواء العربية كما استنكرت إصرار إيران على مواصلة الحرب ضد العراق.

19. قمة عمان 1987، وشارك فيها عشرون دولة عربية بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، حيث جدّدت هذه الدول دعمها للعراق في حربه ضد إيران وإدانة الإرهاب الدولي والتمسك بالأراضي العربية المحتلة، كما كلفت القمة الملك الحسين بإجراء الاتصالات مع الفاتيكان من أجل تكثيف الحوار معها، وقد تركت هذه القمة الحرية للدول العربية في إعادة علاقاتها مع مصر بالصورة التي تراها مناسبة، وقد أطلق على هذه القمة اسم قمة الوفاق والاتفاق.

20. قمة الجزائر 1988، وقد طالبت هذه القمة بضرورة عقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، كما أعلنت القمة دعمها للانتفاضة الفلسطينية وإدانتها للسياسة الأمريكية وجددت التزامها بالوقوف إلى جانب لبنان والعراق كما أدانت الاعتداءات الأمريكية على ليبيا، وقد جاء قرار فك الارتباط القانوني والإداري بين الأردن والضفة الغربية بناء على رغبة العرب وتوجهات منظمة التحرير الفلسطينية التي ظهرت جلية في هذا المؤتمر.

21. قمة الدار البيضاء 1989، وقد عقدت القمة بحضور مصر بعد أن استعادت عضويتها في الجامعة العربية، وأكدت القمة دعمها لقرارات مجلس الأمن 242 و338 ولمبدأ الأرض مقابل السلام، كما دعت إلى تقديم المساعدة للانتفاضة الفلسطينية وضرورة دعم الموقف الفلسطيني وتأييد عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط.

22. قمة بغداد في أيار 1990، وقد تغيب عن هذه القمة كل من سوريا ولبنان وفيها تمت إدانة عمليات تهجير اليهود وإدانة قرار الكونغرس الأمريكي المتعلق باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، كما دعت القمة إلى دعم الإنتفاضة الفلسطينية ودعم العراق في حقه لامتلاك التكنولوجيا الحديثة ونادت بإطلاق سراح أسرى الحرب بين العراق وإيران.

23. قمة القاهرة في آب 1990، وجاءت على أثر الغزو العراقي للكويت، حيث أدانت القمة الغزو العراقي بأغلبية 12 صوت، ودعت إلى ضرورة الانسحاب

من الكويت، كما قررت القمة إرسال قوات عربية مشتركة بنـــاء علـــى طلـــب تقدمت به الرياض.

24. قمة القاهرة 1996، وقد جاءت بعد انقطاع دام ست سنوات، وذلك علـــى إثـــر نجاح الليكود وتوليه الحكم في إسرائيل، وحضرته جميع الدول العربية باســـتثناء العراق، وقد صدر عن هذه القمة العديد من القرارات منها الموافقة المبدئية على إنشاء محكمة العدل العربية، وميثاق الشرف للأمن والتعاون العربـــي، وإنشـــاء آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها بـــين الـــدول العربية وقررت القمة تكليف وزراء الخارجية باستكمال الصيغ النهائية الخاصة بكل منهم كما قررت تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعـــة الـــدول العربية باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجـــارة الحـــرة العربيـــة الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الإتفاق عليه.

25. قمة القاهرة 2000، وقد جاءت بعد أحداث العنف التي تفجرت ضد الفلسطينيين بعد أن دخل شارون الحرم القدسي، وسُمّيت هذه القمة قمة الأقصى وحضـــرته جميع الدول العربية باستثناء ليبيا، ومن أهم قراراته إنشاء صـــندوق انتفاضـــة القدس وإنشاء صندوق الأقصى والسماح باستيراد السلع للفلسطينيين بدون قيـــود كمية أو نوعية، وطالب بإجراء تحقيق دولي حول الجـــرائم التـــي تمـــت ضـــد الفلسطينيين ومحاكمة المسؤولين عنها، وطلبت القمة من مجلس الأمن والـــدول دائمة العضوية تحمل مسؤوليتها في الحفاظ على عملية السلام، كما قرر مجلس الجامعة إبقاء هذه الدورة مفتوحة وإعادة طرح ما يستجد بهذا الخصوص علـــى مجلس الجامعة، كما تم الاتفاق في هذه القمة على إقرار مبدأ دورية انعقاد القمة " الذي جاء تلبية للمد الشعبي الجارف الذي انطلق في ربوع الأمة كلها عشـــية تفجر انتفاضة الأقصى " (مركز الخليج،2004، ص 106)

26. قمة عمان 2001، وقد جاءت تطبيقا لمبدأ دورية انعقاد القمة العربية وفيها قرر المؤتمرون دعم الشعب الفلسطيني ماليا وسياسيا، وأكدوا على تمســـكهم بقطـــع العلاقات العربية مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس، كما قـــررت القمـــة تكليف الملك عبدالله الثاني ملك الأردن بوصفه رئيس الـــدورة الحاليـــة للقمـــة

بإجراء المشاورات مع الزعماء العرب ومع الأمين العام الجديد عمرو موسى والقيام بالاتصالات اللازمة لمواصلة حل الخلافات بين العراق والكويت (عبد الفتاح، 2001).

27. قمة بيروت 2002، وذلك بعد اجتياح إسرائيل لمخيم غزة وقيامها بمذبحة مخيم جنين وحصار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وتركزت قراراتها على دعم صمود الشعب الفلسطيني.
28. قمة شرم الشيخ 2003، والتي كان من المقرر عقدها أصلا في المنامة وقد جاءت قبيل بدء الغزو الأمريكي للعراق ولم ينتج عن هذه القمة قرارات واضحة سوى التأكيد على احترام سيادة شعب العراق على أرضه.
29. قمة تونس 2004، وفيها تم إقرار وثيقة عهد ووفاق وتضامن بين الدول العربية تضمنت الالتزام بمبادرة السلام العربية، والالتزام بمرجعيات عملية السلام كما تبنت القمة قرارا بشأن إصلاح آلية التصويت وإقامة برلمان عربي مشترك.

ومن خلال النظر في العرض السابق لمؤتمرات القمة وأهم قراراتها، يمكن الخروج بمجموعة من الملاحظات:

1. تأخرت بدايات العمل العربي المشترك، حتى استطاعت أغلب البلاد العربية الحصول على استقلالها بداية الأربعينيات، والذي تُوّج بإنشاء جامعة الدول العربية في 1945.
2. صدور المئات من القرارات عن مؤتمرات القمة والتي من أشهرها، قرار اللاءات الثلاثة (لا للاعتراف، لا للتفاوض، لا للصلح)، ومقاطعة مصر إثر توقيعها معاهدة سلام مع إسرائيل، وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وإقرار مشروع السلام العربي مع إسرائيل.
3. رغم تأكيد مؤتمرات القمة منذ بداية انعقادها في على أهمية عقد مؤتمرات دورية أكثر من مرة، فإن ستة منها فقط عقدت بناء على التزام بدورية القمة وفي مؤتمر القاهرة عام 2000 أُعتبر عيد الجامعة السنوي هو الموعد الدائم والمحدد لعقد القمة سنويا، وغلب على المؤتمرات التعامل مع الأزمات والأحداث الطارئة.

4. التعامل مع القمة العربية " كمجرد آلية لمواجهة الأخطار الخارجية عامة والإسرائيلية خاصة على النظام العربي، دون أن ينظر إليها كآلية لتطوير أوضاع هذا النظام في حد ذاتها " (تقرير الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المقدم الى المؤتمر الثامن، 1998، ص 85).

1.5.2 أهمية مؤتمرات القمة العربية

"المؤتمرات هي أقصر الطرق للوصول إلى التفاهم " (عطار، 1999، ص101) فمن خلال اللقاءات المباشرة التي تتم في إطار المؤتمرات يمكن أن تعالج المسائل العالقة بصورة أفضل من الطرق الأخرى، إذ " ينظر إلى دبلوماسية القمة على أنها أعلى درجات ممارسة الدبلوماسية " (الروابده، 1996، ص14).

ونحن في العالم العربي؛ ونظرا لطبيعة الأنظمة السائدة في المنطقة والتي ترتكز بالدرجة الأولى في يد الحاكم الأعلى أو ترتكز في يد شخص واحد ممثل في رئيس الدولة أو أميرها أو ملكها، فإنه من الضروري عقد مثل هذه المؤتمرات على هذا المستوى، وذلك من أجل إيجاد نوع من التعاون بين مجموعة الدول العربية، سيما وأن هذه المؤتمرات يتم التمثيل فيها على أعلى المستويات، وعليه؛ فإن ما ينتج عن هذه المؤتمرات هو أقرب للتطبيق العملي من غيره من المؤتمرات التي تعقد على مستوى وزراء الخارجية أو السفراء أو غير ذلك من ممثلي الدول.

وبالعودة إلى ما أنجز في مؤتمرات القمة العربية منذ بدايتها، فإنه يتضح أن هنالك العديد من الإنجازات التي تعتبر في غاية الأهمية على المستوى العربي، والتي كان لها دور واضح في زيادة التعاون بين شعوب ودول المنطقة العربية على الرغم من وجود جوانب ضعف واضحة في مؤتمرات القمة تتعلق بمدى القدرة على تنفيذ القرارات الصادرة عنها، وكذلك عدم وجود الآلية المناسبة التي تعمل على تنفيذ ومتابعة القرارات، أو التي تضع حدودا لمن يتخلف عن الوفاء بالتزاماته المترتبة عليه، وكذلك تأثرها بالخلافات العربية، وكيفية النظر إلى المصالح القومية العربية من قبل الأطراف المعنية، بالإضافة إلى ضيق وقت المؤتمرات والانعقاد المفاجئ لها وخاصة المؤتمرات الطارئة.

وأيا كان الحال؛ فمن الجدير بالقول إن مؤتمرات القمة العربية تعد مؤشرا على مستوى وقدرة الدول العربية على العمل المشترك، كما أنها كانت ومازالت حالة إيجابية يمكن أن تفعّل العمل الإقليمي، إذ نجحت في إزالة ما علق في أذهان القادة من خلال اللقاءات والمواجهة المباشرة، وكذلك فإنها وفرت فرصة هامة للقادة العرب يتم من خلالها تحقيق التفاهم وإجراء النقاشات التي تساهم بدورها في خلق مناخ من التعاون بين الدول العربية، إذ " أصبحت دبلوماسية القمة تشكل جزءا أساسيا في تنفيذ السياسة الخارجية، فهي من بين الأدوات والوسائل التي يعتمد عليها كثيرا في مجال تسوية المنازعات والأزمات الدولية بشكل سلمي " (الروابده، 1996، ص11).

وعند الحديث عن أهمية مؤتمرات القمة العربية، فإنه يتبادر إلى العقل سؤال مهم هو ماذا فعلت مؤتمرات القمة العربية ؟ وما هي القضايا التي ساهمت في إيجاد الحلول لها ؟ وفي ضوء ذلك يتم التقييم الفعلي لمؤتمرات القمة العربية.

وللإجابة على السؤال الأول؛ فإنه يمكننا القول بأن مجرد وجود مؤتمرات القمة العربية هو اعتراف بوجود رابطة تجمع الدول العربية من المحيط إلى الخليج برباط وثيق، وعليه فإن مجمل ما يدور في مؤتمرات القمة هو لاشك يتعلق بالشؤون العربية انطلاقا من مؤتمر أنشاص 1946 ولغاية مؤتمر تونس 2004 .

وإذا ما نظرنا إلى طبيعة انعقاد مؤتمرات القمة، فإننا نراها تعقد بناء على وجود خلاف أو تهديد لإحدى الدول العربية أو أكثر، وخصوصا في الفترة ما قبل عام 2000 ــ ولو أن الأمر لم يزدد إلا سوءا في المنطقة العربية بعد عام 2000 ــ أي قبل الإقرار الفعلي لمبدأ دورية القمة العربية، وهذا دليل على ان مؤتمرات القمة العربية ليست إلا لسان حال الأمة العربية المعبر عنها على أعلى المستويات، وهذا بحد ذاته يشير إلى تأكيد وجود رابط يجمع الدول العربية باختلاف مواقعها، ولعلنا لانبالغ إذا أشرنا إلى أنه منذ انعقاد المؤتمر الأول كانت القضايا العربية الساخنة تناقش في هذه القمم العربية.

أما من حيث القضايا التي طرحت في مؤتمرات القمة العربية، فإننا نرى بشكل واضح أن القضية الفلسطينية لم تغب عن هذه المؤتمرات، بل أن أكثر المؤتمرات

ارتبطت بهذه القضية ارتباطا مباشرا إلى حد وصلت معه إلى اختصار مهمة القمة في أوقات كثيرة على هذه القضية، نظرا لأنها تشكل قضية العرب الأولى منذ بدايتها غير أن ذلك لا يعني أن انعدام العمل العربي المشترك في حال غياب القضية الفلسطينية، فقد عُنيت مؤتمرات القمة العربية بقضايا متعددة تهدف في مجملها إلى تحسين أوضاع الأمة وزيادة التقارب بين الدول العربية لبلوغ أهدافها القومية الموحدة.

ويمكن القول إن جميع ما تعرضت له الدول العربية من تحديات كانت محاور القمم العربية باختلاف الفترة الزمنية، فانعقاد قمة بيروت 1956 جاءت نتيجة العدوان الثلاثي على مصر، وقمة القاهرة 1964 جاءت لاتخاذ موقف عربي إزاء مشاريع إسرائيل في تحويل مياه نهر الأردن، ولا أريد هنا أن أعيد مناقشة القمم العربية ولكنني أؤكد على أن معظم القضايا العربية كانت حاضرة على طاولة المؤتمرات العربية منذ بدايتها.

وفي الخلاصة؛ فإنه يجب التمييز بين أهمية مؤتمرات القمة العربية وبين مدى أهمية القرارات الصادرة عنها، فوجود مؤتمرات القمة العربية هو أمر مهم لا شك ذلك أنه رابط مهم يجمع الدول العربية ويحاول إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه هذه الدول في ضوء الظروف السائدة، فهو إذن من حيث الفكرة إجراء إيجابي يصب في المصلحة العربية، أما من حيث مدى أهمية القرارات الصادرة عن هذه المؤتمرات، فذلك بالطبع يتوقف على طبيعة التحديات والظروف الدولية المرافقة لها وغير ذلك من اعتبارات، وأنا بتصوري أرى أن وجود مؤتمرات القمة العربية ضروري للمنطقة العربية، وخصوصاً إذا ما كانت ذات فاعلية عالية وتشمل جميع دول الوطن العربي، كما أنني أرى أننا لن نكون أفضل حالا في المنطقة العربية إذا ما ألغيت هذه المؤتمرات أو توقفت عن الانعقاد، لأن ذلك يعني انفصاماً آخراً في عرى القومية العربية وزيادة في التدهور والتمزق بين دول الوطن العربي.

وأخيراً تبقى مؤتمرات القمة العربية - رغم جميع المصاعب والانتقادات التي تعرضت لها- أعلى سلطة عربية مشتركة، كما يبقى انعقاد دورات هذه المؤتمرات بشكل دوري عاملاً يثير التفاؤل ويكرس فيه العمل العربي المشترك والتضامن لما فيه مصلحة الشعوب العربية جمعاء في السياسة والاقتصاد والبيئة والثقافة والتنمية المستدامة.

الفصل الثالث
الأردن في النظام الإقليمي العربي

1.3 تمهيد

ينصّ الدستور الأردني في الفصل الأول منه وفي المادة الأولى " أن المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة، مُلكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية "(الدستور الأردني، 1986) وهذا يقودنا إلى أن الأردن يعتبرنفسه جزءا لا يتجزأ من النظام الإقليمي العربي يخضع لجميع المؤثرات التي يتعرض لها هذا النظام الإقليمي، كما أن عليه أن يتفاعل مع مجمل التغيرات التي تطرأ على هذا النظام انطلاقا من طبيعة الروابط العرقية والدينية واللغوية والتاريخية التي تربط الأردن بالأمة العربية.

ولعل دراسة تاريخ إمارة شرق الأردن وتحولها فيما بعد إلى المملكة الأردنية الهاشمية، يوضح لنا مدى ارتباط الأردن بأمته العربية جسدا وروحا، فمن حيث الموقع الجغرافي، يحتل الأردن أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة للوطن العربي، إذ يعتبر جسرا إلى جميع الدول العربية، وقد علق بن غوريون على ذلك مدلّلا على هذه الأهمية بقوله " إن احتلال الأردن لا يفرق الدول العربية بعضها عن بعض فحسب، ولكنه يقضي على آمال الوحدة العربية وروحها" (جامعة الحسين، 2004، ص76).

كما كانت إمارة شرق الأردن منذ البداية موئلا للأحرار والثوار من شتى الأقطار العربية، ومصدر دعم ومساندة لهم ضد الاستعمار الأجنبي على الرغم من صغر مساحتها وضعف الإمكانات المتوافرة في تلك الفترة، والضغوطات التي كانت تتعرض لها من قبل الدول الاستعمارية، كما أن للإمارة دورا بارزا في المطالبة بالخلاص من الاستعمار وضرورة توحيد البلاد العربية، ومما يدل على التوجه العربي لدى القيادة الأردنية، هو أن الحكومات التي شكلت في إمارة شرق الأردن قد ضمّت العديد من الوزراء العرب من شتى الأقطار العربية دون تمييز بينهم من أمثال رشيد طليع، وعلي رضا الركابي، وحسين فخري الخالدي وغيرهم، كما

ركزت المؤتمرات الوطنية الأربعة التي عقدت في الفتـرة مـا بـين 1928/7/25 و1932/3/15 علـى عروبـة الأردن وحـددت هويتـه بالعربيـة الأردنيـة (القطاطشة،2002)، وهذا يشير بشكل واضح إلى أن القيادة الأردنية في تلك الفتـرة كانت تركز على الفكرة القومية العربية وتنادي بها بشـكل ملمـوس علـى أرض الواقع.

وقد كان للأردن دور رئيس في مقاومة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما قامت القوات الأردنية بالدفاع عن الأراضي الفلسطينية وخاضت العديد من المعارك علـى أرضها، انطلاقا من الحرص على الأراضي العربية والدفاع عن الأمة العربية فقـد كانت الأسرة الهاشمية سبّاقة إلى الوحدة العربية ورفع رايتها في كل المحافل، وقـد كافحت في سبيل هذا الهدف أمجد كفاح (ربابعة، د.ن).

وقد برزت الروح القومية العربية بشكل واضح في الفكر السياسي الأردني منـذ البداية، حيث وردت بصورة أو بأخرى في الأنظمة والقوانين الأساسية للعديد مـن الأحزاب الأردنية مثل حزب النهضة العربية (الماضي والموسى، 1988) وحـزب الشعب الأردني والاتحاد الوطني والحزب الوطني الاشتراكي وحزب الأمة الأردني والحزب العربي الدستوري (جامعة الحسين، 2004) وبهذا؛ فإن الأردن الذي قـام كوريث للثورة العربية الكبرى ينظر إلى دوره القومي ودوره العربي بنفس الأهمية والصدق الذي ينظر فيه إلى دوره الوطني (بدران، 1988)، ولذا فإن توجهه القومي المتصلة روافده بالمدرسة الهاشمية في الحكم لا تُعد بُعداً ترفيّاً أو كسـباً للشـرعية بقدر ما هو نتاج فلسفة قيادة تعود في جذورها إلى دور العرب في تاريخ الحضـارة الإسلامية وإلى محاولات العرب الأولى للتوحّد (تليلان،2000).

2.3 التطور التاريخي للدور الأردني في النظام الإقليمي العربي

من أجل دراسة دور الأردن في النظام الإقليمي العربي فإنه يلزمنـا أن نضـع معايير محددة أو ضوابط رئيسة نستطيع من خلالها أن نحـدد دور الأردن بشـكل مناسب أو أقرب إلى الدقة، ذلك أن الانضمام إلى النظام العربي لا يعني بالضرورة أن كل الأعضاء يسهمون في النظام ويشاركون في تعاملاته بالدرجة نفسها، ومن ثم

يمكن التمييز بين درجات المشاركة من حيث كثافة التفاعلات التي تتم بين كل عضو من النظام وبقية الأعضاء (مطر وهلال، 1986).

ولعل من أفضل الدراسات التي عنت بهذا الجانب الدراسة التي قام بها طومسون من أجل تحديد دول القلب أو المركز في النظام الإقليمي العربي، ونعني بدول القلب أو المركز الدول التي تشكل محور التفاعلات السياسية في النظام الإقليمي العربي كما نعني بدول الهامش تلك الدول التي لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية أعضاء النظام لاعتبارات سياسية أو جغرافية أو غيرها (جامعة الحسين، 2004)، حيث اعتمد في قياس شبكة التفاعلات على زيارة رؤساء الدول أو رؤساء الوزارات أو وزراء الخارجية لدول النظام، ووضع مقياس لتحديد مركز البلد من حيث كون الدولة التي تتلقى الزيارة تكون في الغالب أهم من الدولة التي تقوم بها.

وقد أعطى طومسون لزيارة رئيس الدولة أو رئيس الوزراء ثلاث نقاط، كما أعطى لوزير الخارجية نقطتين ولأي وزير آخر نقطة واحدة، واعتمد على الزيارات الثنائية فقط بين البلدان العربية كما أخذ في اعتباره أهمية الزيارة بين الدولتين (أبو دية،1983).

وعني طومسون بالفترة منذ عام 1946 ولغاية عام 1975 حيث قسم هذه الفترة إلى خمس فترات على النحو الآتي:

الفترة الأولى 1946-1951.

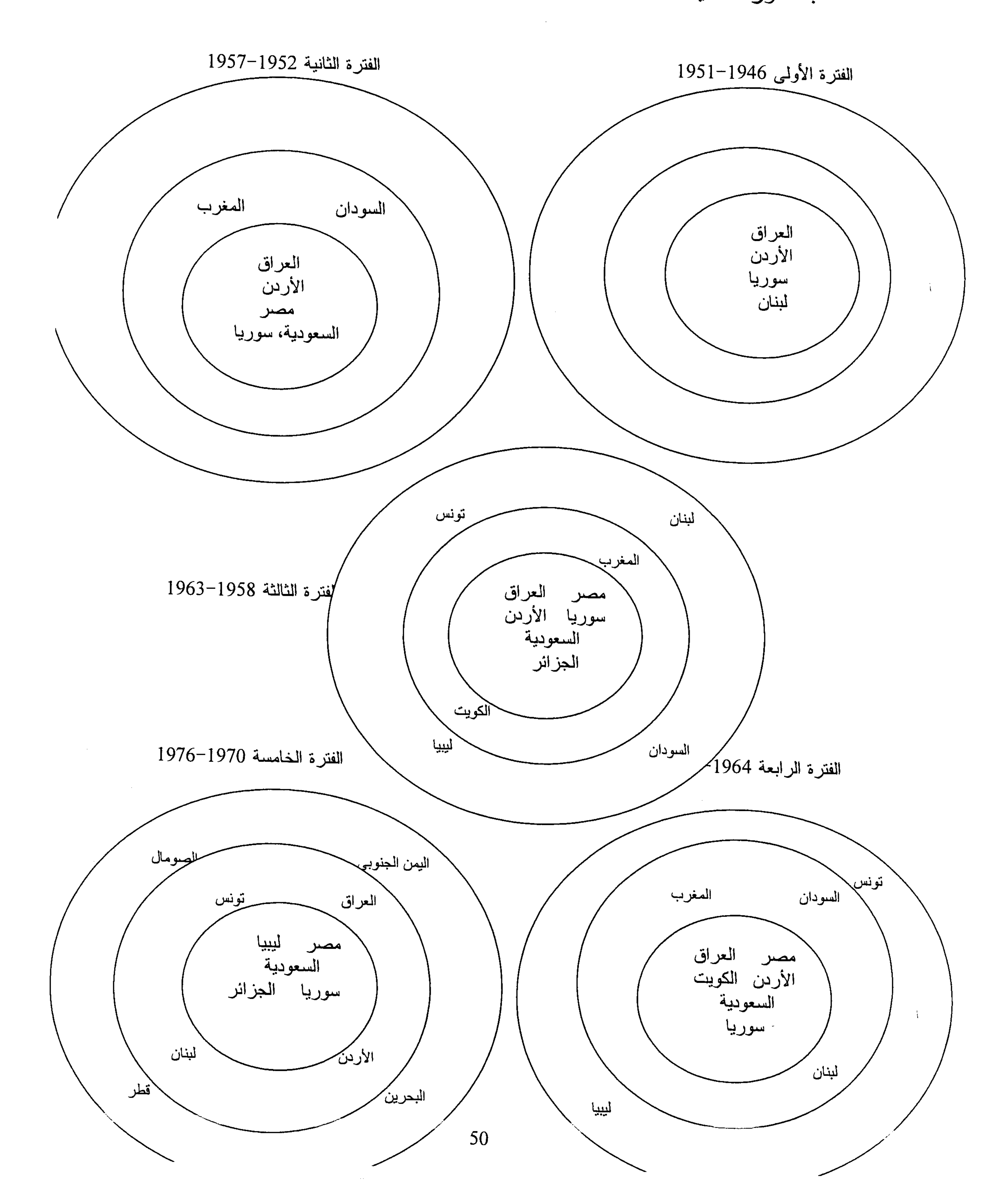
الفترة الثانية 1952-1957.

الفترة الثالثة 1958-1963.

الفترة الرابعة 1964-1969.

الفترة الخامسة 1970-1975.

وقد أوضح طومسون مركز الأردن من النظام الإقليمي العربي في كل فتـــرة علـــى حدة بالصورة التالية:



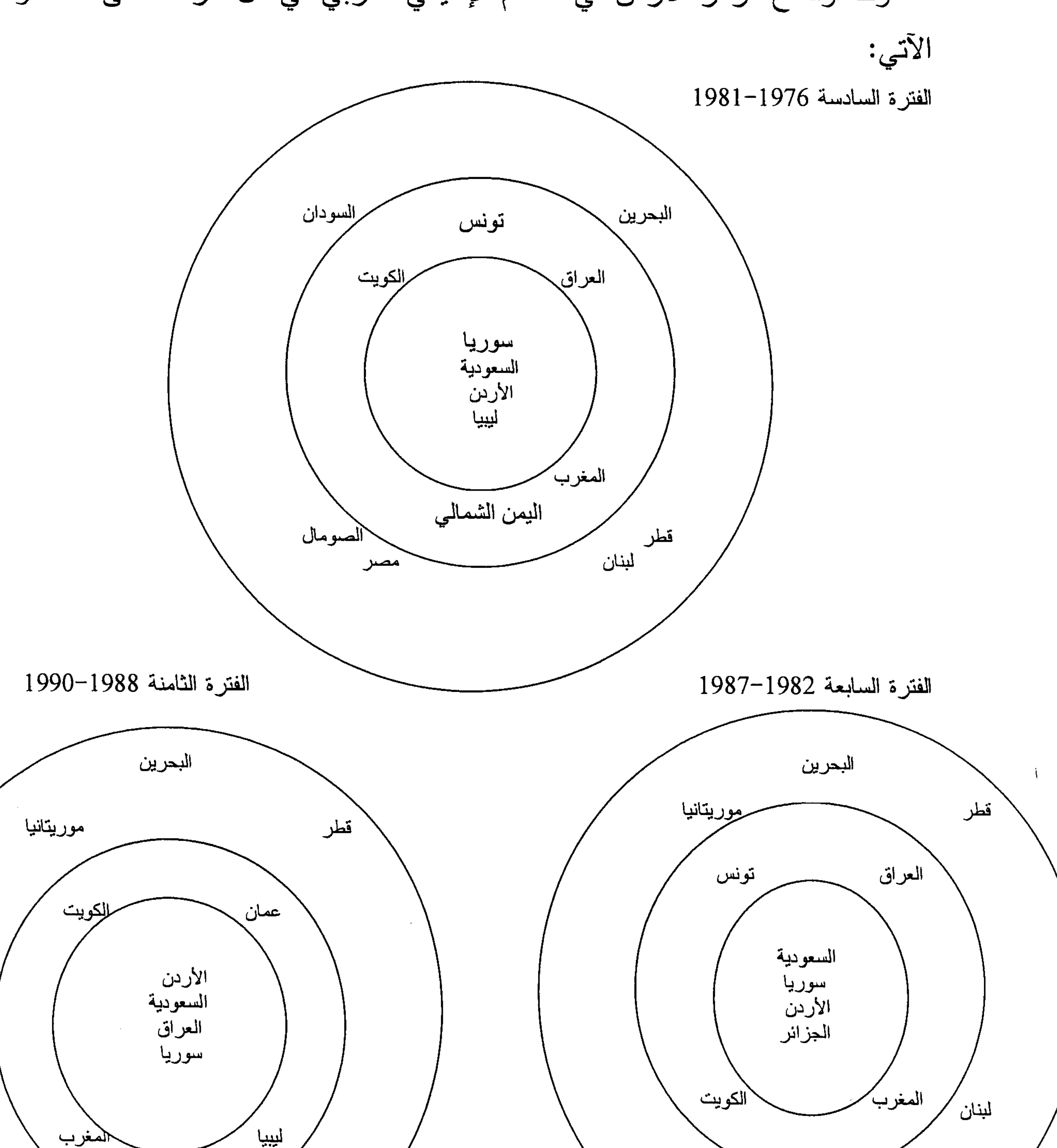
كما استكمل الكفارنة (1992) وبنفس الطريقة تقسيم الفترة من عام 1976 ولغاية عام 1990، حيث قسم هذه الفترة إلى ثلاث فترات على النحو الآتي:

الفترة الأولى 1976-1981.

الفترة الثانية 1982-1987.

الفترة الثالثة 1988-1990.

وقد أوضح مركز الأردن في النظام الإقليمي العربي في كل فترة على النحو الآتي:



وقد خلُص كلا الباحثين –طومسون والكفارنة– إلى أن الأردن قد احتل مركز القلب في أغلب الفترات التي تمت دراستها، حيث بقي مركزه يتراوح بين المركز الأول والثالث من بين مجموعة الدول العربية باستثناء الفترة من عام 1970 ولغاية عام 1975، وقد أتى هذا المركز بالطبع كنتيجة لأسباب محددة سيتم إيضاحها فيما بعد.

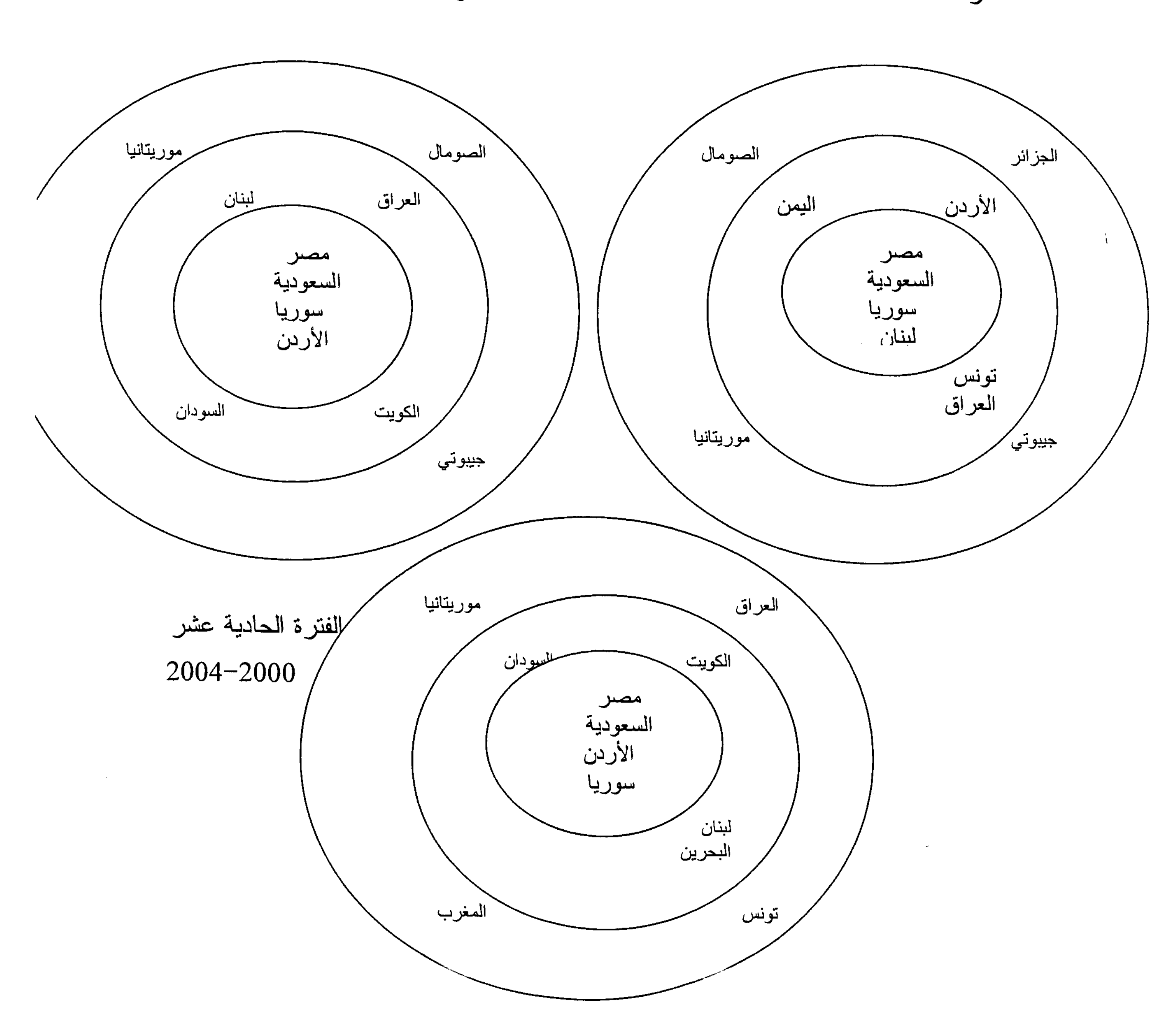
وبدوري كباحث سأقوم باستكمال الفترة الزمنية من عام 1990 ولغاية عام 2004 وسأقوم بتقسيم هذه الفترة إلى ثلاثة فترات زمنية على النحو الآتي:

الفترة الأولى 1990- 1994.　　　　الفترة الثانية 1995- 1999.

الفترة الثالثة 2000 –2004.　　　　الفترة التاسعة 1990-1994

الفترة العاشرة 1995-1999　　　　الفترة الحادية عشر 2000-2004

الفترة التاسعة 1676-1981　　　　الفترة التاسعة 1676-1981



وقد اعتمدت في تحديد مركز الأردن في النظام الإقليمي العربي علـــى مقيـــاس يختلف عن المقياس المتبع عند طومسون، حيث إنني اعتمدت على مـــدى مشـــاركة وتفاعل الأردن مع الأحداث والتطورات التي تعرض لها النظام العربي في الفتـــرة قيد الدراسة، ومدى انعكاس هذه الأحداث على مركز الأردن في النظـــام الإقليمـــي العربي، من حيث مدى التوافق أو الاختلاف بين الأردن والدول العربيـــة الأخـــرى ومدى انعكاس هذا التوافق أو الاختلاف على العلاقات الأردنية العربية.

وسيتم فيما يلي وضع جدول يتم فيه توضيح الفترة الزمنية ومركز الأردن فـــي كل فترة زمنية، بالإضافة إلى توضيح الأسباب التـــي وضـــعت الأردن فـــي هـــذا المركز.

جدول رقم (2)

الأردن في النظام الإقليمي العربي

رقم الفترة	الفترة الزمنية	المركز	الأسباب
1	1951-1946	القلب المركز الثاني	- الالتزام بالتوجهات العربية والمساهمة الفعالة في مؤسسات العمل العربي.
2	1957-1952	القلب المركز الثاني	- تعريب الجيش. - إلغاء المعاهدة البريطانية. - رفض الدخول في حلف بغداد. - السماح بإجراء انتخابات حرة.
3	1963-1958	القلب المركز الرابع	- الابتعاد عن الخط العربي الذي تبنته سوريا ومصر.
4	1969-1964	القلب المركز الثالث	- تلبية نداء عبد الناصر وعقد مؤتمر قمة عربي نتج عنه تشكيل قيادة عربية موحدة وقيام منظمة التحرير الفلسطينية.
5	1975-1970	الهامش	-الأحداث التي حصلت في الأردن عام 1970 (المواجهات بين الجيش الأردني والفدائيين الفلسطينيين). -انتهاج سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية موقفا معاديا للنظام الأردني.
6	1981-1976	القلب المركز الثاني	- عدم دخول الأردن مفاوضات كامب ديفيد. - مساندة الأردن للعراق في حربه ضد إيران. - موقف الأردن من الأزمة اللبنانية.
7	1987-1982	القلب المركز الثالث	- استمرار الأردن في دعمه للعراق. - انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني في عمان.
8	1990-1988	القلب المركز الأول	- انعقاد مؤتمر الوفاق والاتفاق في عمان. - إعلان فك الإرتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية. - الانضمام الى مجلس التعاون العربي. - التحول الديمقراطي في الأردن.
9	1994-1990	الهامش	- موقف الأردن من أزمة الخليج الثانية. - الدخول في مفاوضات السلام مع اسرائيل. - الضغوطات الاقتصادية التي تعرض لها الأردن.
10	1999-1995	القلب المركز الرابع	- تحسن العلاقات تدريجيا مع الدول العربية. - دور الأردن في المصالحة اليمنية. - مشاركة الأردن في قمة القاهرة 1996.
11	2004-2000	القلب المركز الثالث	- استمرار التحسن في العلاقات الأردنية العربية. - المشاركة في مؤتمرات القمة العربية واستضافتها عام 2001. - موقف الأردن من الحرب على العراق.

ومن خلال استعراض الجدول السابق؛ يتضح أن مركز الأردن يتحدد بالاعتماد على ضوء مجريات الأحداث أو الإجراءات التي تقوم باتخاذها الدولة الأردنية ومدى توافقها أو قربها من النظام العربي، إذ إن الأردن كثيرا ما اضطر إلى اتخاذ خطوات قد تتنافى مع مصلحته القطرية من أجل الاقتراب من الخط العربي والمحافظة على مركز الأردن بين دول النظام الإقليمي العربي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر رفض الدخول في حلف بغداد عام 1958، ذلك عندما كان النظام الدولي ضابطا والنظام الإقليمي مقوما؛ حيث غلب الأردن النظام الإقليمي ولم ينضم للحلف، وكذلك في موضوع المعاهدة الأردنية البريطانية التي غلب فيها الأردن النظام الإقليمي على النظام الدولي وأدى به إلى إلغاء المعاهدة (الحضرمي 2003).

وهذا يشير بشكل واضح إلى أن الأردن حاول أن يبقى في مكانة متميزة وسط دول النظام الإقليمي العربي في أغلب فتراته، إذ " لعب الأردن دائما دورا رئيسا في المنطقة يتجاوز حجمه ويتعدى موارده المحدودة "(الظاهر، 2005، ص 42).

ومن الملاحظ أيضا أن الفترات الزمنية التي تراجع فيها مركز الأردن إلى دول الهامش، كانت تحمل أسبابا فرضت على الأردن دون إرادتها مثل أحداث عام 1970 (ابو دية، 1990).

أما بالنسبة لتراجع مركز الأردن في الفترة من 1990 ولغاية عام 1995، فقد كان السبب فيه هو إساءة فهم الموقف الأردني الذي تمثل في الدعوة إلى إيجاد حل عربي وعدم تدويل الأزمة انطلاقا من إيمان الأردن بضرورة حفظ الأمن العربي وحقن الدماء العربية، إذ يقول الملك الحسين رحمه الله في إحدى خطاباته التي وجهها إلى الأمة في 15 كانون الثاني 1991 وذلك قبيل اندلاع حرب الخليج الثانية "لم نترك بابا لم نطرقه ولا طريقا لم نسلكه من أجل تمكين أسرتنا العربية الواحدة من الوقوف مع أزمة الخليج وحلها داخل بيتنا العربي، وبقينا على يقيننا ودعوتنا دون أن نمل أو نيأس أو ننعزل، ذلك أن البديل عن هذا الحل العربي هو تدويل الأزمة الذي يؤدي إلى تعقيدها أو وقوع الحرب التي تدق الآن طبولها وتنذر بأخطر الويلات والكوارث" (الكتاب الأبيض،1991، ص 109).

غير أن إساءة فهم موقف الأردن، كان السبب في فرض العزلة عليه من قبل مجموعة الدول العربية التي كانت تؤيد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق واستخدام الحل العسكري ضدها.

وعلى الرغم من الخلافات التي كانت تنشأ بين الأردن والدول العربية الأخرى في فترات مختلفة " إلا أنه لم يغيّر من التزامه بقضايا أمته انطلاقا من إيمانه الراسخ بانتمائه إليها وبكونه جزءا لا يتجزأ منها "(مشاقبة، 2000، ص 42) وقد حرص على إبقاء علاقاته العربية في أفضل صورة ممكنة، حيث لم يغلق حدوده أو يلجأ إلى قطع العلاقات الدبلوماسية أو تجميد أرصدة الرعايا العرب أو طردهم أو حشد القوات على الحدود العربية إلا في حالات نادرة جدا لم يكن هو البادئ فيها أبدا (بدران، 1988).

وعلى مدى العقود الماضية، استطاع الأردن أن يدير شؤونه العربية بالاعتماد على مفهوم التوازن، الأمر الذي ساهم في الحفاظ على مركزه وشكل عنصر دعم له كما أن الأردن قد حاول استغلال أيّ حدث أو مناسبة تساهم في تقريبه من النظام العربي، حيث كان " يقتنص الظروف الدولية المواتية للوقوف بشكل حازم إلى جانب القضايا القومية "(بطاينة، 2005، ص 35) ونستدل على ذلك من خلال التزامه بالصف العربي في العديد من المواقف كاحترامه لقرارت جامعة الدول العربية بل وحتى الدخول في الحروب التي خاضتها الدول العربية.

ولعل الاستطلاع السريع لمواقف الأردن في الحروب التي واجهتها الدول العربية تكشف لنا بصورة واضحة التزام الأردن بالنهج العربي، إذ إن الأردن يعتبر نفسه "صاحب رسالة في الدفاع عن عروبته وأمته عبر تاريخه السياسي " (الجامعة الهاشمية، 2001، ص 24) وفي هذا يقول الملك الحسين في أحد خطاباته "إننا نعتبر أنفسنا خط الدفاع الأول والأخير لأمة العرب تجاه أعداء العرب، وقفنا ندافع عن أحوالنا ونعتبر كل قضية عربية قضيتنا "(الهزايمة،2004، ص 182-183) وليس أدل على ذلك من اشتراكه في حرب حزيران 1967 رغم مفاجأة الأردن بهذه الحرب ورغم قناعته بعدم الاستعداد الكافي لهذه الحرب (ربابعة) كما يؤكد ذلك ما كتبه دين راسك الذي كان وزيراً للخارجية الأمريكية في حينها حيث قال "لقد حاولنا

جاهدين إقناع الحسين بعدم الانخراط في القتال لكنه قال: أنا عربي وعلي المشاركة "(جامعة الحسين، 2004، ص 48)، فقد كان النظام الدولي في هذه الحالة يشكل ضابطا، ولكن الأردن لم يأخذ به وسار مع النظام الإقليمي ودخل الحرب (الحضرمي، 2003).

كما يقول في خطاب آخر "من أجلك يا أمتي عشت وفي سبيلك سأقضي وإذا كان سيسعدني أن أحقق ما تتطلعين إليه من أهداف، فلسوف يشرفني أن ألحق في كفاحي بمن سبقني من قوافل الشهداء على طريق الخلود" (الوخيان،1994، ص20)، وقد كان شعاره الرئيس فلنبني هذا البلد ولنخدم هذه الأمة.

ونستخلص من هذا أن تأثير دور الأمة أو العامل العربي قد برز بشكل واضح في خطاباته وكلماته وتحركاته في كافة المحافل المحلية والعربية والعالمية، ولم يقتصر على القطرية أو الشؤون الداخلية في مختلف المراحل، وليس أدل على ذلك من مشروع الميثاق الوطني الأردني الصادر في عام 1990 بتوجيهات من القيادة الأردنية والذي نص في فصله الثامن على " أن الأردن بشعبه وقيادته ومؤسساته الديمقراطية يؤمن إيمانا راسخا بحتمية قيام الوحدة بين أقطار الوطن العربي " (مشروع الميثاق الوطني الأردني، 1990، ص 38)، وهذا يدفعنا إلى النظر للقيادة الأردنية بأنها من أكثر القيادات العربية إيمانا بفكرة القومية العربية وضرورة التمسك بها، فقد كانت دائمة الإشارة إلى أن العرب أمة واحدة تتميز بشخصيتها وكرامتها الخاصة بها.

ولا شك أن النظام العربي الذي عانى ولا يزال من الأزمات المختلفة يحتاج بصورة أو بأخرى إلى قادة يمتلكون القدرة على تحمل المسؤولية وممارسة المهام بأداء رفيع ويتمتعون بالحنكة والقدرة على تجاوز المحن "ومن أهم القادة العرب الذين عايشوا هذه الأزمات ومعها تطورات النظام العربي خلال ما يقرب من نصف قرن وتفاعلوا معها رغم كل التوترات عبر الحقب المختلفة، كان الملك حسين بن طلال ملك الأردن في الفترة من 1952 – 1999 "(زهران، 2001، ص 76). الذي اعتمد نهج الوسطية في سلوكه السياسي وذلك للتوافق مع مقتضيات المرحلة التي يمر بها في ضوء المعطيات المطروحة، أي أنه أخذ بالاعتبار عند رسم سياسته

الداخلية والخارجية الوسط الإقليمي والدولي أثناء عملية رسم الأهداف وتحديد الوسائل اللازمة لتحقيقها، وقد أكد على ذلك الأمير الحسن بقوله " لعل أعظم ما نستطيع أن نقدمه لأمتنا وللعالم أن نجعل الوسطية منهجاً واقعياً عملياً في كل عمل نعمله"(العتيبي، د.ن) وقد قسّم هذه الوسطية إلى أربعة أقسام أولها الوسطية في التفكير السياسي ثم الوسطية في التفكير الاجتماعي والوسطية في التفكير العلمي وآخرها الوسطية في السلوك (العتيبي، د.ن)، ويأتي ذلك في صورة متوافقة مع المنهج الإسلامي ومصداقا لقوله تعالى " وكذلك جعلناكم أمّة وسطا" (سورة البقرة، آية143).

3.3 الأردن في النظام الإقليمي العربي من 1990-2004

تعرض النظام العربي منذ بداية التسعينات إلى العديد من العوامل الخارجية والداخلية التي أدت إلى إعادة تشكيله بصيغة جديدة بفعل تأثيرات هذه العوامل وانعكاساتها على سياسات الدول وأهدافها، ويأتي في مقدمة هذه العوامل انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يمثل عنصر التوازن الدولي، مما دفع بعض الدول العربية إلى البدء في تعديل توجهاتها السياسية والاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي، أما العامل الثاني فقد تمثل بأزمة الخليج الثانية التي " اقترنت بتعزيز منطق الدولة القطرية وأمنها وتضاؤل السمة القومية إلى أدنى درجاتها في السياسات العربية "(تليلان، 2000، ص 169)، وبدأت تظهر أنماط جديدة من العلاقات والتحالفات العربية بحسب طبيعة المواقف من أزمة الخليج الثانية، إذ انقسمت الدول العربية إلى فريقين يؤيد الأول منهما التحالف مع القوى الأجنبية ضد العراق، بينما يتبنى الفريق الآخر مبدأ الحل العربي لاحتواء الأزمة، وقد خلق هذا الاختلاف نوعاً من الانقسام في النظام العربي ظهر جليا من خلال أسلوب تصفية الحسابات الذي انتهجته الدول الخليجية مع الدول العربية التي رفضت التدخل العسكري الأجنبي، مفسّرة إيّاه على أنه انحياز لجانب العراق، وبدأت تتسع الفجوة بين أعضاء النظام العربي الذي لم يستطع أن يخلق آلية يتمكن من خلالها من معالجة الخلل في النظام

العربي، خاصة وأن جامعة الدول العربية التي تمثل آلية العمل العربـــي المشــترك كانت غائبة عن مسرح الأحداث ولم يكن لها دور فاعل ومؤثر على الدول العربية.

ولم يقتصر التباين والانقسام على الدول فقط " بل امتد ليشمل الجماهير العربيــة في بادئة غير مسبوقة سواء كان ذلك على مســتوى الشــعور أو المعتقــد أو قــيم الجماهير العربية التي بقيت في الماضي بعيدة عن الانقسام مهما كانت قوة الأزمات "(تليلان،2000، ص 170) مما زاد من تعزيز منطق القطرية على حساب القوميــة وأدى إلى تحلل الدول العربية من الالتزام بمتطلبات النظام الإقليمي العربي، الأمــر الذي انعكس بشكل واضح على السلوك الفعلي للدول العربية.

أما بالنسبة للدور الأردني في النظام الإقليمي العربي أو مركزه في الفترة ما بعد عام 1990؛ فإنه يمكننا القول إن الأردن على الرغم من محاولاته المســتمرة فــي الفترة التي سبقت أزمة الخليج الثانية إلى إيجاد حالة من التضامن العربي، إلا إنه قد تأثر تأثرا بالغا جراء موقفه المتمثل في ضرورة التمسك بالحل العربي، حيث بدأت خارطة التحالفات الجديدة تأخذ مسارها على نحو لا يتناسب مع المصالح الأردنيــة، كما جمّد مجلس التعاون العربي الذي كان الأردن عضوا فيه، وبدأ الحصار الــدولي على العراق الذي طالت آثاره الأردن كنتيجة لموقفه من الأزمــة وبــدأت الــدول الخليجية تفرض نوعا من العزلة على الأردن وتمــارس أنواعــا مــن الضــغوط الاقتصادية، وكذلك فقد الأردن حليفا استراتيجيا هاماً في موازاة القوة الإســرائيلية، وبذلك بدا الأردن " كأنه خارج أي صيغة من صيغ التحالفات والتجمعات العربيــة" (تليلان، 2000 ، ص 172)، وقد كان بإمكان الأردن الحصول على مكافآت ماديــة وسياسية وعسكرية لو أنه جامل في موضوع صراع الأشقاء وقبل بتدويل المشكلة، وأعطى شرعية للغرب في تنفيذ خياره العسكري (علي وآخرون، 2001)، ولكنــه آثر مصلحة النظام العربي على المصلحة القطرية.

وكنتيجة لذلك بدأ الأردن يتوجه للتركيز على المستوى الــداخلي، فاتّجــه إلــى تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي واستقطاب الاستثمار الخارجي والبحث عن بدائل جديدة لمواجهة الآثار الاقتصادية التي ترتبت جراء أزمة الخليج الثانية، كما ســعى الأردن إلى استغلال الدعوة الأمريكية لتحقيق السلام العادل والدائم فــي المنطقــة،

وتأمين دور جديد له في المنطقة العربية بعد هذا التراجع في مستوى العلاقات العربية وبدأ محاولاته في التأقلم مع هذه المتغيرات الجديدة التي صاحبت النظام العالمي الجديد وذلك ليتمكن من التعامل بشكل إيجابي مع بقية الأطراف على نحو يحقق مصالحه (النوايسة، 2001).

وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي قام بها الأردن في سبيل المصالحة العربية إلا أنه لم يوفق في محاولاته بسبب تشدد بعض الدول العربية في مواقفها تجاه الأردن، وبشكل عام؛ فإن الفترة الممتدة بين السنوات 1990 – 1994 شهدت فترة من العزلة بين الأردن وأغلب الدول العربية، ولعلها كانت من أصعب الفترات التي تعرض لها الأردن؛ الأمر الذي كانت له نتائجه السلبية على الأردن من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية أيضا.

أما الفترة ما بعد منتصف عقد التسعينات، فقد بدأت العلاقات الأردنية العربية تشهد تحسناً واضحاً، خصوصا مع تراجع حدة الخلافات مع الدول الخليجية والتخفيف من تشددها إزاء الأردن، كنتيجة للقاءات الأردنية الخليجية التي أخذت المنحى التصالحي لإزالة أسباب الخلافات التي تفاقمت غداة حرب الخليج الثانية، والتي مهدت لخطوات إضافية على صعيد العمل العربي المشترك (حسين، 1997م) كما شهد العام 1996 انعقاد قمة الأقصى في القاهرة والتي كان الأردن من أوائل الدول المشاركة فيها، وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات الأردنية العربية اتّسمت بنوع من الود والحرص على رأب الصدع العربي ومحاولة حل الخلافات العربية العالقة وقد أولى الأردن جل اهتمامه لتحسين علاقاته العربية حيث ركزت البيانات الوزارية للحكومات الأردنية خلال هذه الفترة على تهيئة المناخ المناسب لإزالة الشوائب التي عكّرت صفو العلاقات العربية كما دعت إلى وحدة العراق وضرورة فك الحصار عنه (ابو دية، 2003).

وفي عام 1999 توفي الملك الحسين بن طلال رحمه الله والذي شكل رحيله خسارة كبيرة للنظام العربي بشكل عام، والذي استطاع " تجاوز الكثير من الأزمات الخاصة بالنظام العربي بقدرته على انتهاج أسلوب التوازنات المعروف عنه"(زهران، 2001، ص 76).

ومع تولي الملك عبدالله الثاني بن الحسين الحكم عام 1999 برزت قدرته في متابعة المسيرة ودعم العمل العربي، وذلك من خلال اللقاءات العديدة والمتكررة مع القادة العرب، والتي جاءت لتؤكّد أن علاقات الأردن العربية ستبقى ركنا رئيسا انطلاقا من إيمانه بانتمائه لأمته العربية وترابط مصالحه مع مصالح الدول العربية الشقيقة.

واستمر الملك عبدالله في العمل على تقوية العلاقات الأردنية مع النظام العربي حيث اتخذ العديد من الخطوات التي تعكس حرصه على تحسين علاقاته العربية، فقد كان "لتعيينه عبد الرؤوف الروابدة رئيسا للوزراء وعبد الكريم الكباريتي رئيسا للديوان مدلولا على التوجّهات العربية للعهد الجديد "(أبو ديه،2003، ص 60) إذ يعتبر الروابدة أول رئيس وزراء من خارج نادي المفاوضين كما يتميز الكباريتي بحسن علاقاته مع دول الخليج العربية.

وقد حرصت الحكومات الأردنية في عهد الملك عبدالله الثاني على تقوية العلاقات مع الدول العربية، حيث ركّزت في بياناتها الوزارية على هذا البعد معتبرة إياه ركيزة أساسية من الركائز التي يعتمد عليها الأردن في ترسيخ دوره العربي وتحقيق أهدافه.

ويشكل حرص الأردن المستمر على حضور مؤتمرات القمة العربية والمشاركة فيها بشكل واضح، واللقاءات المستمرة بين القيادة الأردنية والقيادات العربية والاهتمام الواضح في أزمات النظام العربي، دليل حرص الأردن على بقاء علاقاته بصورة جيدة مع النظام العربي.

فقد حرص الأردن في عهد الملك عبدالله الثاني على الوقوف إلى جانب الصف العربي، حيث سعى جاهدا في سبيل الحيلولة دون احتلال العراق عام 2003 وعندما احتل العراق كان من أوائل الدول التي استقبلت النازحين العراقيين، كما ساهم الأردن بجهوده في الأزمة اللبنانية، بالإضافة إلى الاستمرار في تقديم الدعم للأشقاء الفلسطينيين، فالأردن كان ولا يزال " لا يطرح شعارات التكامل العربي كشعارات فقط، وإنما يسعى إلى ترجمة هذه الشعارات كحقائق على أرض الواقع"(علي وآخرون، 2001، ص 60).

وتعكس لنا الصورة أن الأردن مستمر في دعم النظام العربي والوقوف إلى جانبه منذ استلام الملك عبدالله الثاني مقاليد الحكم عام 1999، كما تعكس لنا استمرار التحسن في موقع الأردن من النظام العربي، خاصة وأن الأردن يمتلك نافذة على الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي يتمتع بعلاقة جيدة معها.

4.3 دور الأردن في جامعة الدول العربية

وجه رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس عام 1943 الدعوة إلى الدول العربية للمشاركة في مشاورات الوحدة العربية لغاية إنشاء جامعة الدول العربية وقد تلقى رئيس الوزراء الأردني في تلك الفترة توفيق أبو الهدى دعوة لحضور هذه المشاورات والمشاركة فيها، حيث كانت إمارة شرق الأردن من أوائل الدول العربية المشاركة في هذه المشاورات بناء على توجيهات من الأمير عبدالله بن الحسين الذي أوصى رئيس وزرائه بجملة من التوصيات كان من أبرزها التمسك بوحدة سوريا الكبرى كخطوة أولى للوحدة العربية؛ ذلك أن الأمير عبدالله كان يرى أن الوقت مناسب للبدء بالوحدة العربية، سيما وأنها ستلقى دعما من قبل بريطانيا وأمريكا كنتيجة لموقف العرب أثناء الحرب العالمية الثانية، وبناء عليه فإن البدء في وحدة سوريا الكبرى والانطلاق منها نحو الوحدة العربية الشاملة سيكون له وزن وتأثير دولي كبير، ولعل هذا يعتبر "طرح متقدم في فكر الأمير عبدالله الوحدوي" (اللصاصمة، 2001، ص173).

وحرصاً من الأمير عبدالله على تحقيق الوحدة العربية الشاملة فإنه ومن خلال الرسائل التي تبادلها مع رئيس الوزراء المصري؛ ركز على ضرورة مشاركة البلاد العربية والبدء بالوحدة الحقيقية الملموسة، حيث دعا في الرسالة التي وجهها عام 1944 لرئيس الوزراء المصري إلى ضرورة تمثيل فلسطين وعدم إغفالها واعتبر أمر تمثيلها ضرورياً بالنسبة للأردن، ذلك " أن الآراء في شرقي الأردن وفلسطين واحدة في هذه المعضلة القومية "(اللصاصمة، 2001 ، ص 174).

ومن الواضح أن فكر الأمير عبدالله كان يرتكز في تلك الفترة على ناحيتين:

أولاً: التركيز على ضرورة البدء في الوحدة العربية انطلاقا من وحدة سوريا الكبرى كمقدمة لهذه الوحدة.

ثانياً: التركيز على ضرورة أن تشمل الوحدة العربية كافة الأقطار العربية مستقبلا.

وفيما يتعلق بمسألة وحدة سوريا الكبرى؛ فالحقيقة أن ما كان ينادي به الأمير عبدالله لم يكن مرغوبا به من قبل الدول العربية المعنية وهما سوريا ولبنان، حيث أوضحت كل منهما موقفها في الرغبة بالوحدة العربية مع الاحتفاظ لكل دولة بحدودها وسيادتها، ولذا فقد انقسمت آراء الدول العربية المشاركة في مشاورات إنشاء جامعة الدول العربية إلى قسمين، تمثل الرأي الأول بالدعوة إلى الوحدة العربية الكاملة وكان من بين الدول التي نادت بهذا الرأي إمارة شرق الأردن، أما الرأي الثاني فقد دعا إلى نوع من الوحدة العربية مع الاحتفاظ باستقلال وسيادة كل دولة منفردة.

وعلى ضوء ما تم من مشاورات وجهود عقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام جلستها الأولى في الخامس والعشرين من أيلول عام 1944 بحضور مندوبي مصر وسوريا وشرقي الأردن ولبنان والعراق والسعودية واليمن، والتي نتج عنها بعد جهود واسعة الاتفاق على توقيع برتوكول الإسكندرية عام 1944 الذي رأى فيه الأمير عبدالله " إنه العمل الذي نور المقاصد في هذا الشرق العربي كنانته وشامه وعراقه " (اللصاصمة، 2001، ص 178).

وفي عام 1945 توصلت اللجنة الفرعية إلى مشروع متكامل لميثاق جامعة الدول العربية، تلا ذلك انعقاد مؤتمر عربي عام أقر الصيغة النهائية للميثاق وتمت المصادقة عليه من قبل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في العاشر من أيار 1945.

وعلى أثر نجاح الجهود المبذولة في سبيل إنشاء جامعة الدول العربية، تلقى الأمير عبدالله العديد من البرقيات ورسائل التهنئة، حيث تلقى برقية من الرئيس السوري شكري القوتلي ومن الرئيس اللبناني بشارة الخوري ومن رئيس مجلس النواب السوري سعد الله الجابري ومن وكيل رئيس الحزب العربي الفلسطيني توفيق

صالح الحسيني وغيرهم، ولعل هذا يوضح لنا أن هنالك نوعا من الإقـرار بالـدور الفاعل للأمير عبدالله في إنشاء جامعة الدول العربية، ويؤكد على ذلك قول رئـيس الوزراء المصري مصطفى النحاس " إن ما يعيشه العرب اليـوم – يقصـد إنشـاء الجامعة – من أمر لايمكن أن يوصف إلا أنه استمرار للجهود التي قام بهـا البيـت الهاشمي يوم أن بزغ فجر النهضة العربية، وإنهم ليهتدوا اليـوم بهـدي تعاليمهـا ومبادئها " (اللصاصمة، 2001 ، ص 174).

ومن خلال استعراض خلفيات إنشاء جامعة الدول العربية يتضح لنـا أن الأردن كان من أوائل الدول العربية الموقعة على ميثاقها، وذلك لإيمانه العميق بأهمية العمل العربي المشترك وبضرورة توفير البيئة المناسبة له؛ فهو يرى أن وجـود الجامعـة العربية ضرورة قومية محتومة ومرحلة مهمة من مراحل العمل العربي المشـترك وأداة لتنسيق السياسات وتنظيم الطاقات بما يخدم المصالح العربية (نسيبة، 1990).

وانطلاقا من هذا؛ فإن الأردن كان من أكثر الدول التزاما بميثاق جامعة الـدول العربية وتطبيقا لمبادئه وأهدافه، حيث إنه " لم يسجل عليه رفضه لأي قرار يمـس الأمن القومي العربي، أو يؤثر سلبا من قريب أو بعيد على مسيرة العمـل العربـي المشترك " (الرفوع، 1989، ص 52)، كما أنه قد ساهم في تقديم الـدعم المـادي والمعنوي للجامعة على الرغم من إمكاناته الاقتصادية المحدودة، وفي هـذا يـذكر طاهر المصري الذي شغل منصب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أن الأردن قـد التزم بدفع حصته المترتبة عليه لجامعة الدول العربية بشكل دائم ومنتظم (الجامعـة الهاشمية، 2001) وذلك لمساعدة الجامعة في النهوض بالمسؤوليات الموكلـة لهـا وعلى سبيل المثال فإن قرار قمة الأسكندرية عام 1964 الذي تمثل بإنشـاء جـيش التحرير الفلسطيني وتدريبه وتمويله لم يلق التزاما من قبل الدول العربيـة باسـتثناء الأردن التي كانت " الدولة الوحيدة التي سـددت التزاماتهـا وفقـا لهـذا القـرار" (فضة،1991، ص 25).

ويمكن أن نستدل على مدى التزام الأردن بميثاق جامعة الدول العربية من خلال تطبيقه للمادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك، والتي نصت على أنـه إذا وقع اعتداء مسلّح على أي دولة عربية أو أكثر أو على قواتها، فـإن ذلـك يعتبـر

اعتداء عليها جميعا، وذلك عندما طبّقت الأردن هذه المادة من خلال اشتراكها في حرب عام 1973.

كما يمكن أن نستدل على مدى سعيه إلى تفعيل دور جامعة الدول العربية من خلال عمله في إطارها لمواجهة الأطماع الصهيونية التي هدفت إلى إزالة الأماكن المقدسة بحجة إعادة بناء هيكل سليمان في أعقاب إحراق المسجد الأقصى عام 1969، فقد استطاع القيام بحملة مركزة من خلال الجامعة ضد هذه الأطماع، وكان لهذا الدور الأردني أثره أيضا في قيام مؤسسة القمة الإسلامية التي عقدت مؤتمرها الأول في الفترة ما بين 22–25 أيلول 1969 (العتيبي، د.ن).

أما في الجانب الاقتصادي؛ فالأردن يعد من أكثر الدول العربية تجسيدا لمبادئ التكامل الاقتصادي الواردة في ميثاق الجامعة العربية، إذ احتوى الأردن على العديد من المشاريع العربية المشتركة، كشركة البوتاس العربية ومشروع سد الوحدة بين الأردن وسوريا والجسر العربي الذي يربط بين العراق والأردن ومصر عبر خليج العقبة، بالإضافة إلى التسهيلات التي تقدم للعمالة العربية في الأردن الأمر الذي إن دل على شيء فإنما يدل على المسلكيّة القومية التي يسير على خطاها الأردن في سبيل المصلحة القومية العليا (الرفوع، 1989).

ويأتي إيمان الأردن بالجامعة العربية انطلاقا من رؤيته المتمثلة بأن الجامعة العربية تمثل الحد الأدنى للطموح إلى وحدة الأمة العربية، ولذا فإن الأردن حرص دائما على تفعيل دور الجامعة العربية والمشاركة في اجتماعاتها المختلفة " حيث إنه لم يتغيب عن أي اجتماع عقدته الجامعة وعلى أي مستوى كان" (الكفارنة،1992، ص 128) انطلاقا من قناعته بضرورة تفعيل العمل العربي المشترك، وتقوية أواصر التعاون العربي بصرف النظر عن وجود أي خلافات بين الدول العربية، إذ إنه كثيرا ما امتنعت دول عربية عن حضور اجتماعات الجامعة لوجود خلاف معين أو لتعارض في الرأي مع دولة عربية أخرى في قضية محددة، غير أن الأردن كان مختلفا في هذا الجانب عن غيره من الدول العربية، وذلك لكونه " يرى أن العمل العربي المشترك أكثر إلحاحا من المشكلات المحلية والجانبية وأن المواقف السياسية

للقيادات يجب أن لا تنعكس على مستقبل الأمة العربيـــة أو تـــؤثر علـــى صـــلاتها الطبيعية "(فضة، 1991، ص 10).

أما فيما يتعلق بدوره في تطوير الجامعة العربية، فيمكن القـــول أن دوره كـــان فاعلاً في هذا المجال، وذلك بُغية إخراج الجامعة " من العجز إلى الفاعليـــة ومـــن السكون إلى الديناميكية اللازمة لمسايرة مقتضيات العصر واستيعاب سرعة الأحداث "(بدران،1988، ص 79)، ولا بد من الإشارة هنا إلى دعوات الأردن المتكررة إلى تعديل ميثاق الجامعة على نحو يؤدي إلى النهوض بها، ويساعدها في أداء مهامهـــا على أكمل وجه؛ حيث كان الأردن من أوائل الدول التي طالبت بضـــرورة تعـــديل ميثاق الجامعة لمواءمة الظروف والأحداث التي تطرأ على النظام العربي ولتفعيـــل قرارات جامعة الدول العربية بصورة أفضل ، وكان من أول الجهود المبذولة فـــي هذا المجال هو تبنيه إلى جانب العراق اقتراح بعدم اختصاص مجلس جامعة الـــدول العربية النظر في الخلافات العربية أو الفصل فيها، ويجب أن تقتصر جهود مجلـــس الجامعة على الوساطة، وقد برّر سمير الرفاعي رئيس الوزراء الأردني فـــي تلـــك الفترة هذا الاقتراح بقوله إن تدخل مجلس الجامعة العربية قد يجعـــل بعضـــا مـــن أعضائها في مواقف حرجة ترغمها على التجنب من الزج بنفسها في أمور لا تتفـــق ومصلحة تلك الدولة (الكفارنة، 1992)، كما دعا الأردن وفي أكثر من مناسبة إلـــى ضرورة تعديل ميثاق الجامعة وخاصة فيما يتعلق بقضية الزامية القرارات والتمسك بمسألة الإجماع، حيث يرى الأردن ضرورة أن يكون القرار الملزم هو القرار الذي يحوز على أغلبية الأصوات وليس القرار الذي يحوز على الإجماع فقـــط ذلـــك أن مسألة الإجماع هي مسألة صعبة التطبيق؛ وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلـــى فشـــل فـــي العمل العربي المشترك؛ الأمر الذي ينعكس سلبا على الجامعة العربية بشكل عام.

وفي هذا الجانب يتساءل الملك الحسين في حفل تخريج دورة القيادة والأركـــان عام 1984 قائلا " هل من صالح العمل العربي المشترك أن يواصل العرب التمسك بمبدأ الإجماع في اتخاذ قراراتهم، أو يتحولوا إلى العمل وفق مبدأ الأكثرية"(الرفوع، 1989، ص 55)، ويوضح الملك الحسين في نفس الخطاب سلبيات التمســك بمبـــدأ

الإجماع، حيث يرى أنها تَشيع الشلل في الإرادة العربية وتؤدي إلى الجمـود فـي العمل العربي المشترك وذلك بحرمانه من المرونة ورهنه لرغبة الأقلية.

وعلى الرغم من ذلك؛ فقد كان الأردن حريصا على التوفيق بين وجهات النظـر والمواءمة بين المواقف، والسلوك بطريقة تتواءم مع توجهات وآراء الدول العربيـة الأخرى على نحو يعكس حرص الأردن الدائم والمستمر على بقاء جامعـة الـدول العربية وزيادة فاعليتها على الساحة العربية، وليس أدل على ذلك من جهود الملـك الحسين الدؤوبة التي بذلها من أجل إرجاع مصر إلى الصف العربي بعـد إيقـاف عضويتها في جامعة الدول العربية على إثر توقيعها لاتفاقية كامب ديفيد، حيث قـام بزيارة مصر ودعا إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات المصرية العربية، وخاطـب الشعب المصري من خلال البرلمان، وهيأ الأجواء بهذه المبادرة لإعادة مصر للجسد العربي، وقد جاء ذلك كدليل حرص منه للحفاظ على جامعة الدول العربيـة التـي تشكل فيها مصر عضوا هاما ورئيسا.

وقد دعا الأردن في أكثر من مناسبة إلى ضرورة اتخـاذ الخطـوات اللازمـة لتطوير جامعة الدول العربية والحد من ضعفها وتراجعها لأن ذلك يعني ضعفا فـي النظام العربي حسب رؤية القيادة الأردنية، إذ يقول الملك الحسـين إن " الجامعـة العربية بطبيعة الحال هي نحن، وهي خير مرآة تعكس واقع نظمنا العربية " (صالح والدروع،1987، ص 110) وقد نسب ضعف الجامعة العربية إلى طبيعة التعامـل العربي معها، الأمر الذي أوصلها إلى هذه الحالة من الضعف.

كما وضّح الملك الحسين الخطوات اللازمة لتطوير الجامعة والنهوض بها مـن خلال دعوته إلى تغيير واقع التعامل العربي مع الجامعة العربية بقوله " لا بد لنا أن نغيّر ما بأنفسنا تجاه نظامنا العربي الذي تجسده – يقصد الجامعة العربية – كي نعيد لها مصداقيتها المتداعية من خلال اتخاذ القرارات الجادة وتنفيذها والوفاء بالتزاماتنا تجاهها" (صالح والدروع، 1987، ص10).

وقد أكد نور الدين حشاد – نائب الأمين العام للجامعة العربية عام 2003 – دور الأردن في تطوير الجامعة العربية، حيث صرح أن الأمانة العامة لجامعـة الـدول العربية قد تلقّت سبعة مشروعات لتطوير الجامعة والعمل العربي المشترك من بينها

مشروع مقدّم من الأردن، وتم تشكيل مجموعة عمل خاصة برئاسة نائب الأمين العام للجامعة لدراسة هذه المبادرات والمشروعات. (عز العرب، 2004).

والخلاصة التي أراها من خلال استطلاع دور الأردن في جامعة الدول العربية هو أن الأردن كان ولا يزال عنصرا هاما ساهم في إنشاء وتطوير جامعة الدول العربية وذلك انطلاقا من فكرة رئيسة وهي أن " الجامعة العربية ما هي إلا خطوة أولى في سبيل تحقيق الحلم الأردني الهاشمي في الوحدة العربية الشاملة" (الرفوع، 1989، ص 52)، ولذلك نراه من أكثر الدول العربية فاعلية في الجامعة من خلال مشاركته الفاعلة في اجتماعاتها، أو من خلال تقيّده التام في الالتزامات المترتبة عليه حيث كان " الأردن من أولى الدول التي تفي أولا بأول بكافة التزاماتها نحو الجامعة العربية ومؤسساتها المختلفة "(علي وآخرون،2001، ص 61)، أو احترام القرارات الصادرة عنها، وكذلك من خلال تنسيقه المستمر مع أعضائها واقتراح مشاريع التعديل التي تسهم في زيادة فاعلية الجامعة، كما نلحظ جهدا واضحا لمحاولة حصر الخلافات العربية وعدم تدويلها وتشجيع الجامعة العربية على اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة هذه الخلافات " كما يحرص على تجنيبها كل ما من شأنه أن يعوق سيرها ويوهم نشاطها ويجرفها في تيار الانحياز إلى محاور أو تكتلات في الوطن العربي الكبير " (نسيبة، 1990، ص 146) رغبة منه في زيادة دور الجامعة العربية في النظام الإقليمي العربي.

5.3 السياسة الخارجية الأردنية على المستوى العربي

في البداية لابد لنا ونحن نتحدث عن السياسة الخارجية أن نحدد ما هو المقصود بالسياسة الخارجية نظرا للاختلاف في تحديد طبيعتها أو ماهيتها ، حيث يرجع هذا الاختلاف بطبيعة الحال إلى اختلاف الباحثين في هذا الجانب من حيث الأسس الفكرية أو الأكاديمية التي يستندون إليها أو غير ذلك من عوامل؛ غير أن هذا الأمر لا يعني وجود اختلافات قد تنسف المعنى مثلا أو تغيره بصورة أخرى.

وعليه؛ فقد وردت العديد من التعريفات للسياسة الخارجية والتي دارت في مجملها حول محاور محددة ومتقاربة، فنجد هنالك من قال إنها " برنامج العمل

المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميّون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي" (سليم، 1984، ص 16)، كما عرّفها آخرون " بأنها تنظيم نشاط الدولة في علاقتها مع غيرها من الدول" (عيسى وغالي، 1979، ص309).

ومهما اختلفت أو تنوعت تعريفات السياسة الخارجية فإنها في النهاية تصب في موقع واحد أو تؤدي نفس الوظيفة، فالمهم في رأيي فهم ماهيّة أو كَنه السياسة الخارجية بصرف النظر عن اختلاف التعريفات فيما بينها، وبدوري كباحث فإنني أرى أن السياسة الخارجية هي كل ما يصدر عن الدولة من خلال من يمثلها من أقوال أو أفعال أو تحركات تجاه الدول الأخرى، وبطبيعة الحال فإن هذه الأفعال أو الأقوال في العادة لا تأتي بشكل تلقائي، بل هي نتاج للبيئة المحيطة بالدولة والتي تؤثر فيها بصور متعددة، الأمر الذي يدفعها لاتخاذ إجراءاتها المناسبة إزاء هذه البيئة المحيطة.

إن دراسة السياسة الخارجية لأي دولة يجب أن تكون مرتبطة بشكل أساسي مع مجموعة التفاعلات الموجودة في البيئة التي تعيش فيها، إذ إنه لايمكن لأي دولة أن تعزل نفسها بصورة كاملة نظرا لارتباطها مع التفاعلات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية الموجودة، والتي تفرض عليها حتماً ضرورة التفاعل والمشاركة.

ومن هذا المنطلق؛ فإنني سأقوم بدراسة سياسة الأردن الخارجية في الفترة ما بعد عام 1990 ولغاية العام 2004 وذلك على المستوى العربي فقط، نظرا لارتباطها بموضوع هذه الدراسة ولكونها تساهم في إثراء هذه الدراسة وتعمق معناها.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الفترة قيد الدراسة قد شهدت بدايتها تحوّلات هامة متمثلة في ظهور القطبية الواحدة، كما شهدت المنطقة أزمات عديدة ساهمت بدورها في إعادة تشكيل السياسة الخارجية للعديد من البلدان العربية ومن بينها الأردن، كما لايفوتني أن أنوه إلى أنه لا يمكننا أن نناقش السياسة الخارجية الأردنية بشكل مفصّل، بل سأكتفي بالتعريج على أهم الملامح العامة أو الطابع العام الذي اتسمت به السياسة الخارجية الأردنية على المستوى العربي.

تحدثت فيما سبق عن مدى التزام الأردن بالنهج العربي ومدى تأثير النظام العربي عليه وطبيعة العلاقة التي ربطت بين الأردن ونظامه الإقليمي الذي ينتمي إليه، معتمدا في ذلك على طبيعة الروابط التي تجمع بين الأطراف المذكورة؛ ولذا فإن صنع السياسة الخارجية لهذا البلد أو صياغة أهدافها لا بد وأن تنطلق من مرتكزات رئيسة تتناسب مع طبيعة هذه العلاقة، فقد ارتبط الأردن بفعل تأثير العديد من العوامل مع نظامه الإقليمي وكان تأثير هذا النظام واضحا في توجهات السياسة الخارجية لهذا البلد، ذلك أن الأردن ارتبط في نشأته بعلاقة تفاعلية مع نظامه العربي بصورة واضحة جعلت منه عضوا هاما في هذا النظام، كما أدت هذه العلاقة بطبيعة الحال إلى ما يسمى بالفعل ورد الفعل، أي أن هنالك علاقة تأثر وتأثير واضحة بين الأردن ونظامه العربي بشكل قد لا ينطبق على بعض الأعضاء في النظام العربي، إذ يمكن القول إن الأردن كان " الأكثر تأثرا بالأحداث على الصعيدين الإقليمي والدولي " (الهزايمة، 2004، ص 107)، ولذا فقد كان عليه أن يراعي في سياسته الخارجية ضرورة التأقلم مع هذه المعطيات ووضع أهداف تتناسب مع طبيعة المرحلة التي يعيشها ، ومع طبيعة الأحداث التي تظهر في هذه المرحلة بشكل يتناسب مع مبادئه ومرتكزاته الأساسية.

ولا أريد هنا أن أستعرض مجمل الأحداث أو التطورات التي مر بها الأردن طوال فترته، وكيفية صياغة السياسة الخارجية للأردن خلال تلك التطورات ومدى نجاحها أو فشلها؛ غير أن ما يهمنا هنا هو تغطية الفترة ما بعد عام 1990 من خلال تتبع الأحداث في هذه الفترة مركّزا على أهمها بالنسبة للأردن وكيفية تعامل السياسة الخارجية الأردنية مع هذه الأحداث.

فقد شهدت الفترة ما بعد مؤتمر الوفاق والاتفاق المنعقد في عمان عام 1987 حالة من التضامن العربي إن جاز التعبير، فالعراق خرج منتصراً من الحرب على إيران بدعم من أغلب الدول العربية، ومصر عادت إلى الجامعة العربية كعضو فعال كما توالت مؤتمرات القمة التي جمعت بين الدول العربية، وهذا كله يأتي في إطار ما يسمى التضامن العربي؛ وفي هذه الفترة شهدت السياسة الخارجية الأردنية نشاطا ملحوظا ورسما دقيقا لأهدافها، فقد ازدادت التحركات الأردنية على الساحة

العربية كما نشط الأردن في تشكيل مجلس التعاون العربي، وسعت السياسة الخارجية الأردنية إلى استغلال هذه الفترة في تحقيق تعاون عربي مشترك يساهم في تقوية النظام العربي بصورة عامة، إلا أن عام 1990 كان قد أخفى تحديا كبيرا لهذه السياسة، حيث ظهرت أزمة الخليج الثانية بصورة مفاجئة الأمر الذي تطلب إعادة صياغة جديدة للسياسة الخارجية بالنسبة للأردن، كما فرض عليه أعباء ومتطلبات جديدة لم تكن في الحسبان عند صياغة السياسة الخارجية للأردن.

وعلى الرغم من ذلك؛ فإنه يمكن القول إن السياسة الخارجية الأردنية في هذه الفترة قد اتسمت بديناميكية عالية وحركة واسعة سعت في مجملها إلى تحقيق توافق عربي كما حاولت اتخاذ موقف معتدل يساعدها في تحقيق المساعي التي كانت تهدف إليها.

وعلى أي حال؛ فالمهم في الأمر أن هذه الأزمة قد أدت إلى انتهاج الأردن سياسة خارجية جديدة تمثلت في البحث عن بدائل جديدة بعد تعرضها للضغوط من قبل بعض الدول العربية، وقد حاولت في نفس الوقت الإبقاء على مستوى جيد من العلاقات مع أغلب الدول العربية الأخرى من خلال دعم مواقفها وإيجاد صيغ التعاون المشترك.

ونظراً لهذه الظروف، اتجهت السياسة الخارجية الأردنية إلى تعزيز مكانة الأردن من خلال اتباع خطوات أو إجراءات تسهم في الحفاظ على كيانه، بعد أن ظهر واضحا صعوبة الركون إلى الدعم العربي في مواجهة التحديات الخارجية.

وفي ضوء ما سبق؛ دخل الأردن مفاوضات السلام مع اسرائيل؛ الأمر الذي خلق تحدّيا آخر للسياسة الأردنية مع دول عربية جديدة، وذلك لأن القرارات السياسية المتخذة من قبل أي دولة عربية لها انعكاساتها ضمن إطارها الإقليمي الذي تعيش فيه (الهزايمة، 2004) فكان على السياسة الخارجية الأردنية أن تحاول الموازنة بين نظامها العربي وبين احتياجاتها الداخلية والتحديات التي تواجهها في هذه الفترة ويمكن القول إن الفترة الممتدة ما بعد أزمة الخليج الثانية ولغاية عام 1995 تقريبا شكلت تحدياً كبيراً بالنسبة للسياسة الأردنية على المستوى العربي، فهي من جهة تحاول إيجاد علاقة جيدة مع أعضاء النظام العربي في الوقت الذي

فرضت فيه مجموعة من دول هذا النظام عُزلة على الأردن، كما تحاول من جهة أخرى إيجاد حالة من التوازن مع احتياجات الدولة ومسايرة الأحداث التي تطرأ على الساحة العربية والدولية على حد سواء.

وعلى الرغم من أن من أهم أهداف السياسة الخارجية الأردنية هو تحقيق التعاون مع الدول العربية، إلا أن هذه الفترة لم تسمح بتحقيق هذا الهدف بشكل واضح ويمكن القول إن استمرار اعتماد السياسة الأردنية لهدف تعزيز العلاقات مع الدول العربية كان وراء محاولات الأردن المستمرة في استغلال الأحداث للتعبير عن هذه الرغبة أو الهدف، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تخفيف الضغط على الأردن حيث بدأ التحسن في العلاقات في الفترة ما بعد عام 1995 تقريبا، غير أن هذا التحسن لم يكن بصورة واضحة كما أنه لم يأت بشكل سريع، غير أنه يمكن القول إن السياسة الخارجية الأردنية استطاعت أن تحقق جزءا من أهدافها على المستوى العربي في هذه الفترة، ولم يكن ليأتي هذا التحسن لولا الجهود الدبلوماسية الكبيرة التي بذلت من قبل القيادة الأردنية التي تمثل المركز الأول لصناعة السياسة الخارجية للأردن، فقد كانت جهود الملك الحسين واضحة في مجال تحسين العلاقات العربية، حيث دعا في كل مناسبة إلى ضرورة توحيد الجهود العربية كما كان لزياراته العديدة والمتكررة أثر واضح في هذا الجانب.

أما في الفترة التي تولى فيها الملك عبدالله الثاني الحكم في الأردن، فيمكن القول إن أهداف السياسة الخارجية الأردنية على المستوى العربي لم يطرأ عليها أي تعديل إذ استمر هدف تحسين العلاقات العربية كهدف رئيس، حيث ارتكزت سياسته على أن الأردن جزءا لا يتجزأ من أمته العربية، واعتمدت أسس ومبادئ ثابتة تقوم على تحقيق التوازن بين الأطراف العربية.

وفي سبيل تحسين العلاقات العربية اتخذت القيادة الجديدة العديد من الإجراءات كان على رأسها تشكيل حكومة جديدة ذات طابع يسهم في تحسين العلاقات مع الدول العربية، وكان كتاب تكليفها خير دليل على سعي القيادة الجديدة وحرصها المستمر على تحسين العلاقات العربية، حيث دعا كتاب التكليف إلى ضرورة تعميق العلاقات العربية وتحقيق التضامن العربي وضرورة تجاوز الخلافات، وعلى الرغم

من أن هذا الأمر ليس بجديد على كتب التكليف، إلا إن اللغة التي سادت في هذا الكتاب مثلت تغييرات هامة في هذا المجال (مركز دراسات الشرق الأوسط،1999)، كما أتبعت القيادة الجديدة هذا التوجه بسلسلة من الزيارات إلى العديد من الدول العربية بدأتها من مصر مرورا بالسعودية ثم ليبيا والإمارات العربية وسوريا وعمان والبحرين وغيرها من الدول العربية، الأمر الذي إن دل على شيء فإنما يدل على حرص الأردن وسعيه الدؤوب لبناء علاقات جيدة مع مختلف الدول العربية.

كما أدّت زيارة الملك عبدالله الثاني إلى الكويت عام 1999 أي في نفس السنة التي تولّى فيها الحكم إلى فتح آفاق جديدة للعلاقة بين البلدين، حيث بدأت العلاقات " تأخذ منحىً جديداً وتطوراً ملحوظاً بسبب المواقف المتوازنة التي أخذت تنتهجها السياسة الخارجية الأردنية " (الأحمد، 2002، ص 207)، وبدأت العلاقات الأردنية الكويتية بالتّحسن التّدريجي حيث أُعيد فتح السفارة الأردنية في الكويت وبدأت الزيارات بين المسؤولين في كلا البلدين، كما استعدت الكويت إلى مساعدة الأردن والوقوف إلى جانبها حيث صرّح وزير خارجيتها " أن الأردني مرحب به في الكويت" (مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999، ص 40) وقد كان لمجمل هذه التحركات " أكبر الأثر في تنقية الأجواء والعمل على رأب الصدع العربي" (الفارس، 2001، ص116).

واستمراراً في تحقيق أهداف السياسة الخارجية على المستوى العربي جاءت مواقف الأردن منسجمة مع مجمل التوجهات العربية في هذه الفترة، حيث دعم الأردن كل ما من شأنه تعزيز العلاقات العربية، إذ وقف الأردن إلى جانب الفلسطينيين في أثناء انتفاضة الأقصى وسعى جاهدا لتجنيب العراق الحرب عام 2003، واستطاع أن يحقق موقفا متوازنا مع الدول العربية ، وامتازت سياسته بالاعتدال والوسطية ومراعاة الوسط الإقليمي عند رسم الأهداف وتحديد الوسائل اللازمة لتحقيقها.

وفي الخلاصة، لابد من الإشارة إلى أن السياسة الخارجية لأي دولة لا تستطيع تحقيق جميع الأهداف التي تضعها لنفسها، غير أن تحقيق القسم الأكبر منها يعتبر إنجازا كبيرا، كما أن القدرة على تحسين الموقف أفضل بكثير من الثّبات عليه وهذا

بحدّ ذاته دليل على نجاح السياسة الخارجية الأردنية على المستوى العربي في الفترة قيد الدراسة.

6.3 السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية

إن السياسة الخارجية لأي دولة كانت هي وليدة بيئتها، أي بمعنى أنها تُصنع أو تُصاغ وفقاً للبيئة الإقليمية أو الدولية المحيطة بها، ولذا فإن عليها أن تتناسب مع طبيعة البيئة المحيطة بكل حالاتها، فالانفراج في العلاقات مثلا يتطلب سلوكاً خاصاً من السياسة الخارجية، ووجود الأزمات أيضا يفرض أسلوبا جديدا في السياسة الخارجية للدولة، ذلك أن الهدف الرئيس لأي دولة هو تحقيق المصلحة وهذا يشكل دافعا لها في تبني نسق معين أو سلوك محدد من السياسة تجاه غيرها من أعضاء النظام الدولي أو الإقليمي.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن دراسة سياسة دولة ما تجاه أزمة معينة، يتطلب تحديد المحاور التي اعتمدتها هذه الدولة في سياستها الخارجية، والسلوك المتّبع من قبلها كما يتطلب أيضا الحديث عن الثوابت الرئيسية التي لا يمكن للدولة التجاوز عنها لوجود ضوابط تفرض عليها ضرورة التّقيد بها، ومن هنا فإننا عند دراسة السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية لا بد لنا من تحديد المحاور مع مجموعة الضوابط التي يأتي على رأسها مثلا التّوجه القومي والتوجّهات الشعبيّة المتمثلة في ردود الأفعال من قبل أفراد الشعب أو النقابات أو المجالس النيابية أو غيرها.

وفي ضوء ذلك؛ ستتم دراسة السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمتين عربيتين فقط هما القضية الفلسطينية وأزمة الخليج الثانية؛ وذلك لكون الأولى تعتبر من أهم الأولويات بالنسبة للسياسة الخارجية الأردنية ، ولكون الأخرى كانت محور اهتمام بارز وتحدّ ملموس بالنّسبة للسياسة الخارجية الأردنية.

1.6.3 السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية

من المعروف إن القضية الفلسطينية قد لازمت الأردن منذ نشأته ولغاية الوقت الحاضر، حيث تبنّى الأردن هذه القضية والتزم بها، وسخّر جميع طاقاته في سبيل استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بحيث أصبحت هذه القضية "المحور الذي يحرك السياسة الخارجية الأردنية والقاعدة التي ترتكز عليها تلك السياسة " (الفارس، 2001، ص 123).

وبما أنها أصبحت المحور الرئيس للسياسة الخارجية الأردنية، فقد كان لذلك آثار أخرى تمثلت في ضرورة البحث عن مخرج لهذه الأزمة بأي وسيلة كانت ، حيث بدأت السياسة الخارجية الأردنية بتجنيد إمكاناتها وتسخير طاقاتها لهذه القضية وسعت في كافة المحافل العربية والدولية في سبيل توفير الدعم لهذه القضية، كما استطاعت أن تجعل من القضية الفلسطينية قضية قومية لا تختص بالأردن فقط وذلك لأن هذا الأمر يشكل عنصر دعم بالنسبة للقضية الفلسطينية، ولا أريد هنا أن أوضح مدى ارتباط الأردن وسياسته الخارجية بالقضية الفلسطينية، حيث يكفي أن أشير هنا إلى قول الملك الحسين في هذا الجانب " إن القضية الفلسطينية هي حجر الزاوية في سياسة الأردن الداخلية والخارجية، ولئن كانت هذه القضية مُقدّمة بالنسبة للأمة فهي مسألة حياة أو موت بالنسبة للأردن " (الصمادي، 2004، ص 119).

وإذا استعرضنا الفترة التي مرّت بها القضية الفلسطينية منذ بدايتها، فإننا نرى محاور عامة طبعت السياسة الخارجية للأردن تجاه هذه القضية يمكن أن نجملها فيما يلي:

1. العمل على تعريب القضية الفلسطينية وعدم ربطها في الأردن فقط، وفي هذا يقول رئيس الوزراء الأردني الأسبق وصفي التل " إن القضية الفلسطينية قضية عربية مشتركة لا تخص دولة عربية بعينها " (الصمادي،2004، ص 116).
2. التركيز على تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
3. الموافقة على كل ما من شأنه حل القضية الفلسطينية مثل مبادرات السلام.

وإذا انتقلنا في دراستنا إلى الفترة قبيل التسعينات، فإنه يمكن القول أن هنالك تغيّراً في التّوجهات السياسية الخارجية للأردن إزاء هذه القضية، فالأردن فك ارتباطه القانوني والإداري مع الضفة الغربية عام 1988، كما سبق ذلك اعترافه في منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في قمة الرباط عام 1974، وبذلك فإن طبيعة الرابطة التي كانت تجمع بين الطرفين قد اختلفت، الأمر الذي يشير إلى ضرورة حدوث تغيّر في التّوجهات السياسية بحسب طبيعة البيئة المحيطة.

وعلى الرغم من فك الارتباط مع الضفة الغربية استمرت السياسة الخارجية الأردنية في دعم المواقف الفلسطينية على كافة المستويات وتقديم كافة أشكال المساعدة سواء على الصعيد العربي أم الدولي.

أما في الفترة ما بعد التسعينات؛ فإنه يمكن القول إن مدى الاهتمام بهذه القضية قد تناقص بسبب ظهور أزمة الخليج الثانية التي طفت ملامحها على الساحتين العربية والدولية، وكنتيجة لهذه الأزمة وما رافقها من آثار على الأردن اتجهت السياسة الخارجية الأردنية إلى انتهاج سلوك قائم على استغلال أي فرصة في سبيل تسوية القضية الفلسطينية، ومن هنا جاء استغلال الأردن لفرصة العرض الأمريكي في إحلال السلام والتوصل إلى اتفاق سلام يجمع الأطراف المعنية فانطلقت مفاوضات السلام التي شارك فيها الأردن بشكل فاعل، الأمر الذي أدى في النهاية إلى التوقيع على اتفاقية السلام مع إسرائيل.

وعلى الرغم من العزلة التي فرضت على الأردن في هذه الفترة من قبل بعض أعضاء النظام العربي، وكذلك على الرغم من ضعف إمكاناته المادية والعسكرية استمر الأردن في دعم القضية الفلسطينية، حيث جاءت تحركات الملك الحسين الصّانع الأول للسياسة الخارجية الأردنية واضحة في هذا المجال، فقد ساهم بشكل واضح في شرح القضية الفلسطينية، ووقف في كل المحافل العالمية مدافعا عن هذه القضية، وألقى خطابا شهيرا في الكونغرس الأمريكي عام 1994 شرح فيه ضرورة دعم القضية الفلسطينية، وساهم في بلورة رأي داعم لهذه القضية في مختلف الأوساط، كما سعى بكل جهوده واستخدم دبلوماسيته وعلاقاته لدعم هذه القضية كما

استمر في دعمه لها على المستوى العربي وجاءت مشاركته في قمة القاهرة الطارئة عام 1996 خير دليل على ذلك.

ومن هنا؛ يمكن القول إن السياسة الخارجية الأردنية في فترة الملـك الحسـين كانت تعتمد القضية الفلسطينية أساساً لا يجوز التهاون به، وعليها أن تركز نشـاطها في حدود هذا الأساس وتصوغ أهدافها ووسائلها ضمن إطاره.

أما في فترة تولّي الملك عبدالله الثاني فإنه يمكن القول إن القضية الفلسطينية قد استمرت كمحور أساسي للسياسة الخارجية الأردنية، وذلك لإيمان القيادة الأردنيـة بأن حل القضية الفلسطينية هو الطريق الأمثل للاستقرار في منطقة الشرق الأوسـط (الفارس، 2001).

وحظيت القضية الفلسطينية باهتمام بالغ في هذه الفترة، حيث كان لهـا اهتمـام خاص في أول كتاب تكليف للحكومة في عهد الملك عبدالله الثاني، وجاءت تحركات هذه القيادة سريعة في هذا الجانب حيث تحركت السياسة الخارجية الأردنية لاحتواء الأزمة الناتجة عن دخول شارون المسجد الأقصى أو ما يعرف بانتفاضة الأقصـى حيث شارك الملك عبدالله في قمة شرم الشيخ المنعقدة فـي عـام 2000 بحضـور الرئيس المصري والأمريكي ورئيس الوزراء الأسرائيلي "وكانت لمشاركة جلالتـه دور فاعل وحاسم في الوصول إلى قرارات توقف هذه الأحداث الدامية وتعيد العملية السلمية إلى مسارها " (الفارس، 2001، ص 120).

كما حرصت القيادة الأردنية على توفير كل أشكال الـدعم والمسـاندة للشـعب الفلسطيني وقيادته ووظّفت جميع علاقاتها الدولية وخاصة علاقاتها مع عواصم صُنع القرار من أجل حشد الدعم لهذه القضية، كما استمرت في مساندة هذه القضية علـى المستوى العربي، حيث حظيت باهتمام بالغ في جميع زيارات القيادة الأردنية إلـى الدول العربية أو المباحثات التي كانت تجريها بالإضافة إلى دعمها فـي مـؤتمرات القمة العربية.

2.6.3 السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمة الخليج الثانية

اتّسمت البيئة التي تشكلت من خلالها السياسة الخارجية الأردنية تجاه هذه الأزمة بالتعقيد الشديد، حيث إن هذه الأزمة قد جاءت في وقت كان فيه الأردن يعاني من أزمة اقتصادية داخلية تتطلب منه المحافظة على موارده والسعي للحصول على أكبر قدر من المساعدات، وخاصة من قبل الدول العربية ذات العلاقة بهذه الأزمة بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى تمثلت في موقعه الجغرافي المتوسط بين كل من العراق وإسرائيل وما يمثله ذلك من تهديد واضح عليه.

ولذا؛ فقد كان لزاماً على الأردن أن ينتهج سياسة خارجية تتلاءم مع هذه المعطيات وبصورة تساهم في تحقيق أهدافه، فالأمر ليس بهذه البساطة، إذ إن الموائمة بين مواقف الدول أطراف النزاع يتطلب تبني سلوك قائم على تحقيق التوافق بين الدول العربية التي كانت في أقصى درجات التنافر في تلك الفترة، ومن هنا اتجهت السياسة الخارجية الأردنية لاتخاذ سياسة محايدة أو يمكن أن نسمّيها سياسة عدم انحياز لأي من الأطراف، باعتبار أن هذه السياسة تشكل الخيار الأمثل للإبقاء على مختلف البدائل والخيارات وذلك بغية إعادة التوازن إلى النظام، كي لا تكون إسرائيل هي المستفيد من هذه الأزمة في حين يكون النظام العربي هو الخاسر الأكبر (تليلان، 2000).

وحتى يستطيع الأردن أن يقوم بدور الوسيط في هذه الأزمة التزم سياسة الحياد وتجنب اتخاذ أي موقف علني يمكن أن يفسر على أنه انحياز لطرف دون آخر، إذ إن مدى نجاح الأردن في دور الوساطة مرهون بمدى حياده، فلا يُعقل أن تُقبل وساطته إذا كان متحيزا لطرف دون آخر، كما لا يمكن له أن ينجح في أي مسعى أو حل لهذه الأزمة، وقد سخّرت السياسة الخارجية الأردنية جميع طاقاتها في سبيل التّوصل إلى حل لهذه الأزمة مستخدمة كافة الوسائل وتميز سلوكها العام تجاه هذه الأزمة بعدة توجهات تمثّلت في القيام بالمساعي الحميدة بين الطرفين والمطالبة باحتواء الأزمة عربيا والسّعي لدى أعضاء الأمم المتحدة لحل الأزمة سلمياً (تليلان، 2000).

وقد سعت السياسة الخارجية الأردنية إلى تطويق الأزمة من خلال الدبلوماسية النشطة التي قام بها الملك الحسين، حيث استطاع القيام بزيارات إلى جميع أطراف النزاع، كما استطاع الحصول على وعود من قبل القيادة العراقية تتعلق بالانسحاب من الكويت، غير أن تظافر مجموعة من العوامل أدت الى فشل السياسة الخارجية الأردنية في تطويق هذه الأزمة، كان من أبرزها صدور قرار الإدانة من جامعة الدول العربية والرغبة الأمريكية المتمثلة في ضرورة السيطرة على منابع النفط العربي، بالإضافة طبعاً إلى مواقف الدول العربية ودعمها للإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة ضد العراق.

ويمكن القول إن السياسة الخارجية الأردنية تجاه هذه الأزمة قد جاءت ضمن محورين أساسيين هما:

1. المحور الأول: التّمسك بالخيار الدبلوماسي.
2. المحور الثاني: تأييد المبادرات السلمية، فقد أيّد الأردن المبادرات السلمية التي طُرحت في تلك الفترة كالمبادرة الفرنسية والسوفييتية، كما طرح الأردن مبادرة سلمية لحل هذه الأزمة تتضمن انسحاب متزامن للقوات العراقية من الكويت وانسحاب القوات الأجنبية من المنطقة العربية ثم إرسال قوات عربية إلى الكويت (تليلان، 2000).

ومن هنا يتضح أن السياسة الخارجية الأردنية قد انتهجت سلوكاً حاول في مجمله حل الأزمة وتطويقها عربيا من خلال لعبه دور الوسيط وانتهاجه سياسة الحياد وسعيه لدى الدول العربية والأجنبية وهيئة الأمم المتحدة.

وفي الخلاصة، يمكن أن نقول بأن السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية قد جاءت تحمل في ثناياها توجّهات تعتمد على ضرورة مراعاة المصالح العربية ودراسة إمكانية معالجتها وحرمان الأطراف المعادية للنظام العربي من تحقيق أي مكاسب لها كنتيجة لهذه الأزمات، فقد قامت " على مبدأ واضح وهو المستوى الوطني والهم القومي والاعتدال في صنع القرار" (الصمادي، 2004، ص131).

وبالإضافة إلى ما سبق، فإنه لا بد من الإشارة هنا إلى أن السياســـة الخارجيـــة الأردنية تجاه الأزمات العربية قد تميزت عن غيرها من السياسات التـــي تنتهجهـــا العديد من الدول العربية الأخرى، وللباحث أن يرى تميّزاً واضحاً للسياسة الخارجية الأردنية في كافّة الأزمات التي تعرض لها النظام العربي، كما لـــه أن يـــرى بـــأن الأردن "كان فريداً في التعامل مع الأزمات ومعالجتها ووضع الحلول المناسبة لها " (الصمادي، 2004، ص132).

الفصل الرابع

مؤتمرات القمة العربية والموقف الأردني من القضايا العربية

1.4 الأردن في مؤتمرات القمة العربية

لقد عاش الوطن العربي أحداثاً جسيمة خلال القرن العشرين الماضي، حيث انتقل من سيطرة إلى استعمار ومن أزمة إلى أخرى ، وخاضت دوله العديد من الحروب على أراضيها وتعرّضت شعوبه للظلم والاضطهاد وجرت على مسرحه أحداث وتطورات ربما لم يتعرض لها طوال عصوره السابقة، ومن هنا؛ وانطلاقا من مقولة الحاجة أم الاختراع، حاول العرب بكل ما استطاعوا النهوض بأنفسهم والسعي وراء أمنياتهم، فكانت الثورة العربية الكبرى ثم المقاومة المستمرة للهيمنة الاستعمارية بشتى الوسائل والسبل، الأمر الذي تمخّض عنه في النهاية استقلال الدول العربية وتوجهها إلى إنشاء كيان يجمع بينها بعد اصطناع الحدود وفرق تسد وغير ذلك من إجراءات اتّخذت لتمزيق هذا الكيان العربي، فظهرت جامعة الدول العربية إلى حيز الوجود ثم توالت المحاولات الوحدوية بأشكال مختلفة.

ولما كانت جامعة الدول العربية تُشكّل المؤسسة العربية الوحيدة التي تجمع بين أقطار الوطن العربي؛ فإنه من باب أولى أن تكون مؤتمرات القمة العربية هي أهم ما نتج عن جامعة الدول العربية، وعليه فإن مقدار تفاعل الدول العربية مع هذه المؤتمرات والتزامها بها هو دليل على فاعلية الدولة في النظام العربي ومدى حرصها على التواصل مع نظامها الذي تنتمي إليه.

ومن هذا المدخل فإنني سأقوم بدراسة مؤتمرات القمة العربية والموقف الأردني من أهم القضايا العربية فيها، غير أنني سأكتفي بتسليط الضوء على أهم مؤتمرات القمة المرتبطة بالأردن أو التي كان للأردن دور فاعل فيها وذلك في الفترة ما قبل عام 1990، أما الفترة ما بعد 1990 فسأتناول مؤتمرات القمة التي عقدت فيها بشيء من الإسهاب وذلك كونها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بعنوان الدراسة.

2.4 الموقف الأردني في مؤتمرات القمة العربية في الفترة ما قبل 1990

سيتم في هذا المبحث دراسة عدد محدد من مؤتمرات القمة العربية بحيث نوضح موقف الأردن في هذه المؤتمرات من خلال قياس مدى أو مستوى المشاركة ومـــدى ارتباط جدول أعمال هذه المؤتمرات بالأردن وكذلك مدى التـــزام الأردن بقـــرارات هذه المؤتمرات وغير ذلك من اعتبارات.

أما المؤتمرات التي ستتم مناقشتها في فترة ما قبل 1990 فهي كما يلي:

مؤتمر القمة الأول (قمة القاهرة 1964).

مؤتمر القمة الرابع (قمة الخرطوم 1967).

مؤتمر القمة السادس (قمة القاهرة 1970).

مؤتمر القمة الثامن (قمة الرباط 1974).

مؤتمر القمة الثالث عشر (قمة عمان 1980).

مؤتمر القمة السابع عشر (قمة عمان 1987).

1.2.4 مؤتمر القمة الأول (قمة القاهرة 1964).

يعتبر هذا المؤتمر هو المؤتمر الأول للقمة العربية في نظر العديد من الكتـــاب والباحثين، كما يُنظر له كحدث هام في تاريخ الأمة العربية " لأنه كان أول محاولـــة ناجحة لاجتماع الزعماء العرب حول مائدة واحدة " (فضة، 1991،ص 16).

وقد عقد هذا المؤتمر نتيجة للسياسة الصهيونية التي هدفت إلى تحويل مجـــرى نهر الأردن إلى النقب، الأمر الذي تنعكس آثاره سلبا على الـــدول العربيـــة وتُهـــدد أمنها، كما يؤدي إلى تمكين اسرائيل من زيادة سكانها وذلك من خلال استغلال مياه نهر الأردن في استصلاح منطقة النقب.

وفي ضوء هذه المخاطر دعا الرئيس عبد الناصر إلى عقد مؤتمر القمـــة فـــي القاهرة لمناقشة سبل التّوصل إلى حل لهذا التهديد، فتم عقد قمة القاهرة عـــام 1964 على الرغم من وجود بعض الخلافات بين الأنظمة السياسية للدول العربية.

1.1.2.4 الموقف الأردني في قمة القاهرة 1964.

سعى الأردن في جميع مراحله إلى تنمية العمل العربي المشترك وخلق مناخ تتهيأ فيه الظروف اللازمة لمعالجة التهديدات التي يتعرض لها الوطن العربي، فعندما ظهر هذا التهديد كان الأردن من أوائل الدول التي استجابت لدعوة الرئيس عبدالناصر لعقد هذا المؤتمر، وكان الحسين أول من لبى الدعوة على الرغم من الخلافات الواسعة بين البلدين في تلك الفترة، ذلك أن الأردن يرى أن الأمور القومية أهم من العلاقات الثنائية (فضة، 1991)، حيث يقول الحسين في إجابته على دعوة عبد الناصر بعد أن أوضح أن القضية الفلسطينية هي قضية الأمة العربية جمعاء " إن الأردن وهو قلب الأمة العربية النابض والساهر على خط دفاعها الأول والأطول لن يتوانى عن حضور الاجتماع " (جامعة الحسين، 2004، ص 150).

واستطاع الأردن ممثلا بالملك الحسين أن يحقق تصالح مع الرئيس عبد الناصر وأن يستأنف العلاقات الدبلوماسية التي قطعتها مصر مع الأردن على إثر اعتراف الأردن بحكومة سوريا الانفصالية عام 1961.

ولعب الحسين دورا هاما في تحقيق التصالح المصري السعودي، مما أدى إلى الاتفاق المبدئي على حل الأزمة اليمنية، كما أبلغت الحكومة الأردنية جامعة الدول العربية بإلغاء شرط الحصول على تأشيرات الدخول لمواطني الدول العربية الراغبين في زيارة الأردن (الروابدة، 1996)، وفي نفس الوقت تقدم الملك الحسين باقتراح يتضمن التقاء العرب مرة كل ستة أشهر أو سنة ضمن إطار الجامعة العربية، وقد لقي هذا الاقتراح ترحيباً واسعاً من القيادات العربية وأقرّوا الاجتماع السنوي للقادة العرب لتبدأ من حينها مؤسسة القمة العربية (جامعة الحسين 2004).

وقد تمخّض عن هذا المؤتمر إجراءات عملية لمواجهة الخطر الصهيوني تجمع بين الإجراءات الفنية والميدانية والدفاعية (المجدوب، 1995) تمثلت في تشكيل لجنة لاستغلال مياه نهر الأردن والاتفاق على إنشاء القيادة العربية العليا الموحّدة وتعيين الشقيري ممثلا لفلسطين في الجامعة العربية.

2.2.4 مؤتمر القمة الرابع (قمة الخرطوم 1967).

عقد هذا المؤتمر على إثر هزيمة الجيوش العربية عام 1967، وما آلت إليه الأوضاع العربية جراء تزايد الخطر الصهيوني، وقد كان من المقرر عقد هذا المؤتمر في الجزائر عام 1966 لولا طلب مصر تأجيل هذا المؤتمر، على الرغم من إصرار الأردن على عقده والجهود التي بذلها في سبيل ذلك، فقد كان موقف الأردن هو أن مؤتمرات القمة ركيزة أساسية للحشد من أجل فلسطين وبالتالي فإنها لا ترتبط بدولة أو بحاكم (فضة، 1991) وعليه فمن الضروري عقد مؤتمرات قمة بشكل دائم للاستمرار في كسب الدعم والتأييد للقضية الفلسطينية.

1.2.2.4 الموقف الأردني في قمة الخرطوم 1967.

"كان الملك الحسين أول من دعا إلى اجتماع مؤتمر قمة عربي فوري لدراسة الأوضاع الناجمة عن مأساة سنة 1967 " (فضة، 1991، ص 29) وسعى بكل جهده لتحقيق نوع من التضامن العربي، والتغلب على الخلافات التي كانت تطفو على سطح العلاقات العربية، وقد كان له دوره الواضح في إقناع عبد الناصر في عقد هذه القمة، حيث يقول عبدالناصر " من أجلك يا حسين سآتي إلى مؤتمر الخرطوم" (فضة، 1991، ص 30)، كما قال في خطابه الذي ألقاه في المؤتمر "إني أرى أن يذهب الملك الحسين كي يتفاهم مع الأمريكان ويتفق معهم على استرجاع الضفة الغربية " (العاص، 1996، ص 34)، وقد أيّد الملك الحسين ما تحدث به عبد الناصر في الجلسة التالية للمؤتمر، كما أوضح في نفس الوقت موقف الأردن تجاه القضايا والأزمات العربية بقوله " إنّنا على استعداد لأن نفنى عن بكرة أبينا إذا كان في ذلك ظفر أمتنا وفيه انتصارنا " (وزارة الأعلام، ص 633) وبهذا استطاع أن يرسخ دور الأردن ويمهد لصفحة جديدة من العلاقات العربية.

وكان من أبرز نتائج هذه القمة اللاءات الثلاث، وتضافر العرب لإزالة آثار العدوان واستئناف ضخ البترول وغير ذلك من إجراءات كانت تهدف في جملتها إلى تحقيق التضامن العربي والعمل على حماية الأمن القومي العربي.

وبشكل عام؛ فقد كانت نتائج مؤتمر الخرطوم نصراً معنوياً للملك الحسين (العاص 1996) وذلك للأسباب التالية:

1. حصول الملك الحسين على دعم سياسي عربي في تفاوضه مع الولايات المتحدة الأمريكية.
2. أكد المؤتمر الحاجة إلى البحث عن حل سياسي للمشاكل التي خلفتها حرب 1967.
3. من أهم نتائج مؤتمر الخرطوم صدور قرار يقضي بتقديم مساعدات مالية للأردن. (العاص، 1996).

وقد كان الملك الحسين أول زعيم عربي يتحدث في الأمم المتحدة بعد حرب عام 1967 نيابة عن الأمة العربية بموجب التأييد والدعم الذي حصل عليه من مؤتمر الخرطوم، ويؤكد ذلك قول الحسين في كلمته أمام الأمم المتحدة " إن مهمتي قصيرة وجادّة في آن واحد، وهي أن أتحدث إلى هذه المجموعة الممتازة من مواطني العالم بالنّيابة عن أمتي العربية " (وزارة الإعلام، ص 605).

3.2.4 مؤتمر القمة السادس (قمة القاهرة 1970).

وقد جاءت هذه القمة على إثر المواجهات بين الجيش الأردني وحركات المقاومة الفلسطينية التي كانت تتمركز في الأردن، وكانت على شكل مشاورات عامة بين القادة لم تأخذ صفة الجلسات المنتظمة، كما أنها شهدت مقاطعة واسعة من الدول العربية.

1.3.2.4 الموقف الأردني في قمة القاهرة 1970.

ارتبطت هذه القمة بشكل مباشر بالأردن؛ وبالتالي فإنه من الطبيعي أن يلعب الأردن دورا هاما في هذه القمة، حيث كان له دوره النشط في جميع المشاورات التي تمّت في هذه القمة، كما سعى من خلالها إلى إعادة العلاقات إلى طبيعتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، وانتهت هذه القمة إلى تحقيق تصالح عربي بين الملك الحسين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات.

4.2.4 مؤتمر القمة الثامن (قمة الرباط 1974).

وكانت هذه القمة من أكثر القمم نصيبا في الحضور، وعقدت بناء على دعوة المغرب، وكان الخلاف بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية من أهم الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها.

1.4.2.4 الموقف الأردني في قمة الرباط 1974.

كان من أهم قرارات هذه القمة اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في الوقت الذي كانت فيه الإدارة الأردنية قائمة على الأراضي الفلسطينية.

ومن جهة أخرى؛ فإنه إذا اعتبر مؤتمر القمة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني والجهة المفوضة لاستعادة الضفة الغربية، فإن الأردن لا تبقى له أرض في هذه الحالة، وبالتالي لا يستطيع الدخول في مفاوضات السلام (فضة، 1991)، أضف الى ذلك أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست عضوا في هيئة الأمم ولا تمتلك حق التصويت، وليس لها سفارات أو تمثيل دبلوماسي ولا تملك حق التَحدث كدولة؛ وبالتالي فإن الاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني سيؤدي إلى وضع الفلسطينيين والقضية الفلسطينية في مهب الريح وسيؤدي إلى نتائج لا تُحمد عُقباها (جامعة الحسين، 2004).

وعلى الرغم من إدراك الأردن لخطورة هذا القرار وآثاره السلبية على القضية الفلسطينية، إلا أنه وافق على هذا القرار حرصا منه على تحقيق الإرادة العربية وقد أكد ذلك الحسين بقوله " لقد انتصرت إرادة الأمة العربية وإرادة العمل الموحد وارتفعت فوق الخلافات " (العاص، 1996، ص 80)، وقد جاء ذلك انطلاقاً من تمسكه بالقضايا المصيرية وتجاوزه الخلافات العابرة أو الآنية فلم يرغب الحسين في أن يكون سبباً في إفشال قمة الرباط.

وعلى ضوء ذلك اضطر الأردن إلى التنازل عن بعض واجباته بناء على رغبة العرب " في الوقت الذي كانت فيه منظمة التحرير غير مقبولة من طرف كثير من الدول المشرفة على النزاع " (الوخيان، 1993، ص 114)، ولعل هذا الموقف

يحسب للأردن في أنه كان مثالاً في التّنازل عن رغباته لصالح الإجماع العربي الأمر الذي إذا ما تحلّت به جميع الأطراف العربية فإنه سيكون من أهم الوسائل التي ستؤدي إلى تحقيق التضامن العربي والتّمسك برأي الأغلبية العربية.

5.2.4 مؤتمر القمة الثالث عشر (قمة عمان 1980).

وجاءت هذه القمة بدعوة من الأردن، حيث شاركت فيها خمس عشرة دولة عربية وأكدت دعمها لوحدة وسلامة أراضي لبنان، وكان من أهم قراراتها تطبيق اتفاقية الدفاع المشترك وذلك من أجل مساندة العراق ضد الغزو الإيراني (الرفوع 1989) كما وافقت القمة على استمرار مقاطعة مصر.

1.5.2.4 الموقف الأردني في قمة عمان 1980.

تمثّل دور الأردن في هذه القمة بالجهود التي بذلها في سبيل تهيئة الظروف الملائمة لانعقاد هذه القمة، وذلك كونه الدولة المستضيفة لها؛ فقد بذل جهودا واسعة في محاولة إقناع الدول العربية للمشاركة في هذه القمة، بالإضافة إلى الجهود الدبلوماسية الواسعة التي بذلها لمعالجة الخلافات العربية ووضع خطة عمل عربية تشمل كافة المجالات لاسيّما المجال الاقتصادي، حيث أقر العرب – من خلال الدّور الفعال الذي لعبه الأردن قبيل انعقاد المؤتمر– ميثاق العمل الاقتصادي القومي لضمان استمرارية العمل الاقتصادي العربي المشترك (العتيبي) على نحو يُسهم في تطويره ومواكبته للأحداث، ولعل هذه القمة تعتبر إحدى القمم العربية الهامة في مجال البدء في تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، حيث تُعتبر "أول قمة متخصصة لوضع استراتيجية اقتصادية عربية غايتها التنمية القومية الشاملة" (الفرزلي، 1982، ص 124).

وقد نجح الملك الحسين نجاحاً كبيراً في هذه القمة، حيث استطاع انتزاع قرار هام تمثل في إقرار عدم جواز قيام الحروب بين الدول العربية وضرورة توحيد الجهود ضد أعداء الأمة فقط (جامعة الحسين، 2004)، وهذا يكشف لنا حرص القيادة الأردنية وتطلعاتها المستقبلية الثّاقبة والطّامحة إلى إزالة الشكوك بين الدول

العربية انطلاقاً من قناعة الأردن بأن أمن أي دولة عربية هو جزء من الأمن القومي العربي الشامل.

6.2.4 مؤتمر القمة السابع عشر (قمة عمان 1987).

بادر الأردن بالدعوة إلى هذه القمة على ضوء قرار وزراء الخارجية العرب الذي أتخذ في مقر الجامعة في تونس، وقد حضر هذه القمة عشرون دولة عربية بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

1.6.2.4 موقف الأردن في قمة عمان 1987.

تمثل دور الأردن في هذه القمة باتّخاذ العديد من الإجراءات والتسهيلات اللازمة لإنجاح القمة، حيث ترأس الملك الحسين بن طلال اجتماع بتاريخ 1987/9/23 لمجلس الوزراء وذلك لبحث الترتيبات اللازمة، كما ألقى الحسين في هذه القمة خطاباً استغرق ستون دقيقة وتكون من سبع وثلاثين صفحة، واعتبر هذا الخطاب وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر (الكفارنة، 1992).

كما نجحت جهود الملك الحسين في تحقيق لقاء تاريخي بين القيادة العراقية والسورية بعد قطيعة امتدت لعدة سنوات، ومن أبرز ما قام به الأردن في هذه القمة هي الدعوة إلى عودة مصر إلى الصف العربي وتهيئة الظروف إلى هذه الخطوة الأمر الذي تمخض عنه عودة مصر ومشاركتها في قمة الدار البيضاء عام 1989 وقد عزّزت هذه القمة " سُمعة الأردن والحسين كونه شريكاً شرعياً في العالم العربي" (دالاس، ص 220)، إذ بادر الأردن وسعى بكافة وسائله لإقناع القادة العرب بضرورة الحضور إلى هذه القمة، كما كثّف اتصالاته في أثناء القمة مع جميع الأطراف لتوفير فرص التّوافق والإجماع، وسعت القيادة الأردنية إلى توضيح الأهداف الأساسية للأمة العربية والتي يجب مراعاتها من قبل جميع الدول العربية وذلك للوصول إلى نتائج ملموسة تصب في النهاية في المصلحة العربية.

والخلاصة؛ إن قمة عمان التي ترأسها الملك الحسين انتقلت بالعمل العربي إلى حدود واضحة وآفاق رحبة، تمثلت في ردود الفعل الواسعة التي جاءت في

تصريحات المشاركين في القمة؛ كما لعبت القيادة الأردنية دورا هاما في تقريب وجهات النظر وإضفاء طابع التفاؤل والمحبة، وذلك بالطبع ناتج عن جهود واسعة النطاق ومختلفة التوجهات، إذ " أدى جلالة الحسين دورا فريداً لإنجاح هذه القمة التي تميزت بالحضور العربي الكامل " (جامعة الحسين، 2004، ص 175).

3.4 الموقف الأردني في مؤتمرات القمة العربية في الفترة ما بين عامي 1990 – 2004

1.3.4 تمهيد

شهدت الفترة ما بعد التسعينات العديد من التحولات الدولية والإقليمية التي كان لها أثرها الواضح على المنطقة العربية، والتي بدورها ساهمت في إحداث العديد من التغييرات في التوجهات الدولية وعلى جميع المستويات؛ فانهيار الاتحاد السوفياتي مثلاً دفع بالدول التي كانت ترتبط بالمعسكر الشرقي إلى أن تنحو باتجاه تعديل خياراتها وتوجهاتها بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الجديدة، ولا شك أن هذه التحولات قد طالت العديد من الدول العربية، الأمر الذي دفعها إلى العدول عن بعض توجهاتها والسير في طريق التوجه العالمي الجديد.

كما أن من المتغيرات الهامة والتي كان لها الأثر البارز على الوطن العربي هو ما يسمى بأزمة الخليج الثانية أو الغزو العراقي للكويت عام 1990، والذي ما زلنا حتى الآن نعيش آثاره ونشهد تطوراته الذي هو في نظري كباحث أخطر حدث تعرضت له المنطقة العربية منذ احتلال فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين.

وإذا نظرنا إلى هذين المتغيرين كأهم المتغيرات على الساحة الدولية والإقليمية، فإن من الطبيعي أن يكون لهذه المتغيرات آثارها البارزة في توجهات الدول ولا سيّما العربية منها لارتباطها المباشر في هذه الأحداث، وذلك كرد فعل لمتطلبات المرحلة الراهنة التي فرضتها عليها الظروف الدولية والإقليمية.

وبما أننا قد اعتمدنا في بداية هذه الدراسة على نظرية النظم كإحدى أهم النظريات في هذه الدراسة، فإنه لا يفوتني أن أنوّه إلى أن ما تم من تحولات على

الساحة العربية والدولية هو بلا شك ناتج عن طبيعة المدخلات الجديدة التي طـرأت على النظام الدولي بشكل عام.

وعليه فإن تسليط الضوء على متابعة مؤتمرات القمة العربية ما بعد عام 1990 ولغاية عام 2004 وتوضيح المواقف الأردنية فيها، قد جاء في محاولة لتوضيح مـا طرأ من تغيّر في التّوجهات وتراجع في مستوى العمل العربي المشـترك وانقطـاع لفترة طويلة ثم العودة لتفعيل العمل العربي المشترك بشكل منتظم من خلال الالتزام الدوري بعقد القمة العربية اعتباراً من قمة القاهرة عام 2000 ولغاية قمة تونس عام 2004.

وما يهمنا هنا هو توضيح الموقف الحقيقي والفعلي الذي اضطلع به الأردن فـي مؤتمرات القمة العربية المنعقدة ما بين عام 1990 وعـام 2004، وتوضـيح أهـم القضايا التي كانت حاضرة على طاولة هذه المـؤتمرات ودور الأردن فـي هـذه القضايا.

وفي ضوء ذلك سيتم تحديد مدى حرص الأردن وسعيه إلى تفعيل العمل العربي المشترك من خلال قياس مدى التزامه بحضور هـذه المـؤتمرات، ومـدى تقيّـده بالقرارات الصادرة عنها، وكذلك مدى اهتمامه بضرورة انعقاد هـذه المـؤتمرات بشكل دوري ومنتظم.

وسيتم فيما يلي مناقشة موقف الأردن في كل مؤتمر على حدة بالاعتمـاد علـى المقاييس السابقة، بالإضافة إلى توضيح الأسباب أو المبررات التي جعلـت الأردن يتّخذ هذا الموقف أو ذاك في أي من مؤتمرات القمة.

كما سيتم متابعة دور الأردن في أهم القضايا التي كانت مطروحة في مؤتمرات القمة العربية والتي ارتأيت أن اختصرها على قضيتين همـا القضـية الفلسـطينية والقضية العراقية، وذلك لكونهما تعتبران أهم القضايا التي كانت محاور رئيسة فـي مؤتمرات القمة العربية.

وفيما يلي استعراض للموقف الأردني في مؤتمرات القمة العربية منذ عام 1990 ولغاية عام 2004 وذلك على النحو الآتي:

1. مؤتمر القمة العربية العشرون (قمة بغداد) أيار 1990.

2. مؤتمر القمة العربية الحادي والعشرون (قمة القاهرة) آب 1990.
3. مؤتمر القمة العربية الثاني والعشرون (قمة القاهرة) 1996.
4. مؤتمر القمة العربية الثالث والعشرون (قمة القاهرة) 2000.
5. مؤتمر القمة العربية الرابع والعشرون (قمة عمان) 2001.
6. مؤتمر القمة العربية الخامس والعشرون (قمة بيروت) 2002.
7. مؤتمر القمة العربية السادس والعشرون (قمة شرم الشيخ) 2003.
8. مؤتمر القمة العربية السابع والعشرون (قمة تونس) 2004.

وسأقوم بوضع ملخص مختصر حول كل مؤتمر، وذلك كزيادة في التوضيح على الرغم من استعراض هذه المؤتمرات فيما سبق.

2.3.4 مؤتمر القمة العربية العشرون (قمة بغداد، أيار 1990).

عقد هذا المؤتمر في العاصمة العراقية بغداد وأخذ صيغة المؤتمر الطارئ، وقد أصدر هذا المؤتمر العديد من القرارات التي تمثلت في إدانة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وإدانة قرار الكونغرس الأمريكي الذي اعتبر القدس عاصمة لإسرائيل ودعا هذا المؤتمر إلى دعم الانتفاضة الفلسطينية وإلى حق العراق في امتلاك التكنولوجيا الحديثة.

1.2.3.4 الموقف الأردني في مؤتمر قمة بغداد (أيار 1990).

يمكن القول إن هذا المؤتمر اختلف عن غيره من مؤتمرات القمة من حيث الأهمية فهو قد جاء في ظل الشعور بالتهديد من العديد من الجهات، فإسرائيل تهدد الأردن عسكريا وتصب جام غضبها على الفلسطينيين، كما تهدد أمريكا العراق وليبيا وتزداد الهجرة اليهودية السوفياتية إلى إسرائيل وغير ذلك من تهديدات.

وفي خضم هذه الأحداث؛ وجه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الدعوة لعقد مؤتمر طارئ لبحث هذه المستجدات، حيث استجابت جميع الدول العربية لهذه الدعوة باستثناء سوريا ولبنان (خلايله، 1998).

وكان الأردن كعادته سبّاقاً في حضور هذه القمة إدراكا منه لأهمية هـذه القمـة ودقة الظروف التي جاءت فيها، حيث إن الملك الحسين كان يرى بأن لهـذه القمـة أهمية خاصة من بين مجموع القمم العربية، وذلـك لأنهـا تواجـه قضـايا هامـة ومصيرية في نفس الوقت، وقد قال الحسين في معرض تأكيده على أهمية هذه القمة مخاطباً القادة العرب " لقد مر على قيام مؤسسة القمة العربية أكثر من ربع قـرن، واثق أنكم تشاركوني اليقين في أن هذه القمة التي نعقدها الآن هي أهم وأخطر قمـة عربية" (جامعة الحسين، 2004، ص 178).

ويبدو أن الموقف الأردني في هذه القمة أراد أن يلفت نظر القادة العـرب إلـى ضرورة استشراف المستقبل فيما يتعلق بزيادة التهديد الأمريكي للمنطقـة العربيـة سيما وأنها تشكل غطاء لجميع ما تقوم به إسرائيل في المنطقة العربية بالإضافة إلى انفرادها كقطب وحيد بعد ظهور بوادر انهيار الاتحاد السوفياتي.

وفي ضوء ذلك؛ فإن الموقف الأردني في هذه القمة قد دعا إلى ضرورة التّشـدد في المواقف العربية لمواجهة الأخطار التي تتهددهم وخاصة من أمريكا، كما شاركه هذا الموقف كل من العراق وفلسطين، بينما ذهب فريق آخر من الدول العربية إلـى ضرورة مهادنة أمريكا والسير في طريق السلام، وكان على رأس الدول التي مثلت هذا الاتجاه مصر ودول الخليج العربي (العدوان، 1991).

وقد ألقى الملك الحسين في هذا المؤتمر خطابا شاملا استعرض فيه أهمية الأمن القومي العربي وارتباطه بالأمن الأردني الداخلي، ونوّه فيه إلى خطـورة الهجـرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل، واعتبرها تهديداً لحقوق الإنسان العربي الفلسطيني، كما ربط بين الحقوق الأردنية والفلسطينية واعتبر أن التّخلي عن الحقوق الأردنية هو تخلّ عن الحقوق الفلسطينية التي يعتبر التّخلي عنها تخلياً عـن الأمـن القومي العربي (الخلايلة، 1998).

وطالب الملك الحسين في خطابه بضـرورة دعـم الأردن لمواجهـة الأزمـة الاقتصادية وذلك كونه يحتل موقعا متقدما في المواجهة مع إسرائيل، مؤكـدا علـى ضرورة الإسراع في تقديم هذا الدعم.

وإزاء هذا الموقف الأردني البارز في هذه القمة، أكد البيان الختامي الصادر عن هذه القمة الالتزام بالدفاع عن أمن الأردن باعتباره دفاعاً عن الأمن القومي العربي حيث " قرر المؤتمر تقديم كافة أشكال الدعم السياسية والاقتصادية والعسكرية والمالية للأردن، واعتبر هذا الدعم مساندة للانتفاضة الفلسطينية وسنداً للقضية الفلسطينية، تقديراً لدور الأردن تجاه هذه القضايا القومية " (العدوان، 1991، ص218).

وبدوري كباحث؛ واعتماداً على قراءة معطيات هذه القمة وقياساً على الأدوار التي لعبتها الدول العربية الأخرى، فإنني أرى موقفاً أردنياً حازماً وصريحاً تجاه التهديدات التي تتعرض لها المنطقة العربية، حيث تضمن الموقف الأردني تحديداً لمصادر التهديد ووسائل المعالجة اللازمة لهذه التهديدات، والمتمثلة في تقديم المساعدات وضرورة توحيد الجهود العربية وتكاتفها بما يخدم قضاياهم ويساهم في وضع حد للأخطار التي تحيط بهم.

3.3.4 مؤتمر القمة الحادي والعشرون (قمة القاهرة آب 1990).

تركز هذا المؤتمر بشكل رئيس حول الغزو العراقي للكويت وأبعاده، حيث دعا الرئيس مبارك لعقد هذا المؤتمر الطارئ لمناقشة موضوع الغزو وإصدار قرارات بشأنه ولعل هذا المؤتمر يعتبر من أكثر مؤتمرات القمة العربية جدلا، لكونه ساهم بطريقة أو بأخرى في فتح باب الخلاف العربي والتدخل الأجنبي في المنطقة العربية الذي ما زلنا نعيش آثاره حتى الآن.

1.3.3.4 الموقف الأردني في مؤتمر قمة القاهرة (آب 1990).

على أثر قيام العراق باحتلال الكويت في عام 1990 قام الرئيس مبارك بالدعوة العاجلة لعقد مؤتمر قمة عربي طارئ في القاهرة، وقد رحب الأردن بعقد هذا المؤتمر واستجاب لهذه الدعوة " على اعتبار أنه من الممكن أن يكون أحد المنافذ الرئيسة لتقديم حل عربي للأزمة " (تليلان، 2000، ص 165).

وبعد إجراء العديد من المداولات في هذا المؤتمر خلص إلى إصدار قرار إدانة للعراق، وتأييد الإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية والمتمثلة بالاستعانة بالقوات الأجنبية، وقد صدر هذا القرار بأغلبية اثنى عشر صوتا من الدول العربية التي حضرت هذا المؤتمر.

أما بالنسبة لموقف الأردن في هذا المؤتمر فقد تمثّل في محاولة الملك الحسين إقناع القادة العرب بعدم إصدار قرار إدانة للعراق لمعرفته المسبقة بأن هذا القرار سيؤدي إلى تصلّب العراق في موقفه، وعندما فشلت المساعي الأردنية في هذا الجانب امتنع الأردن عن التصويت على قرار الإدانة، لكونه اتخذ طريقاً وسطا في محاولة دؤوبة وجادة لحل الأزمة بين الأطراف عربياً، فقد كانت له جهودا واضحة مع القيادات العراقية والكويتية والسعودية وغيرها لإنهاء هذه الأزمة وتطويقها.

وانطلاقاً من عروبة الأردن وقوميته وإدراكه لخطورة الموقف فقد كان عليه" أن يتّخذ موقفاً حاسماً وجازماً يجمع بين الحفاظ على علاقاته العريقة من جهة وحل الخلافات من جهة أخرى ومنع الاحتلال لأراضي الغير من جهة أخرى " (قطيشات، 2002، ص 83).

ويمكن أن نُجمل الأسباب التي دفعت الأردن إلى الامتناع عن التصويت على قرار الإدانة في هذه القمة فيما يلي:

أولاً: إدراك الأردن أن هذا القرار سيزيد من تصلّب موقف الحكومة العراقية وذلك لكون الحسين كان قد التقى الرئيس العراقي مسبقاً، واطّلع على وجهة نظره من إصدار أي قرار إدانة من الجامعة العربية ضد العراق.

ثانياً: إدراك الأردن أن هذا القرار سيشجع التدخل الأجنبي في المنطقة العربية.

ثالثاً: إن تأييد الأردن لقرار الإدانة يعني أنه سوف يصبح منحازاً للكويت ضد العراق؛ وبالتالي فإن هذا سيؤدي إلى فشل المساعي الحميدة التي يبذلها الأردن لحل الأزمة (قطيشات، 2002)، وذلك لكون الأردن يمكن أن نعتبره الدولة العربية الوحيدة التي كان لها جهود واضحة ومساعي كبيرة في سبيل حل هذه الأزمة سواء على الصعيد العربي أو الدولي.

وفي ضوء ما سبق؛ وانطلاقاً من المصلحة القومية العربية وبعيداً عن التّحيز والعاطفة، فإن النّظرة المتعقّلة تُبرز لنا سلامة الموقف الأردني في هذا المؤتمر على الرغم من شن حملة كبيرة على الأردن من قبل العديد من الدول العربية التي أساءت فهم موقف الأردن وفسرته على أنه انحياز لصالح العراق، الأمر الذي نتج عنه آثار سلبية واضحة على الأردن.

وإذا ما طبّقنا معايير القياس على موقف الأردن في هذا المؤتمر، فإننا سوف نرى أن الموقف الأردني قد جاء سليماً من ناحيتين هما:

أولا: من الناحية القانونية، ذلك أن قرار الإدانة لا يتفق مع المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية.

ثانيا: من ناحية المصلحة الوطنية والقومية (القرعان، 1993)، وذلك أن قرار الإدانة سيؤدي إلى توسيع نطاق الخلافات وفتح المجال أمام التدخل الأجنبي مما يعني تهديد الأمن القومي العربي وإضعاف قدرة جامعة الدول العربية على حل الخلافات العربية ومنعها من التدويل.

وللتدليل على سلامة الموقف الأردني؛ فإنه يمكن إلقاء نظرة فاحصة على ما نتج عن هذه الأزمة من تدخل أجنبي واسع في شؤون المنطقة العربية لا سيّما منطقة الخليج العربي، بالإضافة إلى ما نعيشه حالياً من احتلال للعراق، وقتل للأبرياء ونهب للثروات، وتأجيج للفتن الطائفية، والتحكم في موارد المنطقة ، ناهيك عن إطلاق العنان لإسرائيل في الضفة الغربية وما تمارسه من تصفية وإبادة للشعب الفلسطيني.

ولعل بعد نظر القيادة الأردنية هو ما دفعها إلى تبني هذا الموقف سعيا منها إلى حل الأزمة عربيا والابتعاد بالمنطقة عن مخاطر التدخل الأجنبي والسعي نحو إيجاد آلية عربية تتمكن من القيام بدورها في حل هذا النزاع وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه.

وعلى الرغم من صدور قرار الإدانة وقرار إرسال القوات العربية الطارئة التي انضمّت إلى قوات التحالف ضد العراق، فإن الأردن وانطلاقاً من عروبته المتجذّرة في التاريخ تابع جهوده في محاولة الوصول إلى حل عربي "بالاشتراك مع أعضاء

الجامعة العربية الآخرين الذين يشاركونه الرأي في البحث عن حل سلمي " (الكتاب الأبيض، 1991، ص 12).

إذن؛ يمكننا القول إن المصلحة العربية كانت الدافع الرئيسي للموقف الأردني في هذا المؤتمر، بدليل ما عاناه الأردن نتيجة هذا الموقف سواء من الدول العربية أو الأجنبية، ولو أن الأردن فضل المصلحة الوطنية على القومية لكان موقفه مؤيدا لقرارات هذا المؤتمر؛ وبالتالي فإنه سيحصل على امتيازات كثيرة تساهم في تقدم اقتصاده الذي كان يعاني من ضعف واضح في تلك الفترة.

4.3.4 مؤتمر القمة العربية الثاني والعشرون (قمة القاهرة 1996)

انعقدت هذه القمة بُعيد تشكيل الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو زعيم تكتل الليكود اليميني، ويمكن القول إن هذه القمة الطارئة جاءت كرد فعل على انتخاب نتنياهو " وتشكيل حكومة الجنرالات والحاخامات ذات البرنامج السياسي المتطرف الذي يحمل تحديات واضحة في وجه كل العرب شعوباً وحكومات " (حسين،1996، ص 57).

1.4.3.4 الموقف الأردني في مؤتمر قمة القاهرة 1996.

كانت هذه القمة آخر قمة عربية يحضرها الملك الحسين، حيث تحقق على هامشها الصّلح بينه وبين الرئيس الأسد، وقد جاءت هذه القمة تحت تأثير الأحداث والتطورات الظاهرة في المنطقة، أي أنها لم تكن مبنية على أساس التخطيط المسبق فبعد انقطاع العمل العربي جاءت القضية الفلسطينية من جديد لتعيد إحياء العمل العربي الذي احتاج إلى ست سنوات عجاف ليتمكن العرب من عقد قمة جديدة بعد ذلك الانهيار (أبو بكر، 2001).

وقد جاءت هذه القمة في الأصل في أعقاب لقائي قمة شمل الأول مصر والأردن وفلسطين وشمل الثاني مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية (عبدالله، 1996).

وتناولت هذه القمة العديد من الموضوعات التي تهم الأمة العربية وخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، ويمكن القول أن أهم ما جاءت به هذه القمة هو

تركيز العرب على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي يضمن إعادة الحقوق لأصحابها "ويضمن الأمن المتوازن والمتكافئ لجميع دول المنطقة وفقا للمبادئ التي اتفق عليها في مؤتمر مدريد وبخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام" (عبدالمجيد، 1999، ص10).

كما تطرّقت القمة إلى إنشاء محكمة العدل العربية وآلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإقرار ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي.

وقد ألقى الملك الحسين في هذه القمة كلمة هامة عبر فيها عن المواقف الثابتة التي ما حاد عنها منذ أول قمة عربية، وبين الحسين الموقف الأردني في هذه القمة على النحو الآتي:

1. التأكيد على دور الأردن النّاذر نفسه أبدا لخدمة قضايا الأمة العربية دون تردد (جامعة الحسين، 2004).
2. الموقف الثابت من القضية الفلسطينية.
3. الدعوة لإدراك الواقع وفهم المستقبل وفتح باب الحوار الحضاري والانفتاح على جميع الأمم.
4. احترام أدوار العرب الأخرى وتأييد مبادراتهم خاصة في مجال التصدي للإرهاب (جامعة الحسين، 2004).

كما تناول الحسين في كلمته العملية السلمية بشكل تفصيلي، وأدان الإرهاب بكافة أشكاله، كما أوضح أن السلام هو الخيار الرئيس والاستراتيجي الذي يوصل إلى تحقيق الأمن والحصول على الحقوق الكاملة، وبين الظروف التي دفعت الأردن إلى الانخراط في العملية السلمية.

وبالإضافة إلى ذلك؛ فقد أكد على الحقوق العربية الكاملة ودعا إلى احترام دور الجامعة العربية وتعزيزه، ونوّه إلى أهمية العرب كحضارة تاريخية عريقة، وإلى دور الإسلام في تحقيق الهداية البشرية.

ويمكن القول إن هذا الموقف لم يكن جديدا بالنسبة للأردن وقيادته؛ فهذا هو شأنها المستمر في كافة القمم العربية، فهو دائما يسعى للتوافق مع القضايا العربية، كما أنه كان داعماً للعمل العربي ومنادياً بضرورة الحفاظ على مؤسساته.

وقد أوضح الحسين أيضا في خطابه أمام مؤتمر القمة موقع الأردن بالنسبة للأمة العربية قائلا " إن الأردن قد نذر نفسه منذ ولادته لخير هذه الأمة ولم يكن إلا حاميا لأرضها ومصالحها أو مدافعا عن قضاياها، ولقد كان وما يزال وسيظل بإذن الله تعالى يدعو بكل إيمان وصدق إلى بناء جسور الثقة والتضامن العربي" (جامعة الحسين، 2004، ص189)، كما أكد على "أن الشعارات لا تغني عن العمل وإن الخطاب الذي يحمل وجها آخر غير دلالاته لا يصنع أساسا متينا من الثقة التي يقوم عليها تضامن سليم" (جامعة الحسين، 2004، ص189).

وفي معرض التأكيد على ضرورة حل النزاعات العربية وكبح جماحها، دعا إلى ضرورة أن تخرج هذه القمة بآلية لحل الصراعات والخلافات الحدودية بين الدول العربية بالشكل الذي يساهم في تضييق الفجوة بين الدول العربية، ويزيد من فاعلية العمل العربي المشترك، كما دعا إلى ضرورة اعتماد برامج عمل تواكب حجم الموارد العربية وتسخير هذه الموارد والطاقات لمصلحة الأمة العربية في وحدة إقتصادية تزيل الحواجز عن المبادلات التجارية بين الدول العربية (جامعة الحسين 2004).

وعلى الرغم من أن الملف العراقي لم يكن حاضرا على جدول أعمال هذه القمة بشكل أساسي ولم يكن العراق حاضرا لهذا المؤتمر، فإن الأردن لم يغفل عنه حيث ركز الحسين في خطابه على وحدة العراق الشقيق وسلامة أراضيه، ودعا إلى ضرورة العمل الجاد للتخفيف من معاناته وتمكينه من استعادة مكانته الطبيعية في محيطه العربي بما يساهم في نهضة العراق ويرفع المعاناة عن شعبه.

ومن خلال استعراض الموقف الأردني في هذه القمة؛ نلاحظ إنه ارتكز على دعم الحقوق العربية في مختلف الميادين، فنجده داعما أساسيا للقضية الفلسطينية في مواجهة إسرائيل، وداعما لحق العراق في استعادة مكانته ورفع معاناته كما نلحظ أيضا شمولية الخطاب الذي قاله الملك الحسين في القمة على نحو يحقق التضامن العربي، فهو تارة يعالج المشاكل العربية وتارة أخرى نراه يدعو إلى تعزيز دور الجامعة العربية وهذا كله يأتي في إطار منطقي وعقلاني يمكن تطبيقه على أرض الواقع إذا ما توفرت الرغبة الحقيقية والمقومات اللازمة لذلك.

ومن الملاحظات الهامة على الموقف الأردني في هذه القمة، هو ما يتعلق بمحاولة الأردن إعادة تفعيل دوره في النظام الإقليمي العربي باعتبار أن مؤتمر القمة يشكل فرصة هامة لإعادة العلاقات الأردنية العربية إلى ما كانت عليه قبل أزمة الخليج الثانية.

5.3.4 مؤتمر القمة العربية الثالث والعشرون (قمة القاهرة 2000).

وقد أطلق على هذه القمة قمة الأقصى، حيث عقدت بعد زيارة زعيم الليكود شارون إلى الحرم القدسي الشريف، الأمر الذي أدى إلى تفجر الانتفاضة الفلسطينية وتحريك الجماهير العربية في كل مكان دفاعاً عن الأقصى الشريف ، حيث فرضت هذه التحركات انعقاد قمة القاهرة الطارئة لمناقشة هذا الموضوع، وقد عُقدت هذه القمة في أعقاب توقّف القمم العربية منذ عام 1996 عندما عقدت قمة القاهرة على إثر فوز نتنياهو برئاسة الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت.

أما أهم القرارات الصادرة عن هذه هذا المؤتمر فهي إنشاء صندوق انتفاضة الأقصى بموارد تبلغ مائتي مليون دولار أمريكي للإنفاق على أسر الشهداء وتعليم أبنائهم، وإنشاء صندوق باسم صندوق الأقصى بموارد تبلغ ثمانمائة مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع تحافظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس، ومساعدة الاقتصاد الفلسطيني في مواجهة سياسة العزلة والحصار (بيان مجلس جامعة الدول العربية، 2000).

ومن القرارات الهامة التي صدرت عن هذا المؤتمر هو إقرار مبدأ دورية انعقاد القمة العربية، حيث جاء في بيانه الختامي " الموافقة على ملحق ميثاق جامعة الدول العربية المرفوع من وزراء الخارجية العرب حول الانعقاد الدوري لمجلس الجامعة على مستوى القمة " (بيان مجلس جامعة الدول العربية، 2000، ص 243).

1.5.3.4 الموقف الأردني في مؤتمر قمة القاهرة 2000.

كان هذا المؤتمر هو المؤتمر الأول الذي يحضره الملك عبدالله الثاني بعد توليه الحكم في عام 1999، حيث أعرب في أول لقاء له على مستوى القمة عن استمراره

في تبني النهج والموقف الذي كان يتمسك به والده الحسين، وأكد علـــى اســـتمرار الأردن في موقفه تجاه القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية كمـــا أثنـــى على الجهود الواسعة التي بذلها الحسين في سبيل تحرير فلسطين حيث يقول في هذا الصدد " كافح المغفور له بإذن الله الملك الحسين طيلة حياتـــه مـــن أجـــل تحريـــر الأقصى وسائر المقدسات، ولهذا فنحن في الأردن أحرص ما نكون علـــى أن ينـــال الشعب الفلسطيني الشقيق حقوقه ويحقق طموحاته"، كما أشـــاد بانتفاضـــة الأقصـــى ووصفها بأنها تأتي تتويجاً لكفاح بطولي وطويل يســـتحق منـــا الإكبـــار والتقـــدير، وأوضح أن التصرفات الإسرائيلية تستدعي من القادة العرب الوقوف بجدّية ووضع أفضل الوسائل والسبل لمواجهتها وتطوير الخيارات الفعالة التـــي تمكـــن الشـــعب الفلسطيني من نيل حقوقه فوق ترابه الوطني، ودعا إلى تجـــاوز مســـألة الشـــجب والاستنكار أو الاكتفاء بتقديم الدعم المادي والمعنوي فقط، حيث يقول "علينا أن نقوم بإرسال رسالة واضحة إلى إسرائيل ولغيرها بأننا لن نتخلى عن الشعب الفلســـطيني" (الخطاب السامي، 2000، ص 296-297) وركز على ارتبـــاط الأردن بالقضـــية الفلسطينية ارتباطاً وثيقاً لا يتغير بتغير الفتـــرة الزمنيـــة أو الظـــروف المحيطـــة، واعتبرها القضية الأولى بالنسبة للأردن من خلال قوله "أما بالنسبة لنا فـــي الأردن فقد كانت القضية الفلسطينية وما تزال قضيتنا الأولى، حيث استحوذ العمل من أجلها على جل جهدنا الوطني عبـــر العقـــود والســـنوات" (الخطـــاب الســـامي، 2000، ص296).

وعلى الرغم من أن هذه القمة قد عقدت بسبب اندلاع انتفاضة الأقصـــى، إلا أن الموقف الأردني جاء شاملاً لقضايا الأمة العربية ومستذكراً لما يتعرض له الأخـــوة العرب من معاناة، فقد نوّه الملك عبدالله الثاني بن الحسين في خطابه إلى ضـــرورة الإسراع في معالجة القضية العراقية وإخراجه من أزمته التي يعانيها مؤكـــدا علـــى ذلك بقوله " قد آن الأوان لوضع حد لمعاناة هذا البلد العربي، فأمتنا لم تعد تحتمـــل استمرار هذه المعاناة، وشعوبنا لم تعد تقبل ما يرتكب بحق الشـــعب العراقـــي مـــن حصار وتهديد لوحدة أراضيه وسيادته عليها" (الخطاب السامي، 2000، ص292).

ولعل هذا النداء كان ثاني النداءات التي تحسب للأردن في معالجة القضية العراقية ضمن إطار القمم العربية، فالأول كان في قمة القاهرة عام 1996 وعلى لسان الملك الحسين، والثاني كان على لسان الملك عبدالله الثاني في هذه القمة، وهذا دليل على حرص الأردن المستمر والهادف إلى إنهاء معاناة الشعب العراقي وإنهاء الخلافات العربية، ويمكن الإشارة هنا إلى أن هذه النداءات قد أحدثت صداً واسعاً ضمن الإطار العربي، الأمر الذي جعل القضية العراقية من أهم القضايا الحاضرة بقوة في مؤتمر القمة التالي والمنعقد في عمان عام 2001.

وانطلاقاً من حرص الأردن على تفعيل العمل العربي المشترك، جاءت الدعوة الأردنية التي أطلقها الملك عبدالله الثاني والمتمثلة بضرورة انعقاد القمة العربية بشكل دوري ومنتظم، حيث أوضح رؤيته في دورية الانعقاد بأنها تشكل التعبير الصحيح عن الإرادة العربية، وأكد على أن الأردن سيعمل بكل طاقاته لتفعيل هذه الآلية وذلك في سبيل تحقيق طموحات الأمة، والرقي إلى مستوى توقعات المواطن العربي من هذه القمم (الخطاب السامي، 2000).

وقد كان لهذه المبادرة صداها الواضح الذي انعكس من خلال الموافقة على إقرار دورية انعقاد القمة والتي كان الأردن من أوائل الدول الموقعة على الملحق الخاص بها؛ كما كان الدولة الأولى التي تحتضن هذه القمة بعد إقرارها مباشرة.

وانطلاقاً من التزام الأردن بقرارات القمم العربية فقد وافق الأردن على جميع القرارات الصادرة عن هذه القمة ملتزما بتقديم كل الدعم المادي والمعنوي لها بما ينعكس إيجابا على تفعيل هذه القرارات على أرض الواقع، خصوصاً وأن القرارات الصادرة تضمنت تقديم دعم مادي لصندوقي الأقصى وانتفاضة الأقصى حسب معايير محددة.

وللتأكيد على التزام الأردن بهذه القرارات؛ تشير وثائق وزارة الخارجية الأردنية لعام 2006، أي بعد ست سنوات من تاريخ هذه القمة أن الالتزامات المترتبة على الأردن لصالح صندوقي الأقصى وانتفاضة الأقصى والبالغة (2000000) دولار أمريكي قد سُدّدت بشكل كامل، مع الإشارة هنا إلى أن الأردن يعتبر دولة محدودة الموارد ويعاني من أزمات اقتصادية كبيرة.

وعند قراءة الموقف الأردني في هذه القمة؛ فـإنني كباحـث أرى أن الموقـف الأردني في عهد القيادة الجديدة جاء استمراراً للنهج القومي العربي الذي كان ينتهجه الملك الحسين من قبل، وذلك من حيث المحاولة الجادة إلى توحيد الجهـود العربيـة وطرح المبادرات التي تهتم بتفعيل العمل العربـي المشـترك وتسـعى لمواجهـة المشكلات المطروحة على الساحة العربية بشتى الوسائل دون تنصّل من المسؤولية التي تلقيها مثل هذه الالتزامات على عاتق الأردن.

6.3.4 مؤتمر القمة الرابع والعشرون (قمة عمان 2001).

وقد جاء هذا المؤتمر تطبيقاً لقرار دورية انعقاد مؤتمرات القمة العربية المتفـق عليه في قمة القاهرة عام 2000، حيث قرر القادة العرب اعتماد الآليـة الخاصـة بالانعقاد الدوري المنتظم للقمم العربية واعتمدوا الترتيب الهجـائي لرئاسـة القمـة العربية(البلاونه، 2001)، وبموجب ذلك تم اختيار المملكة الأردنية الهاشمية لتكـون الدولة المستضيفة للقمة.

1.6.3.4 الموقف الأردني في مؤتمر قمة عمان 2001.

ينطوي انعقاد القمة الدورية الأولى في عمان على أكثر من دلالة؛ فصـحيح أن اختيارها قد جاء وفقا للترتيب الأبجدي لأسماء الدول العربية؛ غير أن هنالك العديـد من الدلائل الأخرى المتمثلة في أن الأردن يعتبر الأقرب للقضية الفلسطينية، كما أنه ملتقى السياسات الأكثر واقعية في إطار المنظومة العربية ، بالإضافة طبعـا إلـى الدور الذي يضطلع به على الصعيدين العربي والإسلامي، وكذلك قربه من العراق وأزمته الإقليمية والدولية (البلاونه، 2001)، ولذا يمكننا القـول أن اختيـار الأردن لتكون الدولة المستضيفة للقمة لم يأت تطبيقا لقرار الدورية فقط؛ فلا أتصور أن هذا الأمر سيطبق فيما لو تم اختيار دولة أخرى كالصومال مثلا حتى ولو كان ترتيبهـا الهجائي هو الأولى.

وإذا أردنا أن نقيّم الموقف الأردني في هذا المؤتمر، فإنه لابد لنا أن نوضح بداية الجهود التي بذلتها القيادة الأردنية في سبيل التحضير لعقد هذا المؤتمر، حيث سعت

القيادة الأردنية والحكومة الأردنية بكل الوسائل في سبيل تحقيق التوافق العربي قبل انعقاد مؤتمر القمة، فقام الملك عبدالله الثاني بالعديد من الزيارات إلى الدول العربية والتي هدف من خلالها إلى التوفيق بين الآراء من أجل تحقيق النتائج الممكنة أو المرجوة من هذه القمة.

كما شهدت الساحة الأردنية اهتماما بالغاً وسعياً دؤوباً في التحضير لانعقاد هذه القمة على الأرض الأردنية التي طالما كانت موئلا للعرب وملاذا لهم، فقد شهدت العاصمة الأردنية عمان حركة نشطة في سبيل تأمين عقد هذه القمة، كما بذل المعنيون جهودا بارزة في التجهيز لها من كافة النواحي، وتم استكمال جميع المتطلبات اللازمة لانعقاد هذه القمة في الوقت المحدد، وذلك التزاماً من الأردن في عقد هذه القمة في موعدها المحدد، حيث أعرب القادة العرب في الفقرة الثانية من نص البيان الختامي عن شكرهم للمملكة الأردنية الهاشمية على ما قامت به من إعداد رصين لهذه القمة (المجلس الوطني الفلسطيني، 2001) وعلى حسن الاستقبال وكرم الضيافة والتسهيلات المبذولة لهم والتي ساهمت بدورها في تسهيل أعمال القمة العربية.

وفي تاريخ 2001/3/28 عقد مؤتمر القمة العربية في عمان والذي ترأسه الملك عبدالله الثاني بن الحسين ملك الأردن باعتبار الأردن الدولة المستضيفة ولعل رئاسة القمة في هذا الوقت يعتبر تحديا كبيرا أمام الأردن في ظل الظروف المحيطة والتحديات القائمة، والتي تجعل دور الأردن يقف أمام اختبار صعب يتطلب رسماً دقيقاً لمساره بحيث يتوافق مع مكانته ومع الظروف المحيطة به، وهذا بالطبع يتطلب إعادة تكييف للمؤسسات الوطنية بحيث تتلاءم مع متطلبات القيادة على المستوى القومي العربي، وفي نفس الوقت عليها أن تعيد النظر في أولوياتها الوطنية وذلك لحساب الأولويات القومية؛ إذ إنه من غير الممكن برأيي النجاح في إدارة العمل العربي المشترك أو ترؤسه مع الإبقاء على المصلحة الوطنية بالدرجة الأولى، فالأمر يتطلب المفاضلة في المصلحة والاختيار الدقيق للدور الذي يتوجب عليها القيام به للحفاظ على مكانتها الإقليمية.

وقد افتتح الملك عبدالله الثاني أعمال مؤتمر القمة العربية بإلقاء خطـــاب شـــامل استعرض فيه أهم القضايا العالقة، كما وضح في خطابه أهمية إيجاد الحلول اللازمة لهذه القضايا وذلك بالاعتماد على الدراسة الواقعية للساحة العربية، وشدد في خطابه على ضرورة معالجة الأزمات العربية والمتمثلة في القضـــية الفلســطينية والحالـــة العراقية الكويتية، واللتان تعتبران القضيتان الأهم في تلك الفترة، ونظراً لأهمية هذا الخطاب وشموليته قرر القادة العرب "اعتبار هذا الخطاب وثيقة رسمية من وثـــائق المؤتمر" (المجلس الوطني الفلسطيني، 2001، 87).

وتم في أثناء هذا المؤتمر مناقشة العديد من القضايا التي تهم المنطقـــة العربيـــة وعلى رأسها القضية الفلسطينية والقضية العراقية، حيث اتّخذت العديد من القرارات التي تخص كل منهما والتي تهدف في مجملها إلى مواجهة هذه المشكلات والســـعي إلى حلها؛ فعلى صعيد القضية الفلسطينية ذهبت قمة عمان إلـــى ضـــرورة تفعيـــل المقاطعة العربية " وعبر القادة العرب ولأول مرة في البيان الختامي عن اســـتيائهم البالغ لاستخدام الولايات المتحدة لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي ضـــد مشروع القرار الداعي لحماية الشعب الفلسطيني" (البلاونة، 2001، ص50)، ويمكن اعتبار أنجح ما توصلت إليه قمة عمان فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية هو "محاولـــة صياغة إستراتيجية عربية جديدة للتعامل مع إسرائيل قائمـــة علـــى التنســـيق بـــين الفلسطينيين من جهة والسوريين واللبنانيين من جهة أخرى" (النصــــراوي، 2001، ص143).

ومن جهة أخرى، فقد طالبت القمة بضرورة إنهاء العقوبات الاقتصــــادية علـــى ليبيا ودعم وحدة السودان والصومال، كما دعمت الحقوق الإماراتية في جـــزر أبـــو موسى وطنب الكبر وطنب الصغرى التي تحتلها إيران، هذا بالإضافة إلى ما حققته القمة على صعيد التطوير الإداري وذلك من أجل تفعيل المؤسسات العربية وإعـــادة هيكلتها وتمكينها من أداء مهامها ومواكبة المستجدات الدولية والأقليمية، حيث دعت إلى وضع منظور شامل لإصلاح الأمانة العامة مع التركيز على العمل الاقتصـــادي العربي المشترك، ووضعت مسؤولية هذا التطوير أو التغيير على كاهل الأمين العام

بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي كما حمّلته مسؤولية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح الأمانة العامة من كافة النواحي (المجذوب، 2001).

أما على صعيد الحالة العراقية الكويتية؛ فإنه يمكننا القول إن قمة عمان قد سجلت تقدماً في التعامل مع هذا الملف وحاولت إعادة دمج العراق ومعالجة آثار الغزو العراقي للكويت عام 1990، وقد كانت قمة عمان القمة الأولى التي يتم فيها بحث هذه الحالة، حيث عهدت القمة في بيانها الختامي إلى الملك عبدالله الثاني رئيس القمة بإجراء المشاورات والاتصالات اللازمة لبحث الحالة بين العراق والكويت والسعي لإيجاد مصالحة عربية من أجل تحقيق التضامن العربي، والحقيقة أن هذا التكليف لم يكن بسبب رئاسة القمة فقط بل أن هنالك أسبابا أخرى يمكن أن نجملها فيما يلي:

1. تنامي العلاقات الأردنية العراقية بسبب اعتماد الاقتصاد الأردني على العراق
2. تحسن العلاقات الأردنية الكويتية والذي جاء كنتيجة لمساندة الأردن للكويت في قضية الأسرى (البلاونة، 2001).

وقد دعا الأردن بدوره إلى ضرورة تجاوز الخلافات وفتح صفحة جديدة بين الطرفين لخدمة المصالح العربية وتحقيق التضامن العربي، وبموجب هذا التفويض " يكون الأردن قد كرس ذلك الدور القومي الذي يحمله بقناعة " (ابراهيم وعبدالهادي، 2001، ص 92) حيث سعى الملك عبدالله إلى معالجة هذه الحالة والتوصل إلى حلول تتناسب معها انطلاقا من نظرته القومية القائمة على المصلحة العربية والمؤمنة بضرورة توحيد الجهود العربية وتجنيب المنطقة الخلافات والحروب.

وقد مثّلت زيارة الملك عبدالله الثاني إلى دولة الكويت بتاريخ 20 / 5 / 2001 أي بعد أقل من شهرين من انعقاد القمة " دليلا على التحرك السياسي الأردني على الصعيد القومي " (البلاونة، 2001، ص 63) كما مثلت حرصا أردنيا على تنفيذ مقررات القمة والالتزام بما جاء فيها.

وحرصاً من الأردن على تنفيذ مقررات القمة والقيام بمهام التكليف الموكلة إلى القيادة الأردنية، سعى الملك عبدالله الثاني وفي أكثر من محفل دولي إلى إبراز القضية العراقية وشرحها لشعوب العالم في محاولة منه لإيجاد مخرج لهذه الأزمة ورفع المعاناة عن الشعب العراقي.

ولعل من محاسن قمة عمان التي تحسب لها هو ما استطاعت تحقيقه من مصالحة عربية بين القيادة السورية والفلسطينية بعد فترة طويلة من العداء المتبادل بين الطرفين، وقد كان للأردن دور بارز في تحقيق هذه المصالحة على هامش مؤتمر القمة، الأمر الذي كرس دور الأردن كوسيط بين الدول العربية باعتباره رئيسا للقمة " وقد أجمع المراقبون على أن القمة – قمة عمان – خطوة أولى جيدة وإنها فتحت الطريق أمام المصالحة العربية وأمام آفاق جديدة من التضامن العربي والعمل المشترك على كافة الأصعدة " (عبدالفتاح، 2001، 127) كما سيكتب المُنصفون أن القيادة الأردنية كان لها الدور الأبرز في تحقيق هذا التضامن ونبذ بذور الفرقة والاختلاف (ابراهيم وعبدالهادي، 2001).

ومن خلال قراءة معطيات هذه القمة يمكننا الحديث عن دور أردني مميز وموقف فعّال في صناعة قرارات هذه القمة، وقد ساعده على ذلك طبيعة العلاقات الأردنية العربية، حيث استغل الأردن هذه العلاقات الحيوية بشكل مناسب، الأمر الذي "جعل دورالأردن أكثر حيادية وأكثر فاعلية وتأثيرا حيث تميزت الدبلوماسية الأردنية عربيا بالتواضع أولا والإيمان المطلق بالعمل العربي المشترك كجزء هام من فلسفة النظام السياسي الأردني " (البلاونة، 2001، ص 63).

2.6.3.4 أهمية قمة عمان 2001.

على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول قمة عمان 2001 والتي تراوحت بين أوصاف مختلفة، فمنها من يرى أنها حققت نجاح في بعض المجالات ومنها من يرى أنها فشلت في مجالات أخرى؛ غير أن القراءة المتأنية لما خرجت به القمة من نتائج يبين لنا نجاحها في الخروج بنتائج إيجابية في العديد من المجالات، الأمر الذي حقق توازنا نسبيا إزاء فشلها في جوانب أخرى (النصراوي، 2001).

ومن هذا المنطلق فإنني سأحاول أن أجمل أهمية هذه القمة بالنقاط الآتية على ضوء ما تم مناقشته في هذه القمة:

1. يعتبر مؤتمر قمة عمان هو المؤتمر الأول الذي ينعقد تكريساً لمبدأ دورية انعقاد القمة العربية.

2. يعتبر المؤتمر الأول الذي يتم فيه بحث الحالة العراقية الكويتية.
3. استطاعت القمة تسليط الأضواء على القضية الفلسطينية أمام العالم الخارجي وتجاوزت غيرها من القمم في هذا المجال، حيث وصفت العدوان الإسرائيلي بالعنصرية، وانتقدت استخدام الولايات المتحدة لحق النقض ضد مشروع القرار الداعي لحماية الفلسطينيين.
4. ناقشت القمة تطوير وإصلاح جامعة الدول العربية.
5. دعت القمة إلى تطوير العمل السياسي والاقتصادي بين الدول العربية.
6. ظهور تغيّر في لغة الخطاب السياسي العربي وتجاوز لغة الشّجب والاستنكار وصولا إلى صيغ أكثر واقعية تتناسب مع معطيات الواقع العربي.

7.3.4 مؤتمر القمة الخامس والعشرون (قمة بيروت 2002)

جاء انعقاد مؤتمرالقمه في بيروت عام 2002 تأكيدا على تمسك الدول العربية بدورية انعقاد القمة العربية التي أقرت في القاهرة عام 2000 وإدراكا منها لأهمية انتظام دورية انعقاد القمة لما له من طابع ضروري وأساسي لتفعيل مؤتمرات القمة والجامعة العربية في مواجهة التحديات الجسيمة التي يتعرض لها العرب – أمة ونظاماً – والمتمثلة في إعادة التشكيل الجارية للنظام الدولي والأنظمة الإقليمية المندرجة في إطاره.

وقد أحاط بهذه القمة ظروفا عديدة ساهمت في إيجاد حالة من التوتر والتخوف في المنطقة العربية بشكل عام تمثلت فيما يلي:

أولا: محاولة فرض الولايات المتحدة تغييرات تمس المنطقة بشكل عام وخصوصا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

ثانيا: سعي إسرائيل لفرض واقع احتلالها بالقوة والضغط على الطرف الفلسطيني للقبول بإملاءاتها (عوني، 2002).

ونتيجة لهذه الظروف فإن التحديات التي واجهت القمة كانت تحديات جساما تطلبت توفير أكبر قدر من التضامن والتنسيق للوصول إلى حلول تتناسب مع طبيعة المرحلة أو الظروف الراهنة.

1.7.3.4 الموقف الأردني في مؤتمر قمة بيروت 2002 .

باعتبار أن الأردن كان يرأس مؤتمر القمة السابق –قمة عمان– فقد توجّب عليه تقديم تقرير شامل عن الفترة ما بين القمتين، وقد قام رئيس الوزراء الأردني بتقديم هذا التقرير نيابة عن الملك إلى قمة بيروت في 27 آذار 2002، حيث أكد التقرير على احترام سيادة العراق واستقلاله ووحدة أراضيه كما أكد على ضرورة وضع حد لكل ما يتعرض له العراق من حصار أو إجراءات تمس بأمنه وسيادته على أراضيه (السعيديين، 2007).

ولعل هذا التقرير يجسد لنا الرؤية الأردنية تجاه العراق في تلك الفترة، خصوصا وأنه بدأت تلوح في الأفق بوادر التحرك الأمريكي ضد العراق بحجة مكافحة الإرهاب أو الضغط لعودة المفتشين الدوليين، حيث قام نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني بجولة شرق أوسطية سبقت انعقاد القمة في محاولة منه للحصول على تأييد لضرب العراق، شملت مجموعة من الدول العربية والتي رفضت جميعها توجيه أي ضربة عسكرية للعراق.

وقد ركز الموقف الأردني في هذه القمة على ضرورة العمل على تجنيب العراق أي عملية عسكرية، كما دعا إلى الحوار البناء بين العراق والأمم المتحدة وفي الوقت نفسه أوضح الأردن أن القيام بأي عملية عسكرية ضد العراق ستكون له نتائجه السلبية على المنطقة العربية من كافة النواحي، كما أنها ستؤثر على الأردن بشكل خاص نظرا للعلاقات التي تربطه بالعراق.

وانطلاقاً من هذا وبالاعتماد على قرارات قمة بيروت، فإن الملك عبدالله الثاني قد كثّف اتصالاته واجتماعاته ومشاوراته مع قادة الأمة العربية وقادة العالم بشكل عام لإيجاد السبل الكفيلة لحل المسألة العراقية، وفي هذا الصدد يقول الناشط في إحدى الجمعيات العربية الأمريكية مثنى الحارثي والذي كان متابعا للملف العراقي " إن جهد جلالته كان بارزاً ومؤثراً في إبراز القضية العراقية " (المناصير والبواريد 2003، ص 95).

أما على صعيد القضية الفلسطينية؛ فيمكن القول إن هذه القمة قد حملت في ثناياها خطوة هامة تمثلت في مبادرة السلام العربية والتي انطلقت من مقترحات

السلام التي أعلنها ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز والتـــي يمكـــن تلخيصها فيما يلي:

1. الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967.
2. قبول قيام دولة فلسطينية ذات سيادة وعاصمتها القدس.
3. إقامة علاقات طبيعية من قبل الدول العربية مع إسرائيل (القرعي 1982).

أي أن هذه المبادرة دعت إلى الانسحاب الكامل من الأراضي العربيـــة المحتلـــة عام 1967 مقابل التطبيع الكامل مع إسرائيل، ولعل هذه المبادرة تعتبر طرحاً جديداً من قبل القيادات العربية، حيث لم تطرح الدول العربية منذ بدايـــة انطـــلاق القمـــم العربية أي مبادرة سلام جماعية مع إسرائيل إذا ما استثنينا مبادرة الأمير فهد فـــي بداية الثمانينات.

وقد كان الأردن من أوائل الدول التي دعمت هذه المبادرة ودعت إلى اعتمادهـــا كمرجعية لتحقيق السلام بين العرب واسرائيل، كما أيدت هذه المبـــادرة كـــل مـــن السعودية ومصر والسلطة الفلسطينية، بينما رفضتها ليبيا وتحفظت عليها كـــل مـــن سوريا ولبنان (عوني، 2002).

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الموقف الأردني قد جاء انسجاما مع ضرورة إيجاد حل للقضية الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وذلك لكون الأردن يكاد يكون الأقرب للقضية الفلسطينية من بين مجموعة الدول العربية، وعليـــه فإنـــه يـــرى أن تطبيق مثل هذه المبادرة من شأنه أن يساهم في حل هذه المعضلة، الأمر الذي سينتج عنه تخفيف العبء على الشعب الفلسطيني وتمكين اللاجئين من العودة مـــع حفـــظ حقوقهم المشروعة، كما أن دعم هذه المبادرة سيكون مسوّغاً شرعياً أمام الرأي العام العالمي في مواجهة الضغوطات الإسرائيلية المتكررة، وللتأكيد على ذلك يقول الملك عبدالله الثاني " إن هذه المبادرة تبعث برسالة واضحة للعالم كله بأن العرب يريدون السلام ويعملون من أجل تحقيقه لجميع شعوب المنطقة وإن إســـرائيل التـــي تضـــع العراقيل أمام تحقيق السلام " (الخوالدة والترك، 2007، ص 110).

ومن الجدير بالذكر أن هذه المبادرة استطاعت أن تحصل على تأييد العديد من الدول غير العربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وذلك على لسان الرئيس بوش في تصريح له بتاريخ 4 أبريل 2002 .

ولذا فإن دعم الأردن لهذه المبادرة كان في نظره يعتبر فرصة هامة للضغط على إسرائيل في تحقيق المطالب العربية وخاصة أنها حصلت على هذا التأييد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر الراعي الرسمي لإسرائيل والداعم الرئيس لها وقد تعزّز هذا التأييد الأمريكي بصدور أول قرار لمجلس الأمن في مارس 2002 يشير إلى دولة فلسطين وهو القرار رقم 1397 والذي قدمته الولايات المتحدة، كما أكد الرئيس بوش في خطابه يوم 26 يونيو 2002 على أن السلام الحقيقي يتطلب إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام 1967، كما تضمّنت وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي وقعها الرئيس بوش في 17 سبتمبر 2002 التزاماً أمريكيا بقيام دولة فلسطينية مستقلة (القرعي، 1982).

ومن هذا المنطلق؛ فإن استغلال مثل هذه الفرصة ضرورة تتطلب الدعم والمساندة في محاولة للوصول الى الحقوق المشروعة من خلال استغلال الضغط الدولي واستثمار أكبر قدر من الفرص المتاحة، خصوصا وأن إسرائيل تعتبر دولة ذات قدرات عسكرية هائلة مقارنة مع الدول العربية المجاورة لها.

وفي الخلاصة يمكن أن نصف الموقف الأردني في هذه القمة بأنه جاء موقفاً عربياً ينحو باتجاه إيجاد الحلول للمسائل العالقة، وتهيئة المناخ اللازم في سبيل الوصول إلى حلول تتناسب مع طبيعة المرحلة، الأمر الذي ينعكس إيجابا على المنطقة العربية إذا ما طبق بصورة مناسبة على أرض الواقع، فقد أكد الأردن مواقفه الثابتة تجاه القضايا العربية المركزية لا سيما القضية الفلسطينية والعراقية " بشكل لا يقبل التأويل وبشكل يشكل العنوان للموقف العربي المتوازن " (الحطاب، 2002، ص 22).

8.3.4 مؤتمر القمة السادس والعشرون (قمة شرم الشيخ 2003)

عقد هذا المؤتمر في ظل ظروف بالغة السوء حيث كان يتم التحضير لغزو العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، بالإضافة إلى ما كانت تشهده الساحة الفلسطينية من توترات وقد كان من المقرر أن تعقد هذه القمة في العاصمة البحرينية المنامة غير أن ظروفا معينة أدت إلى انعقادها في شرم الشيخ برئاسة البحرين وقد قررت القمة إنشاء لجنة سداسية تضم إلى جانب مصر كل من البحرين وسوريا ولبنان وتونس والأمين العام للجامعة العربية للتشاور مع الولايات المتحدة والعراق.

1.8.3.4 الموقف الأردني في مؤتمر قمة شرم الشيخ 2003.

ارتكز الموقف الأردني في هذه القمة على عدة محاور رئيسية تمثلت في التأكيد على أهمية انعقاد القمة العربية وضرورة تفعيل آليات العمل العربي المشترك ومحاولة إيجاد نوع من الإجماع حول المبادرة العربية للسلام مع اسرائيل بالإضافة إلى التركيز على استخدام الطرق السلمية لحل القضية العراقية وتجنيب العراق الحرب التي باتت تشكل تهديدا جديدا للمنطقة العربية بأسرها.

ففي مجال التركيز على أهمية انعقاد القمة العربية بشكل دوري ظهر واضحا أن الأردن من خلال خطاب الملك عبدالله في هذه القمة يؤمن بدورية الانعقاد وأهميتها بالنسبة للعمل العربي المشترك، وفي معرض تأكيد الموقف الأردني على أهمية انعقاد القمة العربية يقول الملك عبدالله الثاني أن " انعقاد القمة العربية بشكل دوري في كل عام يؤسس لمنهج جديد في مسيرة العمل العربي المشترك " (السعيديين 2007، ص 256)، وكنتيجة للظروف التي عقدت فيها قمة شرم الشيخ كان الموقف الأردني يرى أن لهذه القمة أهمية خاصة في منظومة العمل العربي المشترك وبالتالي فإن عليها الخروج بقرارات هامة تساهم في حل الأزمات العربية وتدعم وجهات نظر الدول العربية وقد أكد على ذلك ما قاله الملك عبدالله في خطابه " إن العالم من حولنا ينظر إلى هذه القمة باهتمام كبير"(السعيديين، 2007، 251).

أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فقد ارتكز الموقف الأردني على ضرورة دعم مبادرة السلام العربية التي طرحت في قمة بيروت عام 2002 والتي أكـــدت علـــى ضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 وفي هذا المجال توجّه الموقف الأردني إلى إيجاد إجماع عربي يدعم هذه المبادرة وذلـــك لقناعة الأردن بأن فاعلية هذه المبادرة لا تأتي إلا عن طريق توفير الإجماع العربي والإسلامي لهذه المبادرة، وفي معرض تأكيده على دعم هذه المبادرة يقـــول الملـــك عبدالله الثاني " لا بد لنا من التأكيد في قمتنا هذه على أهمية دعـــم مبـــادرة الأميـــر عبدالله بن عبدالعزيز لتفعيل العمل العربي المشترك "(السعيديين 2007، ص251).

كما أكد الأردن على ضرورة قيام دولة فلسطينية مســـتقلة وعاصـــمتها القـــدس الشريف "مشيرا إلى ضرورة اتخاذ الإدارة الأمريكية خطوات عملية علـــى طريـــق تنفيذ إعلان الرئيس بقيام دولة فلسطينية بحلول عام 2005".

وبنفس الوقت تناول الموقف الأردني خارطة الطريق وشدّد على ضرورة تنفيذها بصورة كلية مشيراً إلى أن الأردن يرى بأن عدم تنفيذها بشكل كامل ســـيؤدي إلـــى فشلها كما دعا إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية فـــي حـــل الصـــراع العربـــي الإسرائيلي وعدم اتباع سياسة الكيل بمكيالين بين الطرفين العربي والإسرائيلي.

أما بالنسبة للقضية العراقية؛ فقد تمثل الموقف الأردني في قمة شرم الشيخ عـــام 2003 في تنبيه الدول العربية من خطورة الحرب على العراق حيث يقـــول الملـــك عبدالله الثاني في خطابه أمام مؤتمر القمة " إن الأردن يؤكد على خطورة الوضـــع ويحذر من إمكانية تقسيم العراق إذا ما وقعت الحـــرب " (الســـعيديين، 2007، ص 249)، كما دعا في نفس الوقت إلى ضرورة قيام الدول العربية بجهودها لمنع وقوع الحرب التي أصبحت على الأبواب ودعا إلى عدم اليأس والاستمرار في بذل الجهود اللازمة واتخاذ الإجراءات التي تهدف في مجملها إلى حل الأزمة العراقية وفي هذا يقول الملك عبدالله الثاني " بالرغم من أن تجنيب العراق والمنطقة شبح هذه الحرب أصبح ضعيفاً إلا أن هذا لا يمنعها من مواصلة الجهـــود المخلصـــة للحيلولـــة دون وقوعها " (السعيديين، 2007، ص 249) كما أكدت القيادة الأردنية في قمـــة شـــرم

الشيخ أن شن الحرب على العراق ستعاني منه كل شعوب المنطقة العربية وبالتـــالي فإن على جميع الدول العربية السعي إلى حل هذه الأزمة.

وقد تلخّصت وجهة النظر الأردنية فيما يتعلق بحل الأزمة العراقية بضرورة بذل الجهود اللازمة لدى الدول المعنية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدعوة إلى إعطاء المفتشين الدوليين الوقت الكافي للقيام بعملهم وتطبيق قرارات الشـــرعية الدولية، وفي الوقت الذي دعا فيه الأردن إلى تطبيق قـــرارات الشـــرعية الدوليـــة بالنسبة للعراق فإنه دعا إلى تطبيقها على إسرائيل وعدم التمييز أو الكيل بمكيـــالين في هذا الأمر وقد قال الملك عبدالله الثاني " أنه إذا كان العـــراق مطالبـــا بتطبيـــق القرارات الدولية فإنه يجب على المجتمع الدولي تطبيق القـــرارات الدوليـــة علـــى إسرائيل بشأن أسلحة الدمار الشامل والقضية الفلسطينية وقيـــام الدولـــة الفلســـطينية وانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في عدوانها على الـــدول العربية عام 1967 وتطبيق القرارات 242 و 338 وجميع القـــرارات الدوليـــة في هذا الشـــأن.

ومن خلال استعراض مواقف الدول العربية في هذه القمة وما دعت إليه يتضـــح أن الموقف الأردني في هذه القمة قد جاء متوافقا معها من حيـــث دعـــوة المجتمـــع الدولي لمنع الحرب على العراق ، وكذلك بالنسبة إلى تفعيـــل قـــرارات الشـــرعية الدولية على جميع الأطراف والتأكيد على وحدة وسلامة العراق واستخدام الحلـــول السلمية في هذه الأزمة.

وقد سعى الأردن في هذه القمة إلى توظيف البعد القومي من خلال ربط الأزمات التي تواجهها الأمة العربية واعتبارها تشكل تحديا لكل الدول العربية وبالتالي فـــإن عليها أن تواجه هذه الأزمات بشكل جماعي يوفر لها القدرة الكافية على مواجهتهـــا كما يوفر لها الدعم المطلوب أمام المجتمع الدولي.

9.3.4 مؤتمر القمة السابع والعشرون (قمة تونس 2004).

جاء انعقاد مؤتمر قمة تونس عام 2004 في وقت كانت فيه تواجه المنطقة العربية العديد من التهديدات والتحديات التي أدت إلى حالة من الضعف في بنية النظام العربي بشكل عام.

ومن أبرز هذه التهديدات أو التحديات استمرار حالة الفوضى الأمنية في العراق والتصعيد الإسرائيلي المتواصل ضد الشعب الفلسطيني، وتزايد حدة الانتقادات الموجهة لبعض الدول العربية، وتزايد التحركات الأمريكية الرامية إلى تغيير واقع المنطقة وإعادة رسم خريطتها السياسية، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول العربية ووجود بعض الخلافات بين الدول العربية نفسها.

وقد اشتمل جدول أعمال القمة على العديد من البنود من أهمها القضية الفلسطينية وعملية السلام والأوضاع الأمنية في العراق والإصلاح السياسي في المنطقة العربية وكذلك تطوير العمل العربي المشترك وإصلاح الجامعة العربية وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ومناقشة الوضع الاقتصادي في المنطقة العربية بالإضافة إلى تطوير عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والميثاق العربي لحقوق الإنسان.

1.9.3.4 الموقف الأردني في مؤتمر قمة تونس 2004.

في سياق الجهود التي بذلها الأردن في سبيل الإعداد الجيد لهذه القمة، قام الأردن بإعداد ميثاق لحقوق الإنسان دعا فيه إلى الانسجام مع المعاهدات الدولية والأخذ بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك الأخذ بحقوق المرأة والطفل.

ويأتي هذا حرصا من الأردن على تفعيل وتطوير حقوق الإنسان التي لم تكن حاضرة بشكل واضح وصريح في نصوص ميثاق جامعة الدول العربية، ولعل هذا دليل حرص من الأردن على تطوير ميثاق الجامعة العربية والتي سعى في مناسبات عديدة إلى تطويرها.

كما قام الملك عبدالله الثاني بطرح وثيقة للإصلاح الحقيقي في مختلف الميادين من أجل التغيير والسلام والتنمية ، وقد قام هذا الطرح على أسس راسخة تستند إلى المعرفة الحقيقية لما يجري من أحداث وتطورات في المنطقة، وبما ينعكس إيجاباً على مصالح وأمن المنطقة العربية وبشكل يؤدي إلى توفير التزام جدي يصعب التراجع عنه وذلك لأن هذه المبادرة " تقوم على ثورة حقيقية في الأخلاق المدنية والسياسية والاقتصادية والإدارية " (أبو سويلم،2004، ص27).

وقد جاء الموقف الأردني في هذه القمة منسجماً مع التوجهات العربية التي طرحت في القمة حيث كان من أوائل الدول التي دعمت المقترح المصري الذي دعا إلى رفض مفهوم الشرق الأوسط الكبير انطلاقا من قاعدة رئيسة وهي أن الدول العربية لها خصوصيتها التي لا يمكن التجاوز عنها أو صهرها.

كما دعم الأردن وثيقة العهد والوفاق والتضامن التي اقترحتها المملكة العربية السعودية والتي تضمنت العمل على تحقيق أهداف جامعة الدول العربية وضمان تنفيذ الدول الأعضاء للالتزامات المترتبة عليها ودعم العلاقات العربية البينية كما تضمنت تطوير الأجهزة والهيئات العربية المتخصصة واستكمال إنجاز منطقة التجارة الحرة العربية ووضع استراتيجية اقتصادية عربية وتأهيل اقتصاديات الدول العربية الأقل نمواً (مركز الخليج، 2004).

أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية؛ فقد نادى الأردن بضرورة التمسك بمبادئ مبادرة السلام العربية، والتي اعتبرها الحل الأمثل لهذه القضية كما دعا الأطراف الدولية إلى تحمل مسؤولياتها ودفع عملية السلام، وتم التأكيد على ما ورد في رسالة الرئيس الأمريكي إلى الملك عبدالله الثاني إزاء تثبيت مرجعية السلام وعدم الحكم على المفاوضات بشكل مسبق، كما أثنى القادة العرب في البيان الختامي للقمة على الجهود والاتصالات العربية التي تمت مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي كان من أبرزها الجهود التي قامت بها القيادة الأردنية (مركز الخليج،2004).

وأكد الأردن في هذه القمة على تمسكه الشديد بعروبة القدس ورفضه أي إجراءات قد تمس به ، كما دعا المجتمع الدولي إلى العمل الفوري لوقف ما يتعرض له الشعب الفلسطيني ورفض الحصار المفروض على الرئيس الفلسطيني ياسر

عرفات وضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والاستمرار في دعم السلطة الفلسطينية.

أما في الملف العراقي؛ فقد "انسجم الموقف العربي في قرارات القمة مع الموقف الذي نادى به الأردن على الدوام في شأن العراق من خلال أخذ موقف مُبادر وعدم الوقوف موقف المتفرج" (زغيلات وملكاوي، 2004، ص25).

ولعل هذا الموقف قد جاء حرصاً من الأردن على إعادة دمج العراق مع الصف العربي والتنبّه إلى ما يتعرض العراق من امتدادات خارجية تهدف إلى سلخ العراق عن هويته العربية وطمس معالمها ، وإعادة تشكيل العراق وفقا لأهواء هذه الامتدادات الأمر الذي يؤدي إلى تهديد جديد للأمن القومي العربي باعتبار أن أمن أي دولة عربية هو جزء من الأمن القومي العربي الشامل.

واعتماداً على ذلك دعا الأردن إلى ضرورة المساهمة في حل الأزمة العراقية والعودة إلى تفعيل المشاركة العربية في العراق من خلال إعادة العلاقات معه وفتح القنوات الدبلوماسية بين الدول العربية وبين العراق والعمل على تجنيبه السير وفق التوجّهات الخارجية.

وبشكل عام يمكن القول إن الموقف الأردني في قمة تونس قد شكل نقطة ارتكاز وانطلاق ، وذلك من خلال الرؤية الواضحة والعملية بشأن الملفات الساخنة ذات الأولوية على الأجندة العربية (الرأي، 2004، عدد 12298).

كما يمكن القول إن الموقف الأردني استطاع تحقيق ما يريده من القمة لصالح القضايا العربية المختلفة؛ أما في موضوع الإصلاح في الوطن العربي فقد استطاع الأردن أن يحقق نوعا من الاعتماد للأفكار التي طرحها في القمة والتي هدفت إلى إيجاد تنمية شاملة في مختلف الميادين (زغيلات وملكاوي، 2004، 25).

وفي ضوء ما سبق؛ فإننا نرى موقفا أردنيا فاعلا ومؤثرا في هذه القمة استطاع أن يكرس دوره ويضع نفسه في مقدمة الدول العربية التي تحتل المكانة البارزة في النظام العربي كما نرى موقفا شاملا لكافة القضايا العربية واهتماماً بالغاً في ضرورة إيجاد الحلول اللازمة لها.

4.4 التقييم العام لموقف الأردن في مؤتمرات القمة العربية

إن مؤتمرات القمة العربية هي أهم الوسائل التي يمكن من خلالها جمع كلمة الأمة العربية وحشد صفوفها، كما أنها الوسيلة الرئيسة لمناقشة جميع الأزمات والقضايا المرتبطة بالنظام العربي بشكل عام، كما أن الأردن دولة مؤسسة في جامعة الدول العربية ومن أوائل الدول العربية التي دعت إلى ضرورة تقوية العمل العربي المشترك الذي يتجلى بأفضل صورة في مؤتمرات القمة.

وانطلاقاً من هذا؛ فإن الأردن قد سعى إلى حضور جميع مؤتمرات القمة التي عقدت الطارئة منها والعادية، حرصاً على تفعيل العمل العربي وانتماءً منه إلى نظامه العربي، كما كان لحضوره الأثر البارز والدور الفاعل في تقريب وجهات النظر ووضع الاقتراحات اللازمة لذلك، والتي تهدف في مجملها إلى جمع الكلمة وتحقيق تطلعات الشعوب العربية.

وبما أن الأردن يعتبر من أهم الدول في النظام الإقليمي العربي فمن الطبيعي أن تكون له مشاركة ملتزمة في مختلف القمم العربية، بل إن مسألة المشاركة كانت بالنسبة للأردن قضية لا تحتاج إلى نقاش، إذ إنه من خلال تتبع الموقف الأردني في مختلف القمم العربية يظهر لنا بصورة واضحة مدى الالتزام بالمشاركة وكذلك الالتزام بتنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية.

ومن خلال دراسة مؤتمرات القمة يتضح أن الأردن يأتي في المراكز الأولى من حيث المشاركة والحضور، كما أنه يأتي في المركز الرابع من حيث انعقاد مؤتمرات القمة على أرضه أو استضافتها، كما يتضح لنا أن الموقف الأردني في هذه المؤتمرات قد جاء ملتزماً برغبة الأغلبية من الدول العربية، حيث لم يكن في أي مؤتمر معارضا لأي قرار يصدر عنها، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن القول إن استضافة الأردن لمؤتمرات القمة العربية كانت استضافة مميزة، حيث كانت القمة الأولى في عام 1980 في عمان، وتعتبر هذه القمة الأولى في مجال التنمية الاقتصادية في الوطن العربي تلاها قمة 1987 والتي سميت بقمة الوفاق والاتفاق وهي لا شك تعتبر قمة مميزة من حيث مدى تحقيق التوافق العربي فيها، كنتيجة للجهود التي بذلها الأردن في هذا الجانب، أما القمة الثالثة التي استضافها الأردن

فكانت في عام 2001، وتعتبر هذه القمة القمة الدورية الأولى التي أسّست إلى تطبيق مبدأ انعقاد القمة العربية بشكل سنوي والذي ما زال سارياً حتى كتابة هذه السطور.

أما بالنسبة للموقف الأردني داخل هذه المؤتمرات، فإنه يمكننا القول بأن الموقف الأردني عادة ما كان شاملا لجميع هموم وقضايا العالم العربي، حيث كانت القضية الفلسطينية الأبرز في الموقف الأردني في هذه المؤتمرات، وكذلك القضية العراقية وغيرها من القضايا التي لا يتسع المجال لذكرها.

ومن خلال تتبّع الموقف الأردني في مؤتمرات القمة العربية يتضح لنا أيضا أن هنالك التزاماً فعلياً في تطبيق ما يتم الاتفاق عليه في هذه المؤتمرات، إذ نلمس تحركا واضحا من قبل الأردن وعلى كافة الأصعدة وفي مختلف المحافل الدولية وذلك لدعم المواقف والقرارات التي تتخذ في مؤتمرات القمة العربية فكثيرا ما دعت القيادة الأردنية في مباحثاتها أو خطاباتها إلى ضرورة التقيّد والالتزام بما تنادي به مؤتمرات القمة، كما لا يفوتني أن أنوّه إلى التزام الأردن بتقديم الدعم المالي اللازم والمنبثق عن مؤتمرات القمة على الرغم من ضعف إمكاناته المادية والأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها.

الخاتمـــة

تشكل القضايا والأزمات العربية قضايا محورية أمام النظام العربي، إذ لا يمكن لأي دولة عربية التنصّل من مسؤولياتها تجاه هذه القضايا وذلك لاعتبارات عديدة يأتي في مقدمتها طبيعة النظام الذي تنتمي إليه بما يحمله من روابط تاريخية ودينية وبما يشكله من التزام يجعل من الصعب على أي من الدول التجاوز عليه.

والأردن الذي نشأ منذ بدايته تحت قيادة هاشمية تربطها علاقة وثيقة بالنظام العربي وقضاياه كان منذ بدايته حاملا لهموم وقضايا العالم العربي فكانت الثورة العربية الكبرى خير دليل على ذلك.

ومن هذا المنطلق جاء التزام الأردن بقضايا أمته التي رافقته منذ نعومة أظفاره فنراه يواجه منذ البداية الهجرة اليهودية والاستيطان في الضفة الغربية، واستمر

طوال العقود السابقة في مواجهة كل ما يطرأ على أمته من تحديات أو تهديدات، فها هو يشترك في الحروب التي تعرض لها العالم العربي ويقف بصلابة إلى جانب العراق في حربه مع إيران، ويحاول جهده في حل أزمة الخليج الثانية ويستخدم كافة وسائله لمنع احتلال العراق، وغير ذلك من إجراءات قام بها في سبيل مواجهة قضايا الأمة التي ينتمي إليها.

ولعل الأردن بموقعه الجغرافي كان من أبرز الدول التي ارتبطت بقضايا الأمة العربية، حيث كانت فلسطين التي تجاوره القضية الأبرز بالنسبة للنظام العربي وكذلك كانت العراق التي تجاوره أيضا الملف الساخن على أجندة النظام العربي.

وفي ضوء ذلك؛ ارتبط الأردن بهذه القضايا بصورة كبيرة لا يمكن لأحد إنكارها أو تجاهلها، وعلى نحو يوحي بالتزام قومي إزاء هذه القضايا، وذلك باعتبار أن هذه القضايا تشكل تهديدا لأمن العرب جميعا ولأمن الأردن بشكل خاص.

ونظراً لمدى تأثير هذه القضايا على الأردن؛ فإننا نراه يسعى في كل المحافل الدولية ويدعو إلى حلها بالطرق السلمية التي تكفل الحقوق العربية وتعيد الحقوق لأصحابها، فنراه تارة يتوجه إلى الدول الكبرى ذات العلاقة ويحثها على حل هذه القضايا، ونراه تارة أخرى يتوجه إلى هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ويسعى من خلالها إلى وضع الحلول المناسبة وإلزام أطراف النزاع بها ولا سيما الطرف الإسرائيلي.

أما على المستوى العربي؛ فقد بذل الأردن جهودا مضنية في سبيل توحيد الجهود العربية، وتنمية العمل العربي المشترك انطلاقا من فرضية مفادها أن تحقيق الإجماع العربي حول أي قضية يسهم في إبرازها على المستوى العالمي ويحشد الدعم العالمي لها كما يوفر الإجماع العربي لها قوة معنوية ومادية وتوفر لها سبل النجاح المطلوبة.

ولما كانت مؤتمرات القمة العربية هي المنبر الأهم والوسيلة الأبرز التي يمكن من خلالها مناقشة القضايا العربية واتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة، فقد كان على الأردن أن يستغل هذه المؤتمرات في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها من خلال حشد التأييد العربي والحصول على الدعم اللازم وتوفير غطاء الشرعية

المطلوبة، حيث نرى حرصاً أردنياً على تفعيل مؤتمرات القمة العربية وحضوراً أردنياً بارزاً ومشاركة على أعلى المستويات، وطرح متميز لكافة سبل الحل المتعلقة بالقضايا العربية، بالإضافة إلى الجهد البارز فيما يتعلق بآلية تطوير العمل العربي المشترك من خلال جامعة الدول العربية التي تشكل الإطار المؤسسي الذي يجمع بين مختلف الدول العربية.

ومن خلال استعراض المواقف الأردنية في مؤتمرات القمة العربية نخلص إلى أن الموقف الأردني قد جاء منسجما في أغلب هذه المؤتمرات مع المواقف العربية الأمر الذي يعكس تمسك الأردن بموقفه العربي وحرصه على تحقيق التضامن داخل الصف العربي.

كما نرى من خلال ما تم طرحه من قبل الجانب الأردني في مؤتمرات القمة المختلفة شمولية في الطرح، أي أن الموقف الأردني قد جاء شاملا لمختلف هموم وقضايا الوطن العربي لا سيما القضية الفلسطينية والقضية العراقية واللبنانية وغيرها، بشكل يوحي لنا بأن هنالك اهتماماً أردنياً بارزاً يشمل كافة القضايا العربية انطلاقا من رؤية تتمحور حول ارتباط الأزمات العربية بجميع الدول العربية التي تنتمي للنظام العربي نظرا لطبيعة العلاقة التي تربط بينها.

ويمكن أن نلحظ من خلال مؤتمرات القمة العربية رؤية أردنية مستقبلية شاملة أي أنها تنطوي على تقدير النتائج المستقبلية على أي أزمة عربية، وهنا لابد من الإشارة إلى الموقف الأردني إزاء الأزمة العراقية والتي كانت الرؤية الأردنية فيها تتمحور حول التحذير من إمكانية تقسيم العراق أو بسط جهات خارجية لنفوذها عليه.

وفي الخلاصة؛ فإنني أرى كباحث أن الأردن قد التزم بالصف العربي في أغلب حالاته إن لم تكن في جميعها، وتنازل عن العديد من رغباته في سبيل تحقيق التضامن العربي، كما أرى بأن الموقف الأردني في مؤتمرات القمة قد نبع من ارتباط عميق بأمته العربية؛ ولذا فإننا نراه يلتزم بكافة القضايا العربية ويقدم مختلف أشكال الدعم والمساندة لها، ويقف بكل قوة أمام كل ما يهدف إلى إضعاف النظام العربي، كما يسعى إلى إيجاد الحلول المناسبة لكافة قضاياه.

النتائج والتوصيات

يحتل الأردن أهمية خاصة في داخل النظام الإقليمي العربي كونه الدولة الأولى المعنية في مواجهة إسرائيل، كما أنه تمتع بعلاقات وثيقة طوال العقود السابقة مع النظام الإقليمي العربي، بحكم مجموعة الروابط التي تربطه مع النظام العربي وعلى هذا؛ فإنه من المنطق أن يكون لهذه الدولة تفاعل مع مجمل التغيرات أو التفاعلات التي يتعرض لها النظام الإقليمي العربي.

ولمّا كانت مؤتمرات القمة العربية تشكل منطلقا لبحث ومناقشة المشكلات أو الأزمات التي يتعرض لها النظام الإقليمي العربي فإنه من باب أولى أن يكون للأردن دور في هذه المؤتمرات باعتبارها تشكل المحور الأهم لمناقشة القضايا العربية ومعالجتها.

وفي ضوء ما سبق؛ ومن خلال دراسة مؤتمرات القمة العربية والموقف الأردني من القضايا العربية، فإن الباحث قد توصل إلى نتائج متعددة يمكن أن نجملها فيما يلي:

1. استجاب الأردن لجميع الدعوات التي دعت إلى عقد مؤتمرات القمة العربية.
2. شارك الأردن في مؤتمرات القمة العربية بشكل مستمر، وجاءت مشاركته في أغلب الأحيان على مستوى القمة ممثلة بشخص الملك.
3. كان للأردن دور هام في التئام مؤتمرات القمة العربية، حيث أنه دعا لعقد العديد من المؤتمرات مثل مؤتمر قمة الخرطوم 1967.
4. ارتكز الأردن على البعد القومي في جميع مواقفه تجاه مؤتمرات القمة.
5. هنالك العديد من المؤتمرات التي ارتبطت بالأردن بشكل مباشر، مثل مؤتمر قمة القاهرة 1970 ومؤتمر قمة الرباط 1974.
6. شكلت القضية الفلسطينية المحور الرئيس لمؤتمرات القمة العربية حيث كانت السبب في عقد مؤتمر قمة عام 1946 وبقيت القضية الأبرز على طاولة القمم العربية.
7. نظرا لارتباط الأردن بالقضية الفلسطينية التي كانت محور مؤتمرات القمة العربية، فقد كان للأردن دور هام في مؤتمرات القمة العربية، حيث سعى الأردن من خلالها إلى تعريب القضية وعدم حصرها على الأردن فقط.

8. تنازل الأردن عن العديد من رغباته لصالح النظام العربي، حيث اضطر إلى تقديم مصلحة النظام على مصلحته الوطنية في العديد من القضايا.
9. سعى الأردن من خلال مؤتمرات القمة العربية إلى حل جميع القضايا العربية.
10. سعى الأردن إلى تفعيل العمل العربي المشترك من خلال الجامعة العربية ومؤتمرات القمة العربية.
11. كان للأردن دور فاعل في طرح الخيارات والوسائل التي تساهم في حل القضايا العربية.
12. استخدم الأردن نهج الوسطيّة في تعامله مع النظام العربي.
13. حاول الأردن حصر الخلافات العربية على المستوى العربي، ودعا إلى ضرورة تفعيل دور الجامعة العربية في هذا المجال.
14. استطاع الأردن أن يؤدي دورا فاعلا في مختلف مؤتمرات القمة العربية.
15. جاء الموقف الأردني في مؤتمرات القمة العربية شاملا لجميع القضاياالعربية دون استثناء.
16. كان للقيادة الأردنية ممثلة بشخص الملك الحسين والملك عبدالله الثانيدور بارز وهام في أغلب مؤتمرات القمة الواردة في هذه الدراسة، حيث نلمس شمولية في الخطاب ورؤية مستقبلية واضحة في مجال حل القضايا العربية.
17. ساهمت القيادة الأردنية في طرح العديد من المبادرات التي تساهم في حل القضايا العربية.

أما التوصيات التي تراها الدراسة مناسبة لتفعيل الموقف الأردني في مؤتمرات القمة العربية فيمكن أن نجملها بما يلي:

1. استمرار مشاركة الأردن في مؤتمرات القمة العربية وبأعلى مستوى تمثيل.
2. تعاون الأردن مع أبرز الدول العربية في النظام الإقليمي العربي، وذلك ليتجنّب التنافس معها.
3. وضع آليات لتفعيل العمل العربي المشترك وتطوير ميثاق جامعة الدول العربية بما يتناسب مع الظروف الإقليمية والدولية المحيطة.

4. عقد مؤتمرات القمة العربية باستمرار في مقر الجامعة، وذلك تحاشياً للحساسية أو الخلافات التي تنتج عن انعقادها في دولة معينة، الأمر الذي يؤدي إلى إحجام بعض الدول العربية عن المشاركة فيها، أو المشاركة بمستوى تمثيل أقل من القمة.
5. استمرار الأردن في تبنّي النهج العربي وتعزيز مشاركته في جميع التفاعلات التي يتعرض لها النظام الإقليمي العربي.
6. ضرورة صياغة سياسة خارجية للأردن تتناسب مع الظروف الدولية والإقليمية المحيطة وتنسجم مع المصالح العربية.
7. الاستمرار في عقد مؤتمرات القمة العربية بشكل دوري ومنتظم.
8. تجاوز مسألة الشجب والاستنكار في مؤتمرات القمة العربية، والعمل على إيجاد آليات عمل ملموسة على المستوى العربي.

وأخيرا؛ فإنه لا بد من الإشارة إلى أن هنالك العديد من المعوّقات التي تعترض مؤتمرات القمة العربية والتي تؤدي بدورها إلى ضعف الإنجاز في هذه المؤتمرات الأمر الذي ينعكس سلبا على أداء هذه المؤتمرات، ويؤدي إلى تراجع في العمل العربي المشترك، مما يسهم في تعميق الفجوة بين الدول العربية.

غير أن الأمر الذي أرى أنه يبشر بخير للأمة العربية هو مسألة تطبيق دورية انعقاد القمم العربية التي بدأت منذ قمة القاهرة عام 2000 واستمرت إلى الوقت الحاضر، إذا ما فعّلنا هذه المؤتمرات وأوجدنا الآلية التي تستطيع إلزام الدول العربية بما يصدر عنها من قرارات.

وفي الخلاصة؛ آمل أن أكون قد وُفّقت في هذه الدراسة بما يرضي الله أولاً ويحقق الغاية المرجُوّة ثانيا، فإن أصبت فهذا توفيق من الله وإن قصّرت فمن نفسي وما أبرئ نفسي.

قائمة المراجع

إبراهيم، بيسم منسي؛ عبدالهادي، أمين. (2001). **القمة العربية لمجلس الجامعة بعمان**، أقوال، آراء، تمنيات، مطبعة العراب.

أبو بكر، توفيق. (2001). **قمة عمان حصاد وسياسات القمم العربية 1964-2000**، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية.

أبو دية، سعد. (1983). **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، الضوابط والمقومات**، عمان.

أبو دية، سعد. (1990).**عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة الحديثة، بيروت.

أبو دية، سعد. (2003). **السياسة الخارجية في البيانات الوزارية – تحليل مضمون أربعين بيان وزاري مع نصوصها الكاملة 1953- 2000**، أمانة عمان الكبرى.

أبو سويلم، سليمان. (2004). **بين القمتين**، صحيفة الرأي، عدد 12299، ص27.

أحمد، محمد السيد. (آذار1982). العمل العربي المشترك على مستوى القمة، **مجلة شؤون عربية**، عدد 13، ص42-55.

الأحمد، محمد سليمان. (2002). **السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي**، أوراق ووثائق المؤتمر الثالث 3-4 نيسان 2001م، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، دار الحامد، عمان.

بدران، ابراهيم. (1988). **الأردن والوسطية**، سلسلة التثقيف الشبابي، وزارة الشباب.

بطاينة، فؤاد.(2005). **المشهد الأردني من إرث الثقافة إلى مفهوم الدولة**، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

البلاونة، علي.(2001).**الأردن ورئاسة القمة العربية: التحديات والآفاق**، مركز دراسات الشرق الأوسط .

بيان مجلس الجامعة في دورة انعقاده غير العـادي كـانون أول 2000 ، **شـؤون عربية**، عدد 104، ص240-256.

تقرير الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المقدم الى المؤتمر الثـامن. (1998). **مجلة المستقبل العربي**، عدد 232، ص60-123.

تليلان، أسامة عيسى. (2000). **السياسة الخارجية الأردنية والأزمـات العربيـة**، الطبعة الأولى، وزارة الثقافة، عمان.

الجاسور، ناظم عبد الواحد.(2001). **الوحدة الأوربية والوحـدة العربيـة الواقـع والتحديات – دراسة مقارنة بين المشروعين بغية استشراف المسـتقبل** –، الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي،عمان.

جامعة الحسين بن طلال. (2004). **الحسين بن طلال والنظام الإقليمـي العربـي**، سلسلة بحوث وحوار الثقافة الوطنية، بحوث مؤتمرات دراسات فكر الحسين بن طلال وتراثه، المجموعة الثالثة.

الجامعة الهاشمية. (2001). وقائع ندوة الإرث الفكري للحسين.

حتي، ناصيف. (2005). أي دور مستقبلي لجامعة الدول العربية، **مجلـة شـؤون عربية**، عدد 122، ص86-91.

الحديثي، خليل. (2001أ). **الوظيفة والنهج الوظيفي فـي نطـاق جامعـة الـدول العربية**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

الحديثي، خليل. (2001ب). **النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية**، الطبعـة الأولى، بيت الحكمة، بغداد.

حسين، عدنان السيد. (1996). قراءة في نتائج القمة العربية، **مجلة شؤون الأوسط**، عدد52، ص58-63.

حسين، عدنان السيد. (1997). الدور الأردني إقليميـا، **مجلـة شـؤون الأوسـط**، عدد59، ص16-19.

الحصري، ساطع. (1957). آراء **وأحاديث في الوطنية والقومية**، الطبعة الثالثـة، دار العلم للملايين، بيروت.

الحضرمي، عمر. (2003). **العلاقات الأردنية السعودية**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، عمان.

الحطاب، سلطان. (2002). الموقف الأردني واضح، **صحيفة الرأي**، عدد11513، ص22.

حمادي، سعدون.(1994). **عن القومية والوحدة العربية، سألني سائل فأجبت**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الحمش، منير. (1995). **خمسون عاما على قيام جامعة الدول العربية -النظام الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية-**، الطبعة أولى ، دمشق .

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين. (1999) المجلد الأول.

الخلايلة، يسرى سالم. (1998). **أثر تطورات قضية فلسطين في العلاقات الأردنية الفلسطينية في الفترة من 1985- 1995**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة آل البيت.

الخوالدة، مصطفى؛ الترك، مصطفى. (2007). **جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم والقضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي**، عمان.

دالاس، رولان. (د.ن). **الحسين حياة على الحافة – تاريخ ملك ومملكة**، ترجمة جولي صليبا، الأهلية.

الدستور الأردني. (1986). مطبوعات مجلس الأمة.

الدقاق، محمد سعيد. (1990). **التنظيم الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة.

ربابعة، غازي. (د.ن). **الهاشميون والقضية الفلسطينية**، (د.م).

الرشدان، عبدالفتاح. (1998). جامعة الدول العربية بعد أكثر من نصف قرن على قيامها – نظرة تحليلية ورؤية مستقبلية، **مجلة شؤون عربية**، عدد95، ص7-31.

الرشيدي، أحمد. (1984). جامعة الدول العربية وفض المنازعات سلمياً دراسة مقارنة للخبرة التاريخية، **مجلة شؤون عربية**، عدد 37، ص148-166.

رضوان، طاهر. (1982). الوحدة العربية والجامعة العربية بين الأمل، **مجلة شؤون عربية**، عدد 13، ص19-25.

الرفوع، فيصل عودة. (1989). **الأردن والعمل العربي المشترك**، سلسلة التثقيف الشبابي.

الروابده، إسماعيل؛ الصغير، أحمد. (1996). **دبلوماسية القمة في إطار الجامعة العربية ودورها في حل المنازعات العربية 1964 – 1996**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

زغيلات، عبدالوهاب؛ ملكاوي، فيصل. (2004). **بعض تفاصيل جلسات القمة المغلقة**، صحيفة الرأي، عدد 12299، ص25.

زهران، جمال علي. (2001). **أزمات النظام العربي وآليات المواجهة**، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة.

سبأ، حبيب محمد عبد الصمد. (2006). **دور المملكة العربية السعودية في مؤسسة القمة العربية 1990 – 2004**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

السعيديين، ضيف الله سعد. (2007). **الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني بن الحسين وأثره على الإصلاح والتحديث في الأردن**، العقبة.

سليم، محمد السيد. (1984). **تحليل السياسة الخارجية**، بروفيشنال للإعلان، القاهرة.

السماك، محمد. (1992). جامعة الدول العربية وأزمة النظام العربي مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، **مجلة شؤون الأوسط**، عدد 11، ص40-56.

السيد، طلعت حامد. (1997). جامعة الدول العربية ومستقبل الوطن العربي، **مجلة شؤون عربية**، عدد 92، ص7-28.

شكري، محمد عزيز. (1973). التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والواقع، دار الفكر، دمشق.

شكري، محمد عزيز. (1975). **جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والواقع**، الطبعة الأولى، منشورات دار ذات السلاسل، د.م.

صالح، قاسم؛ الدروع، قاسم محمد. (1987). **مجموعة خطب القائد الأعلى.**

صحيفة الرأي. (2004). **القراءة المتأنية لملفات تونس**، عدد 12298، ص18.

الصمادي، سليمان مصطفى. (2004). **الأردن الحقيقة والوجود، دراسة واقعية للنهضة العربية والفكر السياسي الأردني**، دار نور الدين للطباعة والنشر، إربد.

الظاهر، نعيم. (2005). **جغرافية الأردن**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، إربد.

العاص، طارق جميل. (1996). **دبلوماسية السلام الأردنية 1967-1995**، د.م.

عبدالفتاح، محمد ربيع. (2001). قمة عمان والقضايا العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عدد15، ص127-135.

عبدالله، ثناء فؤاد. (10/ 1996) . مؤتمرات القمة العربية بين الإنجاز والإخفاق **مجلة المستقبل العربي**، عدد 212، ص5-22.

عبدالله، عبدالخالق.(1993). النظام الإقليمي الخليجي، **مجلة السياسة الدولية**، عدد114، ص26-30.

عبدالمجيد، أحمد عصمت. (1999). حصاد قرن ورؤية في المستقبل، **مجلة شؤون عربية**، عدد101، ص9-12.

عبدالمنعم، أحمد فارس. (1986). **جامعة الدول العربية 1945- 1985، دراسة تاريخية سياسية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

عبيدات، خالد. (2007). **الفكر العربي (وصف ونقد وانطلاق).**

العتيبي، صبحي .(د.ت). **الوسطية بين الكلمة والفعل في التجربة الأردنية**، منشورات لجنة تاريخ الأردن، سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة.

العدوان، عبد الحليم مناع. (1991). **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1964-1990**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية

عز العرب، محمد. (2004). ندوة النظام الإقليمي العربي والمبادرات العربية لتطوير جامعة الدول العربية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، **مجلة شؤون عربية**، عدد 117، ص97-112.

عطار، طلال محمد. (1999). جامعة الدول العربية بين الواقع والتحدي، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، جدة.

علي، سيد أنور. (2004). جامعة الدول العربية وفلسفة التطوير، **مجلة شؤون عربية**، عدد117، ص48-62.

علي، وجدان وآخرون. (2001). عوامل الثبات والحركة في سياسة الدولة الأردنية -حقبة الملك حسين، الطبعة الأولى، د.م.

عوني، مالك. (2002). القمة العربية: قضايا صعبة في وقت حرج، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 148، ص94-98.

غالي، بطرس؛ عيسى، محمود خيري. (1979). **مدخل في علم السياسة**، الطبعة السابعة، مكتبة الإنجلو المصرية.

الفار، عبد الواحد محمد. (1990). **التنظيم الدولي**، عالم الكتب، القاهرة .

الفارس، تيسير. (2001). **عبدالله الثاني ومستقبل العلاقة الأردنية الفلسطينية خيار الكونفدرالية والتسوية النهائية**، عمان.

الفرزلي، سيلمان. (1982). نقص الجامعة ونقيصة الإستقلال، **مجلة شؤون عربية**، عدد13، ص123-125.

فضة، محمد.(1991). **الأردن ومؤتمرات القمة**، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان.

فهمي، عبدالقادر. (1999). **النظام الإقليمي العربي، احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية**، الطبعة الأولى، دار وائل، الجبيهة.

القرعان، صالح. (1993). **الموقف الأردني من أزمة الخليج**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

القرعي، أحمد يوسف. (1982). الجامعة العربية والعلاقات العربية الدولية، **مجلة شؤون عربية**، عدد18، ص196-211.

القرعي، أحمد يوسف. (1998). القمة العربية ومسؤوليتها القومية، **مجلة السياسة الدولية**، عدد133، ص161-163.

القطاطشة، محمد حمد. (2002). **تطور الحياة السياسية في الأردن في عهد المغفور له جلالة الملك الحسين**، الطبعة الأولى، عمان.

قطيشات، ياسر. (2002). **السياسة الخارجية الأردنية والمصرية تجاه أزمة الخليج الثانية 1990-1991 - دراسة مقارنة**، دار الكندي، عمان.

الكتاب الأبيض. (1991). **الأردن في أزمة الخليج**، عمان.

الكفارنه، أحمد عارف.(1992). **الأردن في النظام الإقليمي العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

اللصاصمة، احمود حرب. (2001). **الهاشميون والوحدة العربية في التاريخ المعاصر**، الطبعة الأولى، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان.

الماضي، منيب؛ الموسى، سليمان. (1988). **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، الطبعة الثانية، مكتبة المحتسب، عمان.

المجدوب، طه. (1995). الجامعة العربية والأمن القومي في نصف قرن، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 119، ص102-114.

المجذوب، محمد. (1996). **التنظيم الدولي (النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية)**، الدار الجامعية، د.م.

المجذوب، محمد. (2001). مؤسسة القمة العربية، تحديات وآفاق، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عدد 16، ص45-60.

المجلس الوطني الفلسطيني. (2001). القمة العربية في عمان، نص البيان الختامي لقمة عمان، **مجلة المجلس**، عدد 21، ص85-91.

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية. (يونيو 2004). **مؤسسة القمة العربية ومنظومة الأمن القومي العربي (قمة تونس مايو 2004 نموذجاً)**، المجلس الاستشاري العربي. د.م.

مركز الريادة للمعلومات والدراسات. (1997). **سلسلة تنمية المجتمع المدني (4)** مؤتمر القمة العربية والتحديات الراهنة، عمان .

مركز دراسات الشرق الأوسط. (1999). **توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبدالله الثاني**، عمان.

مشاقبة، أمين. (2000). **السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار**، الطبعة الأولى منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

مشروع الميثاق الوطني الأردني. (1990).

مطر، جميل وآخرون. (1993). **جامعة الدول العربية (الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير)**، الطبعةالأولى، المركزالعربي لبحوث التنمية والتشغيل، جامعة القاهرة.

مطر، جميل وهلال، علي الدين. (1986). **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، الطبعة الخامسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

المناصير، هيثم؛ البواريد، عبدالحافظ. (2003). **عهد الأردن الجديد، العلاقات العربية والدولية والشأن المحلي والعربي والدولي في الزيارات الخارجية لجلالة الملك عبدالله الثاني**، سلسلة الكتب الملكية الرابعة، دائرة المطبوعات والنشر.

مهنا، محمد نصر.(1996). **مدخل الى الأمن القومي العربي في عالم متغير**، الإسكندرية.

الموافي، عبدالحميد. (1981). مؤتمرات القمة العربية كأسلوب للعمل العربي المشترك، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 31، ص68-82.

الموسى، سليمان. (1998). **تاريخ الأردن السياسي المعاصر حزيران 1967-1995**، منشورات لجنة تاريخ الأردن.

ميثاق جامعة الدول العربية

نافعه، حسن. (1984). الجامعة العربية ومستقبل النظام العربي، **مجلة شؤون عربية**، عدد37، 237-253.

نسيبة، حازم. (1990). **تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي 1952-1967**، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان.

النصراوي، سيف. (2001). أين نجحت قمة عمان وأين أخفقت، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 144، ص142-145.

النوايسة، سهم عناد. (2001). **القرارات الإستراتيجية في السياسة الخارجية الأردنية من عام 1970 حتى عام 1999**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

الهزايمة، عوض. (2004). **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، عمان.

هلال، علي. (1982). الجامعة العربية كتنظيم إقليمي، الأبعاد السياسية، **مجلة شؤون عربية**، عدد 13.، ص26-33.

وثائق وزارة الخارجية الأردنية.

الوخيان، غالب. (1993). **الفكر السياسي عند جلالة الملك الحسين بن طلال**، د.م.

الوخيان، نهار. (1994). **مواقف جلالة الملك الحسين بن طلال**، مطبعة مأدبا الجديدة.

وزارة الإعلام، **المجموعة الكاملة لخطب جلالة الملك الحسين**، وزارة الإعلام، الجزء الثاني.

اليساوي، شاكر. (1996). **في بعض المفاهيم والأفكار**، دار الينابيع، دمشق.

ملحق (أ)
ميثاق جامعة الدول العربية

ملحق (أ)
ميثاق جامعة الدول العربية

يتألف الميثاق من عشرين مادة تتعلق بأغراض الجامعة وأجهزتها، والعلاقات فيما بين الدول الأعضاء وغير ذلك من الشؤون، ويتصف الميثاق بالشّمولية والتنوع الواسع في تحديد مجالات العمل العربي المشترك، ويفتح الباب أمام الدول الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق، وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق، ولها أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض، ويجوز تعديل الميثاق بموافقة ثلثي الدول الأعضاء، وذلك لجعل العلاقات فيما بين الدول الأعضاء أوثق وأمتن ولتنظيم العلاقات بين الجامعة والمنظمات الدولية التي تسعى لصون السلم والأمن الدوليين، ويردف الميثاق ويكمله وثيقتان رئيستان هما معاهدة الدفاع العربي المشترك 1950 وميثاق العمل الاقتصادي القومي 1980.

ميثاق جامعة الدول العربية

مادة 1

تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة، وإذا رغبت في الانضمام فإنها تقدم طلبا بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب.

مادة 2

الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون التالية:

1. الشؤون الاقتصادية والمالية، ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة .

2. شؤون المواصلات، ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة، والبرق والبريد.
3. شؤون الثقافة.
4. شؤون الجنسية، والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.
5. الشؤون الاجتماعية.
6. الشؤون الصحية.

مادة 3

يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة، ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها.

وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ومراعاة تنفيذ ما تُبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات في الشؤون المشار إليها في المادة السابقة وغيرها.

ويدخل في مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

مادة 4

تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه، وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة.

ويجوز أن يشترك في اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى ويحدد المجلس الأحوال التي يجوز فيها اشتراك اولئك الممثلين وقواعد الممثلين.

مادة 5

لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذا وملزما.

وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أي دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينها وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء.

مادة 6

إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه، فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا.

ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالإجماع، فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة لا يدخل في حساب الإجماع رأي الدولة المعتدية.

إذا وقع اعتداء يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس فلمُمثل تلك الدولة أن يطلب انعقاده للغاية المبينة في الفقرة السابقة، وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة، حق لأي دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده.

مادة 7

ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله، وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظمها الأساسية.

مادة 8

تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حق من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها.

مادة 9

لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض والمعاهدات والاتفاقات التي سبق أن عقدتها أو التي تعقدها فيما بعد، دولة من دول الجامعة مع دولة أخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين.

مادة 10

تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية، ولمجلس الجامعة أن يجتمع في أي مكان آخر يعينه.

مادة 11

ينعقد مجلس الجامعة انعقادا عاديا مرتين في العام في كل من شهري مارس وسبتمبر، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة.

مادة 12

يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين، ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة الأمين العام، ويعين الأمين العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسين في الجامعة.

ويضع مجلس الجامعة نظاما داخليا لأعمال الأمانة العامة وشؤون الموظفين.

ويكون الأمين العام في درجة سفير، والأمناء المساعدون في درجة وزراء مفوضين، ويعين في ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة.

مادة 13

يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة، ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية.

ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة في النفقات، ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الاقتضاء.

مادة 14

يتمتع أعضاء مجلس الجامعة وأعضاء لجانها وموظفيها الذين ينص عليهم في النظام الداخلي بالامتيازات وبالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم.

وتكون مصونة حرمة المباني التي تشغلها هيئات الجامعة.

مادة 15

ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية، وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام، ويتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسة المجلس في كل انعقاد عادي.

مادة 16

فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق يكتفى بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشؤون الآتية:

أ. شؤون الموظفين.

ب. إقرار ميزانية الجامعة.

ج. وضع نظام داخلي لكل من المجلس واللجان والأمانة العامة.

د. تقرير فض أدوار الاجتماع.

مادة 17

تودع الدول المشتركة في الجامعة لدى الأمانة العامة نسخا من جميع المعاهدات والاتفاقات التي عقدتها أو تعقدها مع أي دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها.

مادة 18

إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة، ولمجلس الجامعة أن يعتبر أي دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول عدا الدولة المشار إليها.

مادة 19

يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق، وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ولإنشاء محكمة عدل عربية ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام.

ولا يبت في التعديل إلا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب وللدولة التي لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه دون التقيد بأحكام المادة السابقة.

مادة 20

يصدق على هذا الميثاق وملاحقه وفقا للنظم الأساسية المرعية في كل من الدول المتعاقدة وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة ويصبح الميثاق نافذا من قبل من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الأمـين العـام وثـائق التصديق من أربع دول.

حرر هذا الميثاق باللغة العربية في القاهرة بتاريخ 8 ربيع ثـاني سـنة 1364 هجري 22 مارس 1945 من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة.

وتسلم صورة منه مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة.

ملحق (ب)
نص خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني
في افتتاح قمة عمان 2001

ملحق (ب)

نص خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني

في افتتاح قمة عمان 2001

بسم الله وعلى بركة الله نفتتح أعمال الدورة العادية الثالثة عشرة لمجلس الجامعة العربية على مستوى القمة في انعقادها الدوري الأول.. وأدعو أصحاب الفخامة والسمو والمعالي لقراءة الفاتحة على أرواح شهداء الانتفاضة وشهداء الأمة.

بسم الله الرحمن الرحيم.. والحمد لله رب العالمين.. والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الأمين، أصحاب الفخامة والسيادة والسمو.. رؤساء وأمراء الدول العربية.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد..

فإنه ليسرني غاية السرور.. أن أرحب بكم في بلدكم الأردن أجمل الترحيب وأن أعرب عن عميق اعتزازي وشعب المملكة الأردنية الهاشمية بكم.. إخوة وإعزاء وقادة نكنّ لهم كل الاحترام والتقدير باستضافة هذه القمة العربية الثالثة التي حضي الأردن بشرف استضافتها.

كما يسرني أن أرحب أيضا بالسيد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة والسيد عبدالواحد بلقزيز الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي والسيد سالم أحمد سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية.

إن الأردن لا يعتز بشيء أكثر من اعتزازه بانتمائه لأمته العربية وحرصه على النهوض بواجبه تجاه قضاياها العادلة وتوحيد كلمتها وحشد طاقاتها من أجل المستقبل الذي يليق بتاريخها ودورها الحضاري والإنساني العظيم.

أصحاب الفخامة والسيادة والسمو..

لقد كانت القمم العربية السابقة في معظمها تعقد للاتفاق على قضايا موحدة تجاه القضايا التي استدعت انعقادها، وبالتالي فقد كانت تلك القمم محكومة بظروف خاصة تجعلها أقرب إلى رد الفعل منها إلى الفعل المستند إلى الرؤية الشمولية والريادة وأخذ زمِام المبادرة.

أما قمتنا هذه؛ وهي التطبيق الفعلي لقرار قمة القاهرة الأخيرة التي كان لجهود فخامة الرئيس " محمد حسني مبارك " الدور الكبير في إنجاحها، والذي نص على ضرورة انعقاد القمة العربية بشكل دوري في كل عام فهي تؤسس لمنهج جديد في مسيرة العمل العربي المشترك يستند إلى استمرار التواصل والتشاور والتنسيق بغض النظر عن الخلافات الآنية العابرة والظروف التي قد تمر بها هذه المنطقة، وقد يشكل هذا المنهج الحد الأدنى من طموحات الأمة العربية وتوقعات المواطن العربية الذي يتطلع إلى تفعيل النظام العربي بكامله، وتفعيل مبدأ العمل العربي المشترك على أساس من التضامن والتكامل وتعظيم القواسم المشتركة ونقاط الاتفاق ومعالجة القضايا الخلافية من منطلق وضع المصلحة العربية العليا فوق كل المصالح والاعتبارات.

إن مواجهة التطورات العالمية المتسارعة من حولنا والتي تشتمل على العديد من التحديات والتجمعات الاقتصادية التي تسعى لتوجيه وتوظيف العولمة لمصالحها وتستدعي أن نعمل معا وأن نكون مجموعة متكاملة وقادرة على مواكبة تلك التطورات والتفاعل معها بثقة ووعي وقدرة أكبر على مواجهة الآثار السلبية لهذه التطورات على شعوبنا ودولنا.

أصحاب الفخامة والسيادة والسمو..

لقد عانت أمتنا العربية عبر العقود الماضية وبخاصة خلال السنوات العشر الأخيرة من الخلافات والصراعات وغياب التضامن العربي وتراجع مفهوم العمل العربي المشترك، فاستهان بها القاصي والداني واستقوى عليها الضعيف قبل القوي وأصبح المواطن العربي يشعر بالإحباط والمرارة وانعدام الثقة بالنفس والمستقبل وقد آن لنا أن نطوي صفحة الماضي وأن نتجاوز ما بيننا من خلافات وأن نفتح صفحة جديدة من العمل العربي المشترك بقلوب صافية وضمائر نقية، تجسد ما بيننا من أخوة وروابط مقدسة ومصالح مشتركة، فالتحديات التي تواجهها أمتنا كبيرة، ولا بد لنا من مواجهة هذه التحديات والارتقاء إلى مستوى الطموحات والآمال التي تسعى شعوبنا لتحقيقها.

ولقد عانى الشعب الفلسطيني طيلة أكثر من نصف قرن أشد المعاناة وناضل في سبيل الدفاع عن حقوقه وأرضه المحتلة بكل الوسائل الممكنة وروى بدم شهدائه كل بقعة من أرضه الطهور، وها هو اليوم يقترب من تحقيق حلمه بتحرير أرضه واستعادة حقوقه المشروعة، ولا بد لنا من الوقوف إلى جانب هذا الشعب العربي المناضل، وتقديم كل أشكال الدعم والمساندة التي تمكّنه من الوصول إلى حقوقه كاملة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

ولا بد لنا أيضا من الوقوف إلى جانب الأشقاء في سوريا من أجل تحرير أراضيهم المحتلة كاملة، وحتى خط الرابع من حزيران عام 1967 م، وإلى جانب الأشقاء في لبنان لاستكمال تحرير أراضيهم المحتلة وصولا إلى تحقيق السلام الشامل والدائم والعادل الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة.

أما العراق الشقيق، فقد طالت معاناته وتجاوزت كل التصورات وقد آن الأوان لوضع حد لهذه المعاناة ورفع الحصار عن هذا البلد العربي الذي كان على الدوام في طليعة الأمة في الدفاع عن قضاياه وحقوقها وهو الذي ما توانى في أي يوم من الأيام عن التضحية أو تلبية نداء الواجب والأخوة.

أصحاب الفخامة والسيادة والسمو..

إن التحديات التي تواجهها أمتنا والتحولات التاريخية التي يشهدها العالم من حولنا تجعل من العسير إن لم يكن من المستحيل على أي قطر من أقطارنا أن يتصدى لها منفرداً، وإن ما بين أقطارنا وشعوبنا من عوامل الوحدة والقواسم والمصالح المشتركة ما يجعلنا أكثر تجانسا وأقرب إلى تحقيق طموحات شعوبنا في الوحدة والتضامن والتكامل في أي تجمع إقليمي أو اقتصادي آخر، فلتكن قمتنا هذه بداية عهد جديد في العمل المشترك وانطلاقة حقيقية باتجاه التضامن والتكامل في سائر المجالات السياسية والاقتصادية والأمن القومي، وليكن عملنا من هذه اللحظة مبنيا على المؤسسية والرؤية الشمولية وليس مجرد رد فعل أو حماس عاطفي ينتهي بانتهاء أسبابه ودواعيه.

وفي الختام... أكرر الترحيب بكم وأتمنى لكم طيب الإقامة في بلدكم الأردن وأسأل المولى عز وجل أن يوفقنا جميعا لما فيه خير أمتنا وأن يجعل النجاح حليفنا في قمتنا هذه وفي كل لقاءاتنا.

السيرة الذاتيـــــــة

- **الاسم:** عمّار جازي علي الأذينات.
- **الكلية:** العلوم الاجتماعية والإنسانيّة.
- **التخصص:** العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية.
- **السنة:** 2008م.
- **العنوان البريدي:** الكرك – القطرانة.
- **العنوان الإلكتروني:** –
- **الهاتف الأرضي:** 032394072
- **الهاتف الخلوي:** 0796836911 – 0786169047